وزارة العمل / الإدارة العامة للتعاون

السنة الدولية ٢٠١٢

للتعاونيات

الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية

دراسة تحليلية

لصالح الإدارة العامة للتعاون

كانون أول 2012

ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية والاقتصادية للجمعيات التعاونية

KOOPERATION UTAN GRÄNSER
SWEDISH COOPERATIVE CENTRE
المركز التعاوني السويدي

Sida

المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية
Economic & Social Development Center of Palestine

وزارة العمل / الإدارة العامة للتعاون

الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية

دراسة تحليلية

لصالح الإدارة العامة للتعاون/ وزارة العمل

كانون أول ٢٠١٢

ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية والاقتصادية للجمعيات التعاونية

تقديم

أعدت هذه الدراسة لصالح الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية والاقتصادية للجمعيات التعاونية، الذي ينفذه المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(ESDC) والممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) والمركز التعاوني السويدي (SCC)، ويندرج ضمن برنامج التنمية في فلسطين والذي يديره المركز التعاوني السويدي (SCC). يتكون المشروع من خمسة مكونات حيث تأتي هذه الدراسة ضمن المكون الخامس الذي يهدف الى مشاركة الحركة التعاونية الفلسطينية في فعاليات السنة الدولية للتعاونيات، وإبراز دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن تحليل أثر الجمعيات والاتحادات التعاونية ودراسة دورها الاقتصادي والاجتماعي يعتبر الخطوة الأولى في إبراز أهميتها والجوانب التي بحاجة الى تطوير بما يتماشى مع القانون التعاوني المقترح والخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني .

تنويه: إن المعلومات والأفكار ووجهات النظر التي طرحت في هذا الكتاب لا تعكس بالضرورة أفكار ووجهات نظر أو السياسات الرسمية للوكالة السويدية للتنمية الدولية Sida أو المركز التعاوني السويدي(SCC) اوالمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(ESDC) ، كما أن الجهات المذكورة لا تتحمل أي مسؤولية تجاه محتويات الكتاب من معلومات وجداول وإحصائيات وإنما هي مسؤولية وزارة العمل فقط.

حقوق الطبع محفوظة لصالح المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ©

شكر

يتقدم المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDC) والمركز التعاوني السويدي (SCC) بجزيل الشكر لفريق عمل الدراسة برئاسة الدكتور باسم مكحول على الجهد المبذول في تحليل البيانات والأرقام وإستنطاقها بشكل مفيد وهام.

الشكر موصول أيضاً للدكتور عبدالحميد البرغوثي الذي راجع الدراسة ووضعها بحلتها النهائية.

الشكر ايضاً لرؤساء الإتحادات التعاونية على الجهد والوقت الذي منحوه لفريق الدراسة والمعلومات القيمة التي أدلوا بها وكانت عوناً لإثراء الدراسة بالأرقام الواقعية. وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات التعاونية التي منحت الوقت لتعبئة الإستمارة فكانت مصدراً هاماً للمعلومات والأفكار المدونه في هذه الدراسة.

وأخيراً وليس آخراً الشكر للإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل بكافة طواقمها ومديرها السيد يوسف العيسة لما قدموه من عون ومساعدة في توفير البيانات والوصول إلى الجمعيات التعاونية.

وأخيراً، ما كان لهذه الدراسة أن ترى النور لولا التمويل السخي للمشروع والدراسة من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية Sida عبر المركز التعاوني السويدي SCC وتنفيذ المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDC).

رام الله في كانون أول ٢٠١٢

قائمة بمحتويات الدراسة

تقديم ٣
شكر ٥
ملخص تنفيذي ١٠
أهداف الدراسة ١٠
منهجية الدراسة ١٠
واقع التعاونيات في الضفة الغربية ١١
الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية ١١
المقدمة ونشأة الحركة التعاونية ١٨
تعريف التعاون ١٨
أهمية العمل التعاوني ٢٠
الحركة التعاونية الفلسطينية ٢٣
أشكال التعاون ٢٥
الممارسات الديمقراطية والحكم الصالح في التعاونيات ٢٦
البيئة القانونية وآثارها على نشاط التعاونيات ٢٦
إستراتيجية التعاون في فلسطين ٢٧
الإطار النظري لدراسة الأثر الإقتصادي الإجتماعي للتعاون ٣٠
المؤشرات الإقتصادية لنشاط الجمعيات/الإتحادات التعاونية: ٣٥
مؤشرات الإنجاز ٣٥
مؤشرات النتيجة ٣٦
مؤشرات الأثر ٣٧
منهجية الدراسة ٤٠
مشكلة التعاون في فلسطين ٤٠
ضعف الحوكمة في الجمعيات والإتحادات التعاونية: ٤٠
عقبات التوسع في نشاط الجمعيات الإستثماري للجمعيات التعاونية: ٤١
فشل السياسات الإقتصادية (أو تطبيقها) ٤٢
مشاكل تعيق تقدير مساهمة التعاونيات في التنمية وفي الإقتصاد ٤٣
أهداف الدراسة ٤٥
منهجية الدراسة ٤٧
عينة الدراسة ٤٨

تحليل النتائج ٥٠
خارطة نشاط الجمعيات والإتحادات التعاونية في فلسطين ٥٠
الجمعيات التعاونية ٥٠
الجمعيات التعاونية الزراعية: ٥٣
الجمعيات التعاونية الإسكانية ٥٥
الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ٥٧
الجمعيات الحرفية ٥٨
الجمعيات التعاونية الخدماتية ٥٨
الإتحادات التعاونية ٦٠
واقع النشاط الإقتصادي للإتحادات والجمعيات التعاونية ٦٣
النشاط الإقتصادي للإتحادات التعاونية ٦٣
النشاط الإقتصادي للجمعيات التعاونية ٦٥
طرق مساهمة الجمعيات التعاونية توليد القيمة (الإقتصاد) ٦٨
الموجودات ومراكمة رأس المال: ٦٨
المبيعات والدخل وخلق فرص العمل وتوزيع الأرباح ٧٠
الشراء الجماعي وخفض التكاليف ٧١
تسويق منتجات الأعضاء ٧١
الأثر الإقتصادي للتعاونيات الزراعية ٧٣
تعاونيات الاسكان: ٧٧
تعاونيات التوفير والتسليف ٨١
التعاونيات الإستهلاكية ٨٢
ملخص المساهمة الإقتصادية للجمعيات التعاونية ٨٣
الأثر الإقتصادي والإجتماعي التنموي للإتحادات والجمعيات التعاونية: ٨٩
١. الحد من مشكلة الفقر: ٨٩
٢. خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة للشباب ٩٠
٣. المساهمة في التنمية الريفية: ٩٠
٤. تحسين وضع المرأة ٩١
٥. زيادة المعرفة وبناء القدرات ٩٢
٦. المساهمة في المسؤولية المجتمعية ٩٢
دور الجمعيات التعاونية في تمكين المرأة والشباب ٩٣
عضوية المرأة في الهيئات العامة للتعاونيات ٩٥
تمثيل المرأة في مجالس ادارة التعاونيات ٩٧
توجه النساء للانضمام لعضوية الجمعيات التعاونية ٩٨
دور القطاع التعاوني في تعزيز دور الشباب ٩٨
التشبيك وإرتباطات التعاونيات مع المؤسسات والقطاعات الاخرى: ٩٩
مشاركة التعاونيات في إقامة مشاريع إقتصادية ٩٩
التعامل مع المؤسسات الاخرى ٩٩
التنسيق مع الجمعيات التعاونية الاخرى ١٠٠

الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد في الإتحادات والجمعيات التعاونية: ١٠٠
العضوية ١٠٠
الهيئة العامة ١٠١
لجان الادارة ١٠٢
الممارسات الادارية ١٠٢
مجالات توسيع العمل التعاوني في الضفة الغربية: ١٠٤
التوسع في مجالات العمل التعاوني المطبقة حاليا: ١٠٤
التوسع في مجالات تعاونية جديدة: ١٠٥
الأثر الإقتصادي والتنموي المتوقع للجمعيات والإتحادات التعاونية في الضفة الغربية: ١٠٨
خارطة الطريق: ١١٤
ملحق (١): خارطة طريق (للوصول إلى الأهداف المدركة والمرسومة) ١١٩
ملحق (٢): الجهات التى تمت مقابلتها ١٢٤

قائمة الجداول

جدول (١): توزيع عينة الدراسة ٥٠
جدول (٢): الجمعيات التعاونية الزراعية ٥٤
جدول (٣): الجمعيات التعاونية للإسكان والإستهلاكية والحرفية العاملة في الضفة الغربية ٥٦
جدول (٤): الجمعيات التعاونية الخدماتية ٥٩
جدول (٥): مؤشرات أولية لدراسة الأثر الإقتصادي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية ٦٧
جدول (٦): ملخص أولي للأثر الإقتصادي الإجتماعي للتعاونيات في الضفة الغربية ٨٧
جدول (٧): مؤشرات أولية لتطور العمل التعاوني في الضفة الغربية ٢٠٠٠-٢٠٠٩ في قطاعي الزراعة والإستهلاكية ١١٣

قائمة الأشكال

شكل (١): الوضع القانوني للتعاونيات في الضفة الغربية ٥١
شكل (٢): التوزيع النسبي لعدد الجمعيات العاملة وهيئاتها العامة والإناث فيها حسب نشاطها ٥٣
شكل (٣):الإتحادات التعاونية في الضفة الغربية نهاية ٢٠٠٨ ٦٢
شكل (٤): توزيع موجودات التعاونيات العاملة حسب نشاطها (٪) ٦٩
شكل (٥): توزيع موجودات التعاونيات العاملة بين محافظات الضفة الغربية ٦٩
شكل (٦): الجمعيات التعاونية التي وزعت أرباح على الأعضاء حسب النشاط ٪ ٧٠
شكل (٧): ممارسة الجمعيات التعاونية لشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج للأعضاء ٧٢
شكل (٨): ممارسة الجمعيات التعاونية للبيع الجماعي لمنتجات الأعضاء ٧٢
شكل (٩): المرأة في الهيئة العامة للجمعيات حسب النشاط (٪) ٩٦

ملخص تنفيذي

أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة ضمن سلسلة الدراسات التي أوصت بها الخطة الاستراتسجية للقطاع التعاوني ٢٠١١-٢٠١٣ والدراسة التشخيصية للتعاونيات الزراعية وأخرى لتعاونيات الثروة الحيوانية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للتعاونيات في الضفة الغربية وخاصة في مجال مساهمتها في الدخل القومي وخلق فرص العمل وتوليد الدخل ومكافحة الفقر ووضع توصيات وخارطة طريق لتعزيز دورها في الإقتصاد تجاوباً مع الإستراتيجية الوطنية والتوقعات.

منهجية الدراسة

أوضحت المراجعة النظرية أهمية التعاونيات الإقتصادية في ثلاث مستويات متتابعة، فبالإضافة للأثر الإقتصادي المباشر في خلق فرص العمل وتوليد الدخل هناك الأثر غير المباشر وثالث مستحدث كلها تضيف مزيد من خلق فرص العمل وتوليد الدخل وتعمل بشكل هام على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخاصة في الريف وكذلك في إدماج المرأة في التنمية وتوزيع الثروة الوطنية وبالتالي إستدامة التنمية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهجية القائمة على عقد لقاء مع مسئولي الادارة العامة للتعاون بوزارة العمل، وتصميم إستمارة خاصة ومسح ميداني لعينة من التعاونيات عددها ١٠٠ جمعية موزعة قطاعيا لتمثيل التعاونيات العاملة في الضفة الغربية وذلك في شهر حزيران ٢٠١٢ وتم إجراء مقابلات مع مسئولي الإتحادات التعاونية ومراجعة الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة.

واقع التعاونيات في الضفة الغربية

بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية ١,٣٤٠ جمعية حتى نهاية نيسان ٢٠١٢ منها ٣٩٪ جمعيات عاملة، وتتركز التعاونيات في القطاع الزراعي بحصة وصلت ٤٧٪ من التعاونيات العاملة يليها تعاونيات الاسكان (٣٥٪)، و١٣٪ تعاونيات خدماتية، و٣٪ حرفية و٢٪ استهلاكية. وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في الجمعيات العاملة في الضفة الغربية ٤٥,٩٨٣ عضوا (٢٥٪ إناث). ويشكل القطاع الزراعي ما نسبته ٤٥٪ من اعضاء الهيئة العامة في الجمعيات التعاونية ، يليه القطاع الخدماتي بنسبة ٣٥٪ ، و١٥٪ لتعاونيات الإسكان.

تدير التعاونيات اصول وموارد مالية تقدر بحوالي ١٣٧ مليون دولار (لا تشمل ممتلكات الاعضاء). وتستحوذ تعاونيات الاسكان على حوالي ٦٨٪ من ممتلكات التعاونيات، يليها ممتلكات التعاونيات الزراعية والمقدرة بحوالي ١٨٪، وتتركز غالبية ممتلكات التعاونيات في محافظة رام الله بحصة تصل الى ٥٧٪.

الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية

تلعب التعاونيات دورا اقتصاديا واجتماعيا محوريا في الأراضي المحتلة ،إذ يشكل اعضاء التعاونيات حوالي ٢٪ من سكان الضفة الغربية، وترتفع النسبة الى ١٠٪ عند اضافة افراد اسرهم. وشكلت حيازات اعضاء التعاونيات الزراعية حوالي ٢٣٪ من مجمل الحيازات الزراعية. وتقدر قيمة إنتاج الحيازات الزراعية التابعة لأعضاء التعاونيات الزراعية حوالي ٢٣٣ مليون دولار، اي ما يشكل ٢٨٪ من الانتاج الزراعي أو ما يقارب الـ ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي على إعتبار أن القطاع الزراعي يساهم ب ٤,٨٪ منه. ويقدر عدد العاملين في الحيازات التابعة لأعضاء في التعاونيات الزراعية بـ ١٥,٢١٨ عامل أو ما نسبته ٢٣٪ من مجمل العمالة الزراعية أو ٢,٧٪ من إجمالي قوة العمل في الضفة الغربية.

اما تعاونيات الاسكان، فيقدر عدد الوحدات السكنية التعاونية التي تم الانتهاء من بناؤها وتشطيبها ٣٣٥١ وحدة منذ بدء عمل تعاونيات الاسكان، إضافة إلى ٦٠٩ وحدة تحت التنفيذ. وتقدر قيمة التوفير في اثمان

الوحدات السكنية التى وفرتها الجمعيات حوالي ١٠٠ مليون دولار. وقد يصل التوفير في ثمن الوحدة إلى ٥٠٪ من قيمتها السوقية. كما وفرت الوحدات السكنية التى بنتها جمعيات الاسكان حوالي ٧ ملايين دينار سنويا ووفرت تعاونيات الاسكان حوالي ١٤ ألف فرصة عمل مباشرة منذ تأسيسها.

وشكلت حصة تعاونيات التوفير والتسليف من مجمل القروض القائمة لمؤسسات الإقراض الصغير ٣,٧٪ وعدد القروض القائمة التي قدمتها تشكل حوالي ٢٪ وولدت دخلا بحوالي ٦٥٦ الف دولار عام ٢٠١١ ووفرت ٦٦٦ فرصة عمل دائمة.

أما دور الجمعيات الإستهلاكية فهي توفر حوالي ٥٧ دولار شهريا للأسرة الواحدة أو ما يعادل ٦٨٤ دولار سنويا، او ما نسبته ٣,٨٪ من موازنة الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية. وبذلك تقدر التوفيرات الشهرية لأعضاء الجمعيات الإستهلاكية حوالي ٧٨٠ ألف دولار سنوي. يضاف إليها ما تسهم به التعاونيات في تحريك الانتاج والتجارة في قطاعات عديدة اهمها الصناعات الاستهلاكية وبخاصة الغذائية، مواد التنظيف وغيرها.

اضافة الى ذلك تقدم الجمعيات التعاونية خدمات اقتصادية واجتماعية عديدة لأعضائها، تساهم في تحسين مستوى الحياة من جهة، وتعزز تحقيق أهداف التنمية الوطنية خاصة الإقتصادية والإجتماعية من جهة اخرى. واهم هذه الخدمات الشراء الجماعي مما يوفر حوالي ٢٠٪ للمشترين وخدمات التسويق الجماعي، وزيادة الدخل من خلال توزيع الارباح، وزيادة المعرفة وبناء القدرات، والمساهمة في المسؤولية المجتمعية.

دور التعاونيات في تعزيز دور المرأة والشباب

اثبتت الدراسات المتعلقة بالتعاونيات على تطور نشاط المرأة في العمل التعاوني خلال السنوات السابقة وهو ما يعني تعزيز دور المرأة في المجتمع وخاصة الريفي ودورها في التنمية وهو ما يعطيها بعداً مستداموبالرغم من ذلك لا زال هناك اهمية العمل التعاوني في تحسين واقع المراة وتمكينها حيث تشير البيانات بشكل عام بأن مشاركة المراة في العمل التعاوني تشكل ما نسبته ١٥٪ فقط من مجموع الاعضاء

في الجمعيات التعاونية وأقل من ذلك في هيئات الإدارة وان ١٦٪ من التعاونيات في فلسطين هي تعاونيات نسوية. وبالرغم من أن ٦٠٪ أو أكثر من الجهد التنموي على مستوى الريف هو من مسؤولية المرأة، في الزراعة وغيرها من الجهود الإنتاجية والإنجابية.

الممارسات الديمقراطية والحكم الصالح في التعاونيات

تبين ان هنالك ضعف في الممارسة الديمقراطية من قبل الجمعيات التعاونية تؤدي الى ضعف الوعي التعاوني لدى أعضاء الجمعيات وتراجع مقدرة التعاونيات على تلبية الاحتياجات الحقيقة لأعضائها. ومن نتائج ضعف الحكم الصالح قصور التعاونيات عن القيام بدور فاعل في تنمية المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً وتنفيذ التعاونيات لمشاريع تختلف مع أهدافها.

التشبيك وإرتباطات التعاونيات مع المؤسسات والقطاعات الاخرى

يعتبر " التعاون بين التعاونيات " من المبادىء الأساسية التي تقوم عليها التعاونيات، كما ان التشبيك مع المؤسسات الآخرى يشكل إحدى قواعد عمل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك للإستفادة من الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى الجمعيات التعاونية، وتحقيق التكامل في أدائها لتحقيق الأهداف المرجوة. وتبين أن ما نسبته ٢٢٪ من الجمعيات المبحوثة اقامت مشاريع اقتصادية مع جمعيات أخرى، و ٦٣٪ من التعاونيات تتعامل مع المؤسسات غير الربحية بانتظام، و٥٩٪ تتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص، بينما ٥٨٪ منها يتعامل مع مؤسسات القطاع العام بانتظام، اضافة لتعاملها مع ادارة التعاون في وزارة العمل حسب متطلبات القانون. وان ٥٣٪ من الجمعيات تنسق مع جمعيات تعاونية أخرى.

مجالات توسيع العمل التعاوني في الضفة الغربية

يمكن للجمعيات التعاونية أن توسع نشاطها ليغطي مختلف المجالات الإقتصادية والخدمية. ويشمل ذلك مجالات العمل التعاوني الحالية ومجالات جديدة. فلا بد من توسيع انتشار التعاونيات الزراعية لتشمل مزيد من الاسر الفلسطينية، فهي تغطي حالياً حوالي ٢٠ الف اسرة فقط من اصل ٩٠ الف اسرة تملك حيازات زراعية.

وتشير التقديرات الى ان ٧٢٪ من الأسر في الضفة الغربية تحتاج وحدة سكنية جديدة واحدة أو أكثر خلال العقد القادم، ما يعني اهمية المزيد من تعاونيات الاسكان. كما ان هنالك حاجة ماسة لتوسيع نشاط جمعيات التوفير والتسليف لضخامة احتياجات المشاريع الصغيرة من التمويل. كما انه هنالك حاجة ماسة لتوسيع نطاق عمل التعاونيات الاستهلاكية نظرا لضخامة ما تنفقه الاسرة الفلسطينية وما يمكن أن توفره في حالة الشراء من التعاونية.

بدأت حديثاً في فلسطين جمعيات تعاونيات لحرفيين في تصليح الأجهزة المكتبية والمنزلية وغيرها وأخرى في مجال التمديدات الكهربائية والصحية والتبريد والتكييف وهي نشاطات إقتصادية واعدة للعمل التعاوني، ومن ناحية أخرى يمكن توسيع مجالات عمل التعاونيات لتشمل كافة الانشطة الاقتصادية، الا ان ابرز وبالاعتماد على التجارب المحلية والعالمية يمكن التركيزعلى تعاونيات التسويق، والصيدلة، والخدمات الصحية والإجتماعية، والتعليمية، و مستخدمي المياه، والنقل والمواصلات، والصناعات التراثية وغيرها.

التوصيات

وبعد أن إتضح الدور الإقتصادي والإجتماعي والتنموي الذي تلعبه الجمعيات والإتحادات التعاونية وخاصة في مجال توليد الدخل والمساهمة في الناتج المحلي وخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وكونها مدخل هام لإدماج المرأة وتعزيز التنمية المجتمعية وإستدامتها، ونظراً لإمكانية زيادة هذا الأثر بجهود قليلة ولكن صادقة وهادفة ومدروسة فقد إنتهت الدراسة بجملة من التوصيات وضعت على شكل خارطة الطريق لإبراز وتعظيم الدور الإقتصادي والتنموي للإتحادات والجمعيات التعاونية ومن أجل بناء إقتصاد تعاوني فعال لما فيه المصلحة الوطنية العليا.

وقد بنيت خارطة الطريق هذه على مراجعة للخطة الإستراتيجية للقطاع التعاوني ٢٠١١-٢٠١٣، وإستندت إلى تحليل البيانات والمعلومات والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والدراسات التشخيصية السابقة واضعة نصب عينها هدف رئيس وهو تعزيز الدور والأثر الإقتصادي الإجتماعي

والتنموي للإتحادات التعاونية.

وقد ضمت خارطة الطريق ٧ محاور متكاملة ومرتبة حسب الأولوية. للمزيد من المعلومات حول خارطة الطريق أنظر ملحق ١.

١. إيجاد بيئة عمل قانونية وإقتصادية حاضنة وداعمة للتعاون

- الإسراع في إقرار مشروع القانون التعاوني الجديد .
- إيجاد سياسات إقتصادية (قطاعية وكلية) تحفز العمل التعاوني.

٢. إنشاء هيئة تنظيم العمل التعاوني وتفعيل عملها (تستمر كإدارة عامة للتعاون إلى حين صدور القانون).

- مكاتب للهيئة وتجهيزاتها في المركز والفروع في المناطق.
- إستكمال طاقم العمل في الهيئة بما فيه الكادر الوظيفي الحالي
- إعداد التشريعات الثانوية اللازمة لإنشاء الهيئة.
- إعداد التشريعات الثانوية والخطوات اللازمة لمباشرة الهيئة عملها.
- إعداد التشريعات الثانوية والخطوات اللازمة لإستكمال تنظيم العمل.

٣. تطوير البناء المؤسسى للإتحادات والجمعيات التعاونية.

- مساعدة التعاونيات والإتحادات للإنضمام للمؤسسات الدولية .
- تسهيل دخول وخروج الأعضاء التعاونيين .
- وضع البرامج لمشاركة الجمعيات في الإنشطة المجتمعية .
- التقيد بأسس الحكم الرشيد وتعزيز صورة الجمعيات .
- زيادة مساهمة المرأة على كافة المستويات وخاصة الإدارة

والقيادة.

٤. تفعيل التسويق التعاوني

- المساعدة في الترويج للتعاونيات ومنتجاتها بما فيها البنى التحتية
- وضع البرامج التي تشجع العمل التجاري الجماعي (الشراء والبيع)
- تعزيز جهود الإتحادات في مجال التسويق الجماعي

٥. تعزيز ومأسسة برنامج تدريب تعاوني / معهد تعاوني (تستمر كبرنامج إرشاد وتدريب إلى أن يؤسس المعهد)

- الإسراع في تأسيس المعهد التعاوني لنشر ثقافة وفكر العمل التعاوني.
- وضع وتنفيذ برنامج الإرشاد التعاوني والتوعية والتثقيف التعاوني .
- تشكيل مجموعة عمل متخصصة لتحديد الإحتياجات المعلوماتية والبيانات .
- وضع مؤشرات تغطي الدور الإقتصادي الإجتماعي التنموي للتعاون.
- تعزيز قاعدة المعلومات وتمكين إتخاذ القرارت المبنية على المعرفة.
- تحديد أولويات التنمية وبناء القدرات وإتجاهات التغيير في الجمعيات .
- إنشاء موقع على الإنترنت يؤمن التواصل مع الجمعيات والمعنيين.
- وضع وتنفيذ برامج إعلامية لتغطية أنشطة الجمعيات التعاونية.

- عقد مؤتمر سنوي للعمل التعاوني وأداء الإتحادات والجمعيات
- دراسة خاصة بأداء الجمعيات والإتحادات التعاونية غير الزراعية

٦. تعزيز ومأسسة برنامج تمويل تعاوني / صندوق تنمية (يستمر كبرنامج تمويل إلى أن يتحول إلى صندوق تعاوني بعد صدور نظام التأسيس الخاص به والتعليمات)

- إعداد برنامج تأمين ضد المخاطر والكوارث .
- تأسيس صندوق التنمية التعاوني وحشد الموارد المالية له.
- وضع البرامج لبناء قدرات الجمعيات وتمكينها إقتصادياً .
- إيجاد ورعاية الصناديق المشتركة بين الجمعيات .
- توفير دراسات بناء القدرات والجدوى وتقييم المشاريع .
- بناء قدرات المزارعين في مسك الدفاتر المحاسبية .

٧. تعزيز الإندماج والتفاهم بين الأجسام التعاونية والشركاء في التنمية.

- تقوية الإتحادات التعاونية ودخول أكبر عدد من الجمعيات التعاونية
- وضع إستراتيجية للتشبيك بين التعاون والقطاعات الأخرى
- برنامج لتقديم استشارات قانونية ومالية وإدارية للجمعيات
- إيجاد تفاهمات مع القطاعات الإقتصادية الأخرى
- تطوير إمكانية وصول التعاونيات إلى مصادر التمويل
- التنسيق مع المؤسسات المعنية لتجنب التضارب والتكرار
- تصميم أنشطة بمشاركة جميع الأطراف وحشد الموارد

المقدمة ونشأة الحركة التعاونية

تعريف التعاون

يعتبر التعاون ظاهرة اجتماعية، قديمة قدم البشرية، ويشمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي. ومارست المجتمعات البشرية كافة اشكال التعاون بالفطرة منذ الأزل و بدا ذلك جلياً من خلال تعاون أفراد المجتمع الواحد في إقامة المساكن أو جني المحاصيل الزراعية كالقمح والزيتون حيث كان الناس يندفعون فطرياً لتقديم العون والمساعدة لصاحب الحاجة ويتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لهذا العون أيضا. وعليه نستطيع القول أن كلمة التعاون تعني المشاركة والمساعدة المتبادلة والعمل معاً، وانه طريقة مثلى لتأدية وانجاز الأعمال بشكل أفضل وأسرع، فالتعاون ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه وسيله فضلى لبلوغ الهدف.

وحسب تعريف الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي فإن " التعاونيات عبارة عن مجموعات أولية تضم مجموعة من الأشخاص لإدارة مصالحهم الاقتصادية بصورة جماعية وعلى الأسس التعاونية الديمقراطية لكل عضو صوت واحد بغض النظر عما يملكه من رأس مال في التعاونية أي "رجل واحد صوت واحد" (العتيبي، ٢٠١١).

وقد ظهر الفكر التعاوني على يد "روبرت آوين" الأب الحقيقي للتعاون والتي مهدت تجاربه إلى ظهور أول نموذج تعاوني ناجح عام ١٨٤٤ في (روتشديل – انكلترا) وبمبادرة عمالية صرفة وبالتالي ادى الى ظهور التعاون الاستهلاكي ثم أعقبها التعاون الإنتاجي الحرفي في فرنسا والتعاون الائتماني في المانيا. لقد كان للنظريات الاشتراكية التعاونية الإصلاحية أثر كبير في نجاح التجربة التعاونية وانتشارها في بقاع العالم المختلفة.

كما أن هناك قطاع إقتصادي غير رسمي مثل باعة البسطات وغيرهم، فإن الملاحظ وجود قطاع تعاوني غير رسمي، بمعنى العمل الجماعي

على أسس تعاونية دون أن تأخذ السمة الرسمية من تسجيل وغيرها. بالإضافة إلى العمل الجماعي "العونة" المعروفة تاريخياً في مجتمعنا وأشكال أخرى من التعاون غير الرسمي وغير المكتوب، ومنها ما نشأ ضمن التعاونيات القائمة مثل صناديق التوفير والتسليف ضمن الجمعيات التعاونية والتي لا تأخذ الشكل القانوني نظراً لوجود جمعيات أخرى بنفس الغرض في المنطقة. كما يمكن الحديث عن "الجمعيات الخاصة بالتوفير" والمنتشرة غالباً في الأرياف وبين ذوي الدخل المحدود كأسلوب للتوفير وتأمين مبلغ عالي نسبياً في مناسبة معينة أو لشراء غرض بعينه. هذا يفسر، ربما، تدني عدد أعضاء التعاونيات في المجتمع الفلسطيني مقارنة بما يجب أن يكون عليه الوضع ومقارنة مع الدول الأخرى وعالمياً والمشار إليها آنفاً.

هذا يستدعي من ناحية أخرى دراسة إندماج المواطن الفلسطيني في الجمعيات التعاونية والاسباب التي تحول دون الإندفاع في عضوية الجمعيات التعاونية حيث أن فوائدها ومردودها الإقتصادي والإجتماعي غير مشكوك فيه ولا مختلف عليه. من الطبيعي أن نفترض ان هناك معوقات لدخول المواطنين (مستهلكين ومنتجين) في جمعيات تعاونية ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي لدى المواطن نفسه وأخرى موضوعية في بيئة عمل الجمعيات أو الصورة النمطية "المشوهة" للتعاونيات في المجتمع الفلسطيني. بالرغم من تعدد الدراسات الوصفية للجمعيات التعاونية إلا أن هناك حاجة لدراسات تحليلية معمقة حول مسائل ومشاكل بعينها.

أهمية العمل التعاوني

لا يختلف إثنان على أهمية التعاون خاصة في بلاد تفتقر لموارد الإنتاج وعلى رأسها الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) وغيرها مثل بلادنا، بل أن الحالة الأمنية والسياسية التي يلفها المخاطر وعدم اليقين بشكل كبير لتزيد في أهمية التعاون لدرء المخاطر وزيادة القدرة على التحمل.

كما تنبع أهمية العمل التعاوني وأهمية تأسيس التعاونيات من الدوافع الاقتصادية الحتمية والدوافع الاجتماعية الشعورية بالإضافة إلى النظام الدقيق والفعال الذي تمارس فيه التعاونيات أنشطتها المختلفة وفقا لأسس وقيم ومبادئ التعاون. فالدوافع الاقتصادية الحتمية تتمثل في الرغبة في تحسين ظروفه الاقتصادية، وآماله في مزايا اقتصادية تتحقق له نتيجة لانضمامه إلى الجمعيات التعاونية، وذلك في صورة دخل حقيقي مرتفع، وخدمات أحسن، ومستوى أفضل من المعيشة. أما الدوافع الاجتماعية الشعورية وهي العديد من الأسباب تؤثر على القرارات التي يتخذها الفرد إراديا أو غير إراديا ولاعلاقة له بالدوافع الاقتصادية.

تكمن أهمية التعاونيات والتعاون في:

- المساعدة في بدء مشروع إنتاجي يدر الدخل
- التعرف على التقنيات الحديثة والزراعات الحديثة وتعزيز قدرة العضو في التعاونية على تبنيها فيما بعد،
- تطوير مشروع قائم أو مشروع كبير على فرد بعينه ويحتاج إلى تظافر الجهود (تجميع الموارد)،
- تصنيع/تسويق/شراء مستلزمات الإنتاج بأسعار أفضل،
- تدوير وإعادة إستخدام المخلفات الزراعية والغذائية وحتى المنزلية مثل الجفت وورش النباتات ... الخ،
- جانب إجتماعي (كتعاون وعونه ومنصة للوصول إلى المشاريع والتمويل) وهي ذات بعد إقتصادي وأهمية وطنية، ونجد أن البعد والأثر الإجتماعي للتعاون هو الأكثر أهمية ولكنه الأقل بروز

- بعد إقتصادي بحت له أثر مباشر على النشاط الإقتصادي للأعضاء والجمعية
- بعد إقتصادي بحت له أثر غير المباشر على النشاط الإقتصادي للأعضاء والجمعية وخاصة في مجال الإستثمار والتأمين والإقراض والإئتمان والتمويل
- الخدمات من شراء و توفير و بيع و تقليل التكاليف
- تواصل/وصول وضغط/مناصرة وبالتالي تعزيز الرأسمال الإجتماعي للأعضاء والجماعة
- رفع الإنتاجية أو الأربحية Economies of Scale وذلك بسبب تجميع الحيازات الزراعية الخاصة بالتعاونيين وتوفير إمكانية إستخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً وبشكل أكثر كفائة
- مشاركة المواطنين (المستهلكين) في الجمعيات التعاونية من الإستهلاكية والإسكان أو التوفير والتسليف،
- مشاركة المنتجين في الجمعيات التعاونية ذات الأغراض المناسبة لطبيعة نشاطهم الإقتصادي،
- التعاون في مواجهة الفقر
- التعاون في مواجهة المخاطر (تعزيز التأمين والقدرة على مواجهة المخاطر)،
- التعاون والإقتراض وبالتالي زيادة الرأسمال التشغيلي والمستثمر والملائة المالية للمنتجين مما يشجع زيادة الإستثمار ورفع المستوى التقني للعملية الإنتاجية وبالتالي الإنتاجية والربح المتأتي من الإنتاج،

ومن أهم أسباب إنتشار التعاونيات في العالم أنها تستخدم كقناة رئيسة في توفير الدعم للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصغيرة والريفية بما فيها الزراعية يضاف إليها وعي المواطنين كمستهلكين ومنتجين لأهمية

التعاون وتجربتهم الإيجابية مع التعاونيات من حيث العائد من أرباح التعاونيات أو تدني الأسعار أو توفر الخدمات وغيرها من المزايا التي يحصل عليها الأعضاء.

وقد تطورت التعاونيات نتيجة للنجاحات التي حققتها على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، وانتشرت في أنحاء مختلفة من العالم حيث بلغت عشرات الآلاف في عدد من الدول، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة عام ٢٠٠٩ فإن قطاع التعاونيات تضم ٨٠٠ مليون عضو في أكثر من ١٠٠ بلد من خلال المنظمات الأعضاء في تحالف التعاون الدولي[١].

وقد حظيت الجمعيات التعاونية بخاصة والتعاون بشكل عام بعدد لا بأس به من الدراسات التوصيفية خاصة لجانب الإنتشار والحوكمة والتحليل المؤسسي وذلك من جهات عدة مثل معهد أبحاث السياسات (ماس) ومركز التعاون السويدي مع المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل وكذلك معهد أريج وغيرها. وهي تشكل معين للباحثين في مجال التعاون والتعاونيات.

إلا أن الدراسات التشخيصية قد إقتصرت على الجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي (البستنة والثروة الحيوانية)، وهي وإن تشكل الثقل الرئيس في الجسم التعاوني، إلا أن التعاونيات الأخرى وإن قل عددها (الجمعيات الحرفية والإسكان) أو لكثرة أعضائها (مثل جمعيات التوفير والتسليف) تستحق مثل هذه الدراسات التشخيصية.

---

(١) www.ica.coop , inernational Cooperatives Alliance

الحركة التعاونية الفلسطينية

محلياً، تكتسب الحركة التعاونية الفلسطينية أهمية كبيرة في المجتمع، سواء على المستوى الوطني العام أو على المستوى المحلي والخاص، وتحظى بإهتمام كبير لدى كافة الأطراف الحكومية والدولية والمحلية لدورها الهام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، خاصة في مجال توفير الإحتياجات لأعضائها سواء الأمن الغذائي أو السكني أو الحد من مشاكل البطالة والفقر وتحسين مستوى الدخل لأعضائها، وذلك في مواجهة التهديدات الخارجية خاصة ممارسات الإحتلال في مصادرة الأراضي وجدار الفصل وغيرها من الممارسات التي تهدد مختلف جوانب الحياة للفلسطينيين.

وتشير الدراسات إلى أنه في بداية العشرينيات من القرن الماضي ظهر أول قانون للتعاون في فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني، وتأسست أول جمعية تعاونية عام ١٩٢٤ (جمعية تعاون القرى) وتلى ذلك إنشاء العديد من الجمعيات في مدن وقرى فلسطين، حيث بلغ عددها مع نهاية الإنتداب البريطاني ٢٤٤ جمعية بعدد أعضاء ١٢،٥٧١ عضو. وقد نشأت الحركة التعاونية الفلسطينية مبكرا بالمقارنة مع المحيط العربي، متأثرة بالحركة التعاونية اليهودية التي تشكلت في ذلك الوقت حيث بلغ عدد الأعضاء اليهود المنتسبين للجمعيات التعاونية ٢٤٣،٢٣٧ عضوا (عدوان و نوفل، ٢٠١٠).

وبعد عام ١٩٤٨ اصبحت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية واعيد تفعيل الجمعيات التعاونية، بعد صدور قانون الجمعيات التعاونية عام ١٩٥٦ ونظام جمعيات التعاون رقم (١) عام ١٩٥٧، وتم تعزيز ذلك بإنشاء معهد التدريب التعاوني والإتحاد التعاوني الأردني وأتحاد مراقبة الحسابات كجمعيه تعاونية لتدقيق حسابات الجمعيات المختلفة، وقد

بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية في عام ١٩٦٧ ٢٢٢ جمعية وعدد أعضاؤها ١٤،٤٠٠ عضو (عدوان ونوفل ٢٠١٠).

ومع احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، فقد تم تجميد الجمعيات التعاونية، واعيد تفعيلها عام ١٩٧٥ وشهدت نموا واضحا بعد عام ١٩٧٩ نتيجة دعم اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، وفي عام ١٩٩١ بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية ٣٧٨ جمعية وعدد اعضاؤها ٢٢٦٦٠ عضوا، وفي قطاع غزة ٢٨ جمعية. وقد لعبت الجمعيات التعاونية دورا واضحا في التنمية الصناعية والزراعية الفلسطينية خاصة في مجال عصر الزيتون وصناعة الألبان التي شكلت بديلا ومنافسا للسلع الإسرائيلية خلال الإنتفاضة الأولى.

ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ شهدت الحركة التعاونية نهوضا واضحا، واهتماما من السلطة الوطنية لإعادة تنظيمها من الادارة العامة للتعاون بوزارة العمل. وقد بلغ عدد الجمعيات والإتحادات التى تم تسجيلها لدى الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل مع بداية العام ٢٠١٢ (١،٥٢٥) جمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

أشكال التعاون

تشكل التعاونيات إحدى أدوات التغيير الإجتماعي في المجتمعات بفعل دورها في تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية والإقتصادية لأعضائها، الذين لا يستطيعون تحقيق ذلك بشكل منفرد. وتساهم التعاونيات بشكل فعال في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية خاصة في المجتمعات الفقيرة و المهمشة باعتبار أن لكل جمعية تعاونية هدف اقتصادي عملي قابل للتحقق والتنفيذ وهدف اجتماعي تحققه، والأعضاء ينضمون إليها لتحسين أحوالهم الاقتصادية وتوقع مزايا في صورة دخل وخدمات أحسن ومستوى أرقى من المعيشة والإحساس بالطمأنينة التي تتحقق نتيجة لانتماء هؤلاء الأعضاء إلى مجموعة متضامنة منظمة داخل هذه الجمعية " إضافة إلى أن أحد مبادئها يقوم على الدور الإقتصادي لأعضائها.

هناك شكلين أساسيين للتعاون هما التعاون الإجتماعي الإقتصادي و التعاون التجاري.

- ويعتبر التعاون الإجتماعي الإقتصادي هو الشكل المباشر للتعاون والإنخراط في جمعيات تعاونية إنتاجية (زراعية وإسكانية ...الخ)
- أما التعاون التجاري فيتمحور حول الشراء والبيع الجماعيين (الشراء للمدخلات والتسويق للمنتجات) بغض النظر كانت سلعية مثل الإنتاج الزراعي أو الشقق أو مالي أو خدمية ...

كما تندمج هذه الاشكال التعاونية في الجمعية التعاونية الواحدة، حيث نجد جمعيات تعاونية زراعية أو سكنية أو غيرها توفر للأعضاء مستلزمات إنتاج باسعار أفضل وتسوق منتجاته بأسعار أفضل أيضاً بالإضافة إلى القروض والدعم المادي والمشاركة في موجودات وأصول الجمعية المنتجة كالمعدات والشقق والمزارع، إن وجدت، وبحسب طبيعة نشاط الجمعية زراعية أو سكنية أو إقراض.

الممارسات الديمقراطية والحكم الصالح في التعاونيات

تتميز التعاونيات عن غيرها من المؤسسات الانتاجية الربحية وغير الربحية، كونها تعتمد في تأسيسها وعملها على مجموعة من المبادئ التعاونية التي تحكم عملها واستراتيجيتها وتؤثر على سلوكها الديمقراطي والحكم الصالح وهي:

- العضوية الطوعية المفتوحة لكل من تنطبق عليه شروط العضوية.
- الادارة الديمقراطية (صوت لكل عضو).
- مشاركة اقتصادية للاعضاء وذلك من خلال مساهمتهم في رأس المال.
- الاستقلالية والاعتماد على الذات.
- التدريب والتعليم المستمر الذي توفره الجمعية لأعضاءها.
- التعاون بين الجمعيات على المستوى المحلي والأقليمي والدولي.
- الخدمة المجتمعية التي تقدمها الجمعيات التعاونية لمجتمعاتها.

البيئة القانونية وآثارها على نشاط التعاونيات

بالرغم من أن القانون التعاوني الساري في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يعتبر من القوانين المعطلة لتطور العمل التعاوني في فلسطين إلا أن عدم وجود قانون موحد للتعاون في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الان يعد إشكالية قانونية. ويجب النظر إلى المسائلة والمحاسبة والشفافية باعتبارها مسؤولية أساسية للعمل التعاوني والتي يجب القيام بها من قبل دائرة التعاون.

كما يعتقد الكثيرون بأن لا مشكلة في القانون الساري بل المشكلة في التطبيق اما الملاحظات حوله فتمثل في:

- لم يتطرق للاتحادات التعاونية التخصصية.
- لا يوجد نظام عقوبات رادعة للمخالفين.

- لا يعالج التقييم واغلاق العضوية للجمعيات الناجحة.
- لا يتطرق لهيئة تنظيم التعاون.
- لا يتطرق لبنك واهداف تنموية تعاونية.
- لا يتطرق للتسهيلات الضريبية.
- لم يعط مدير التعاون الحق في تشكيل لجنة ادارة مؤقتة.

لذا فأن القانون المعدل يتجاوز النواقص ويعالج مختلف القضايا ويطرح تصورا متقدما لمستقبل الحركة التعاونية الفلسطينية من خلال أنشاء هيئة خاصة لتنظيم العمل التعاوني يشارك في أدارتها ممثلين عن الحركة التعاونية. كما أنه يطرح تشكيل مجموعة من المؤسسات الداعمة مثل صندوق التنمية التعاوني ومعهد التدريب التعاوني ...الخ. الا أن العائق الوحيد المتبقي يتمثل في ضرورة الأسراع في أصداره وبدأ العمل بتنفيذه.

إستراتيجية التعاون في فلسطين

بعد قراءة شاملة لواقع التعاون في الأراضي المحتلة وضعت إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع التعاوني في سنة ٢٠١٠ من قبل وزارة العمل وأطراف محلية ودولية (التعاون السويدي والمركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية) والتي شكلت إطاراً جديداً لنشاط الإتحادات والجمعيات التعاونية في الأراضي المحتلة.

وقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للقطاع التعاوني على ٤ محاور منها محورين على تأثير مباشر ومؤثر على النشاط والدور الإقتصادي للجمعيات والإتحادات التعاونية، محل دراستنا الحالية، وإن كان أي جهد في سبيل تنمية وتطوير العمل التعاوني سيصب في النهاية في تحقيق هذه الأهداف. أما المحورين فهم:

- محور ٢: زيادة قيمة الإستثمارات القائمة للجمعيات التعاونية.
- محور ٤: تشجيع مبادرات مجتمعية جديدة لإقامة تعاونيات أو تطوير

ما هو قائم.

كما شملت الإستراتيجية الوطنية للقطاع التعاوني (٢٠١١-٢٠١٣) جملة من الأنشطة التي تصب مباشرة في هدف زيادة الدور الإقتصادي للجمعيات التعاونية ومنها:

- زيادة عضوية الجمعيات التعاونية وبالتالي التمويل،
- تسديد الإشتراكات أو إشراك المتمولين والجادين في عضوية الجمعيات التعاونية،
- إيجاد صندوق لتمويل الجمعيات التعاونية،
- زيادة القدرة الإقتراضية للجمعيات والإقراضية لبيوت ومؤسسات التمويل، أي وصول الجمعيات لمصادر التمويل وتسهيلات لحصولهم على القروض اللازمة لتطوير مشاريعهم التعاونية،
- تحفيز مالي للجمعيات من خلال إلغاء الرسوم والضرئب وإعفاء إيرادات والإسترداد الضريبي،
- التمييز لصالح التعاونيات في تنفيذ المشاريع المدرة للربح والمولدة للدخل ... من المنظمات الأهلية والحكومية وغيرها،
- تطوير الشراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص "إدارة خاصة لمشاريع تعاونية مشتركة"
- تقديم برامج/مشاريع لتطوير الأعمال بما فيها إعداد دراسات جدوى إقتصادية لمشاريع تعاونية،
- إيجاد برامج وعقود تسهل وصول منتجات التعاونيات للأسواق المحلية والدولية،

كما صاغت الإستراتيجية عدد من مؤشرات (الإنجاز) ذات العلاقة بالأهداف المشار إليها ومنها:

- نسبة الزيادة في معدل الرأسمال التشغيلي للجمعيات التعاونية

القائمة،

- نسبة الجمعيات التي تستطيع الحصول على تمويل/قروض وغيره لمشاريعها،
- نسبة الجمعيات التي تحقق عائد على مشاريعها أو تؤثر بشكل فاعل في إنجاح مشاريع أعضائها،
- نسبة الزيادة في عدد العاملين في الجمعيات التعاونية (في مشاريعها ومشاريع الأعضاء)،
- نسبة الزيادة في المشاريع الإقتصادية للجمعيات وأعضاء الجمعيات التعاونية.

وإذ نكرر الحديث عن الإستراتيجية والجوانب الإقتصادية فيها فإنما نقدم تأطير لدراسة الأثر الإقتصادي بالإستناد إلى وللبناء على الجهد الوطني المستثمر في صياغة الإستراتيجية.

الإطار النظري لدراسة الأثر الإقتصادي الإجتماعي للتعاون

نظراً لعدم توفر البيانات الإقتصادية الكافية حول الجمعيات التعاونية ومشاريعها والتي تساعد الباحث في تقدير مساهمة التعاونيات في الإقتصاد والتنمية بصورة كمية فقد وضعت هذه الدراسة أهمية في وضع تصور لكيفية التحقق من هذا الدور وتقديره من أجل تطويره وتلبية إحتياجات الدراسات المشابهة والهادفة لتدعيم التعاون كرافعة للإقتصاد، ونحو إقتصاد تعاوني.

يضم قطاع التعاون في الضفة الغربية:

١. قطاع التعاون في الزراعة والذي يضم الجمعيات التعاونية (النباتية والثروة الحيوانية ومعاصر الزيتون وتعاونيات التنمية الريفية) والإتحادات التعاونية - الزراعي ومعاصر الزيتون والجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية-
٢. قطاع التعاونيات السكنية (الإسكان)
٣. قطاع تعاونيات التوفير والتسليف
٤. قطاع التعاونيات الإستهلاكية
٥. قطاع تعاونيات مدققي الحسابات

وتوضيحاً للتعقيد على صعيد حساب الأثر الإقتصادي نلاحظ:

- أن الجمعيات والإتحادات التعاونية تساهم بشكل مباشر وغالباً بشكل غير مباشر في النشاط الإقتصادي للأعضاء من خلال مشاريع تملكها وتديرها الجمعيات والإتحادات ولهذا أنشئت وكذلك من خلال تمكين الأعضاء ومساعدتهم لإنجاز مشاريعهم الخاصة.
- كما تساهم الإتحادات/الجمعيات بشكل مباشر في نشاط الأعضاء الإقتصادي من خلال توفير القروض والتمويل أو مستلزمات الإنتاج بأسعار أفضل أو تسويق المنتجات وبالتالي تعزيز صمودهم في عملية الإنتاج أو من خلال تأمين عمليتهم الإنتاجية من العمل الجماعي،

وبالتالي تعمل الجمعية كعربة لتمرير المساعدات والدعم لأعضائها ولا تملكه أو تديره، وهذا الجانب يغلب في عمل الجمعيات التعاونية في الأراضي المحتلة (وهو محل إنتقاد من قبل الباحثين والمهتمين، ليس بسبب سلبيته بل بسبب طغيانه على الهدف الأول وهو المشاريع الإقتصادية للجمعية).

- ويتفاوت دور الجمعيات في النشاط الإقتصادي للأعضاء من ١٠٠٪ في حالة مشروع مملوك للجمعية التعاونية (مزرعة أو مصنع أو سوبرماركت أو بئر ماء ... الخ) وبغض النظر عن مصدر تمويله (رأسمال أسهمي أو تمويل خارجي) وأقل من ذلك بكثير في مشروع يملكه عضو تعاوني، ربما لم يتأثر بعضويته من حيث الإقتراض أو التمتع بمزايا العضوية المشار إليها،

- ولكن الجمعيات التعاونية والإتحادات تساهم بشكل غير مباشر عبر توسيع مدارك المزارعين وأعضاء الجمعيات والتعاونيين وتزويدهم بالأفكار إما لبدء المشاريع أو تطويرها أو تحسين الإنتاج والإنتاجية.

- كما يتأثر الأعضاء التعاونيين من خدمات التدريب والتوعية التي تقدمها الجمعيات/الإتحادات التعاونية ويتأثر بأجوائها بشكل عام.

وبالتالي فإن أية محاولة لدراسة الاثر التنموي/الاقتصادي للتعاون ستصطدم بعدد من الأمثلة يدلل الإجابة عليها على حجم الصعوبة والأهمية لدراسة هذا الموضوع:

- هل تمارس الجمعيات التعاونية النشاط الإقتصادي فقط؟

- وهل نشاط الأعضاء التعاونيين الإقتصادي مرده التعاونيات فقط؟

- وهل حضور التعاونيين اللقاءات والحوارات والأنشطة المختلفة التي ترعاها الجمعية لا يؤثر على أداء الأفراد الإقتصادي؟ أم أنه ملهم لهم في إبتداع الأفكار وتطوير الأداء وبالتالي ولادة النشاط الإقتصادي أو زيادة الإنتاجية أو زيادة الربحية أو كل هذه وغيرها من الآثار الإيجابية لأن تكون عضو في الجمعية التعاونية،

وغيرها الكثير من الأسئلة التي تدلل على الأهمية الإقتصادية للتعاون وبالتالي أثرها الإقتصادي المنظور والجزء الأكبر غير المنظور.

ويمكننا هنا قصر الحديث على الأثر الإقتصادي للتعاون على مستويين الجزئي (الفردي أو عضو الجمعية التعاونية لأسباب باتت معروفة) وعلى المستوى الكلي أي المجتمع والدولة.

تقدير القيمة الإقتصادية للتعاون

لو سئل العضو التعاوني عن الثمن الذي يرضى به لبيع أو التخلي عن سهمه في الجمعية لطلب أقل أو أكثر أو نفس القيمة الإسمية (ما دفعه فعلاً). يعتمد ذلك بالأساس على الوضع الإقتصادي والمالي للجمعية التعاونية وبدرجة أقل كثيراً على الوضع المالي والإقتصادي للعضو، في حال سهولة المتاجرة بالأسهم في التعاونية.

الفرق بين القيمة الإسمية لأسهم الجمعية والقيمة المتوقعة (المدركة Perceived value) لأسهم الجمعية هي تقدير مناسب للقيمة الإقتصادية للجمعية. وهي تضم بالإضافة إلى قيمة موجودات الجمعية من نقد وأصول (Assets) القيمة الإقتصادية، ليس المالية، (ألأثر) غير المباشرة للجمعية خاصة على العضو التعاوني نفسه. ونظراً لعدم توفر ارقام حول هذه المؤشرات إلا بشكل متواضع في قطاع تعاونيات الثروة الحيوانية (الإدارة العامة للتعاون، ٢٠١١ب) فنجيز لأنفسنا التعميم مستخدمين هذا المثل.

- أوضحت الدراسة أن الرأس مال الأسهمي المسجل للجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية هي بمعدل ٣٨ ألف دينار أردني للجمعية الواحدة،
- وأن قيمة الرأسمال الأسهمي المسدد للجمعيات التعاونية إياها يتراوح بين ٣٦٪ و ٩٢٪.
- أما القيمة التي يضعها (يطلبها) التعاونيون لقاء أسهمهم فهي أعلى من مساهمتهم الفعلية، فهي مثلاً ١٦٨٪ في طوباس و ١٧٦٪ في الخليل و ١٠٩٪ في جميع الجمعيات (كمعدل). بعض الأعضاء وخاصة في بعض الجمعيات المتعثرة يطلب أقل من مساهمته الفعلية.

كذلك الحال في العديد من الجمعيات التعاونية التي نجحت في مراكمة رأسمال للجمعية من خلال مشاريع إنتاجية أو غيرها، مثل جمعية ذنابة فقد إرتفعت رسوم العضوية في الجمعية من ٢٠٥ دينار للعضو سنة ٢٠٠٤ إلى ٥٠٥ للعضو سنة ٢٠٠٧ إلى ٦٠٥ دينار للعضو سنة ٢٠٠٩، وإن أخذت هذه الزيادة صفة التبرع "كشرط للعضوية". وهو مخرج "إلتفافي غير علمي" لعدم توفر تقيم موضوعي لقيمة المساهمة وتغيرها مع الوقت تبعاً لنشاط الجمعية وصورتها.

هذه الزيادة في القيمة المدركة للتعاونيات والتعاون نابعة من إحساس الفرد العضو بالأهمية الإقتصادية والإجتماعية للجمعية التعاونية وتعكس أثرها الإقتصادي والإجتماعي على المستوى الشخصي والفردي.

حساب الأثر الإقتصادي الكلي للتعاونيات (على المستوى المجتمعي والوطني):

قد يأخذ الأثر المترتب على العمل التعاوني وبالتالي المساهمة الإقتصادية للتعاون مسارات مختلفة منها المباشر من خلال الإنتاج والتسويق والبيع وبالتالي المردود المادي والمالي، او غير مباشر أو "المستحدث". وبالتالي فإن إعتبار الأثر الإقصادي للتعاونيات مقصور على الأثر المباشر من حيث فرص العمل والدخل وربما الموجودات فهو ظلم للتعاونيات وتقليل لدورها الإقتصادي.

لإعطاء التعاونيات حقها فمن البديهي أن تكون معادلة حساب أثر التعاونيات الإقتصادي متعدد المستويات والأبعاد، فهي تساوي حاصل جمع العائدات وصافي الدخل والتشغيل (فرص العمل) لكل من الأثر المباشر (Direct effect) والأثر غير المباشر (Indirect effect) و الأثر المستحدث (Induced or Multiplier effect). ولهذا برزت دراسات لحساب أثر بإستخدام مصفوفة الحوسبة الإجتماعية (Social Accounting Matrix) والتي تعتمد على فرص العمل والرواتب/الأجور وإجمالي الدخل لكل من الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحدثة لكل نوع من التعاونيات (USDA، ٢٠٠٣).

أثر مباشر Direct	فيشير إلى فرص العمل والأجور/الرواتب والعائدات الحقيقية لنشاط الجمعية التعاونية والمشاريع التي تنفذها أو تشرف عليها.
أثر غير مباشر Indirect	فهو يعبر عن فرص العمل والأجور/الرواتب والدخل (صافي العائدات) التي تنتج في جهة أخرى بسبب تعاملها مع تلك الجمعية (شراء أو بيع). وقد تضم صناعات مساندة ومصادر مستلزمات الإنتاج ... الخ.
أثر مستحدث Induced أو Multiplier effect	فيشير إلى تأثير الدخل والراتب والعائدات من قبل المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر على شراء السلع والخدمات. ولهذا يطلق على الأثر المستحدث تسمية "الأثر الاسري Household Effect"

المؤشرات الإقتصادية لنشاط الجمعيات/الإتحادات التعاونية:

لتقدير الأثر الإقتصادي والتنموي للجمعيات التعاونية، وإنطلاقاً مما سبق الإشارة إليه، يتوجب توفير قاعدة من البيانات حول العديد من المؤشرات التي تساعد في هذه المهمة المعقدة. ونحاول في هذا الفصل التعريف بهذه المؤشرات من خلال أرقام أحياناً ونظرياً أحياناً أخرى.

مؤشرات الإنجاز

العضوية والإنتشار

تظهر التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة أن حوالي ٨٠٠ مليون شخص هم اعضاء في الجمعيات التعاونية من ٣ مليارات تم إجراء دراسة عليهم عام ١٩٩٤. (الموقع الإلكتروني لتحالف التعاون الدولي) ، ويشير ذلك إلى أهمية دور الجمعيات التعاونية في العالم.

ويشكل أعضاء الجمعيات التعاونية في كندا حوالي ٤٠٪ من السكان (٤ من كل ١٠ أفراد هم أعضاء في الجمعيات التعاونية)، وما يقارب من ٧٠٪ من سكان مقاطعة كيبك اعضاء في التعاونيات. أما فرنسا فقد بلغت نسبة أعضاء الجمعيات التعاونية عام ٢٠١٠ ما نسبته ٣٨٪ من عدد السكان. منهم ٧٥٪ اعضاء في الجمعيات التعاونية الزراعية، و٣٠٪ تقريبا أعضاء في الجمعيات التعاونية المصرفية. وفي المانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن حوالي ٢٥٪ من السكان لكل منهما، أعضاء في التعاونيات (١ من كل ٤ عضو الجمعيات التعاونية).

وفي آسيا فقد بلغ عدد أعضاء جمعيات الإئتمان حوالي ٤٥,٥ مليون عضو حسب تقرير اتحاد الجمعيات الإئتمانية الآسيوية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي اليابان فإن واحدة من كل ٣ أسر هم أعضاء في الجمعيات التعاونية وتضم التعاونيات ٩١٪ من جميع المزارعين في اليابان، أما في الهند فيقدر عدد أعضاء الجمعيات التعاونية ٢٣٩ مليون عضو. وفيها ١٠٠ ألف تعاونية تعمل في انتاج الألبان تنتج ما معدله ١٦,٥ مليون لتر من الحليب يوميا، والتي يقدر عدد أعضاؤها ١٢ مليون عضو.

أما ماليزيا فيقدر عدد أعضاء الجمعيات التعاونية ٦,٧٨ مليون عضو أو ما

نسبته ٢٧٪ من السكان. وفي كينيا فأن ١ من كل ٥ أعضاء في التعاونيات، وحوالي ٢٠ مليون كيني يعتاشون من الجمعيات التعاونية بشكل مباشر أو غير مباشر. أما في الكويت، فإن الجمعيات التعاونية يشكل أعضاؤها ٦,٥٪ من سكانها.

مؤشرات النتيجة

الإنتاج والمبيعات

أظهرت الدراسات والابحاث ان الجمعيات التعاونية تلعب دورا مهما في الإقتصاد الدولي والوطني، فمثلا في بلجيكا فإن مبيعات التعاونيات الصيدلية تشكل ما نسبتة ١٩,٥٪ من الحصة الإجمالية في السوق البلجيكي. في كندا شاركت التعاونيات في عمليات إنتاج ٣٥ ٪ من "سكر maple" من جملة إنتاج السكر في العالم. في اليابان بلغت مساهمة التعاونيات ٩٠ مليار دولارا. في البرازيل ، شاركت التعاونيات في العمليات الإنتاجية وساهمت في إنتاج ٧٢ ٪ من إنتاج القمح، ٤٣ ٪ من فول الصويا، ٣٩ ٪ من الحليب، ٣٨ ٪ من القطن، ٢١ ٪ من البن و ١٦ ٪ من الذرة، بالإضافة إلى تصدير منتجات زراعية إلى الولايات المتحدة بأكثر من ١,٣ مليار دولار. وفي الولايات المتحدة التعاونيات الريفية توفر الكهرباء لما يقارب ٣٥ مليون مستهلك، كما أنها تسيطر على ٨٠٪ من إنتاج الألبان، كما ان أكبر ١٠٠ جمعية تعاونية زادت إيراداتها ب ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ حيث بلغت نسبة ١٤٪ عن العام ٢٠٠٣. كما أن ٣٠٠ ألف تعاونية تقوم بتشغيل ٧٣٠٠٠ محل تجاري، تقدر اصولها بحوالي ٣ تريليون دولار وتحقق عائدات بما يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار وما يقارب ٢٥ مليار دولار أجور.

وفي النرويج

فإن ٧١ جمعية تعاونية إسكانية لها عقود بنسبة ١٥٪ من سوق البناء في المناطق الحضرية منها ٤٠٪ في أوسلو. (ICA). أما في الكويت، فإن الجمعيات التعاونية تسيطر على ٨٠٪ من تجارة التجزئة (ICA). وفي الهند فإن الـ ١٠٠ ألف تعاونية انتاج الألبان تنتج ما معدله ١٦,٥ مليون لتر من الحليب يوميا.

مؤشرات الأثر

للتعاون أثر ملموس على مؤشرات التنمية من خلال توفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر وتعزيز دور المرأة والشباب وكذلك إستغلال موارد المجتمعات المحلية بأكثر كفاءة وتوزيع الثروة الوطنية بعدالة أكبر. تالياً إستعراض للآثار التنموية التي يساهم فيها العمل التعاوني بشك مباشر أو غير مباشر.

١. خلق فرص العمل والوظائف:

حيث يجب التفريق بين المساهمة المباشرة للتعاون في الإقتصاد وتلك غير المباشرة أو المستحدثة. فالتاثير المباشر يضم إلى جانب خلق القيمة للسلع والخدمات المقدمة والموارد المنتجة والمستخدمة، الأرباح المتحققة من العملية الإنتاجية وتوفير الخدمة والعمل المجتمعي يضاف إليها خلق فرص عمل للمتعطلين عن العمل أو العمل المقنع والمؤقت وزيادة إنخراط العاملين المؤقتين في العمل المثمر والمنتج وذلك من خلال خلق مشاريع جديدة أو/و توسيع دائرة نشاطهم وتوسيع القائم من الأنشطة عمودياً وأفقياً. حيث تشكل التعاونيات برأي مكتب العمل الدولي (٢٠١٠) مصدر مهم لخلق فرص العمل في المنطقة العربية وتعزيز العمل الكريم.

و حيث تعمل التعاونيات على توفير أكثر من ١٠٠مليون وظيفة في العالم ، أكثر من الشركات متعددة الجنسيات ب ٢٠٪.[٢] وتعتبر التعاونيات المالية أكبر ممول للمشاريع الصغيرة للفقراء في جنوب آسيا، والذي يقدر عددهم بحوالي ٧٨ مليون يعيشون على أقل من ٢ دولار يوميا ((DFID ٢٠١٠ . وفي بنغلادش مثلا فإن ٧٠ تعاونية تقدم خدمة الكهرباء تخلق ٣ ملايين وظيفة جديدة وهو ما يمثل ١٧٪ من دخل الأسرة.

٢. توليد الدخل و مواجهة الفقر:

أما التأثير غير المباشر للتعاون فهو في كونه يعمل كأداة رئيسة وهامة في مكافحة الفقر والعوز وتدني مستوى الأمن الغذائي خاصة في المناطق الريفية حيث جيوب الفقر وإنعدام الأمن الغذائي. وكذلك في

(٢)الموقع الالكتروني للتحالف التعاوني الدولي

زيادة مساهمة المرأة والفئات المهمشة في النشاط الإقتصادي ووهو ما يؤدي بالضرورة إلى مزيد من العدالة في توزيع الثروات الوطنية من دخل وأرباح وفرص عمل كريمة، وبذلك تأمين مزيد من الإستدامة للنشاط الإقتصادي على المستوى الإجتماعي-الإقتصادي الوطني. وبرأي Barchall (٢٠٠٣، ص. ٦٣) فتشكل التعاونيات شكل أساسي من التنمية المستدامة بالمشاركة لمواجهة الفقر.

وفيما يتعلق بالإتحادات الإئتمانية (جمعيات التوفير والتسليف) في دول رومانيا وبوليفيا ونيكاراغوا، أشارت البيانات إلى أن ٥٧ إتحاد إئتماني تمكن من حشد ٤٨,٩ مليون دولار في ١٧٨٣٨٨ حساب، ٨٧٪ منها لحسابات أقل من ١٠٠$. وعند تحليل قروض بقيمة ٨٩,٨ $ ل ٢٢٢ اتحاد أئتماني تبين أن ٣٩,٥٪ منها لمشاريع مدرة للدخل (مشاريع صغيرة، زراعة، ثروة حيوانية) و٢٧,١٪ لأغراض السكن (بناء وترميم السكن) و ٢٧,٤٪ لاحتياجات شخصية (تعليم، زواج) و٦٪ قروض لحالات طوارئ (OCDC ٢٠٠٧).

٣. تعزيز دور المرأة:

ويقول (Barchall، ص. ٦٣) أن "التعاونيات فعالة في مكافحة الفقر خاصة بتنشيط دور المرأة الإنتاجي وذلك بمشاركتها في تحليل مشاكل التجمع وطرح الحلول والمشاريع له، والمعروف أن المرأة تمارس بنفسها أكثر من ٨٠٪ من النشاط الإنتاجي على مستوى التجمعات الريفية".

٤. تنمية المجتمع المحلي (التنمية المستدامة):

كما أن الجمعيات التعاونية أقرب إلى بناء قدرات المجتمع المحلي ومعالجة مشاكله وإستغلال موارده. وإذا لم يكن هناك تعاونيات، فيجدر بنا إختراعها، ويمكننا إستخدام أي إسم آخر لمجموعات المساعدة-الذاتية أو أعمال يملكها المزارعين ... كونها تشكل حجارة الزاوية في التنمية المجتمعية المستدامة" (Barchall، ص. ٦٩).

و من حيث الأهمية المجتمعية لوجود تعاونية على مستوى التجمع السكني، وتأثير ذلك على إستقطاب وتقنية المشاريع والتمويل وتجميع الموارد المحلية لإنتاج قيم جديدة من خدمات وأنشطة إقتصادية

(كهرباء، ماء، رياض أطفال، نشاط مجتمعي أو مشاريع إستثمارية أو إستهلاكية تخدم المجتمع المحلي).

لا شك أيضاً أن التعاون وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية لقادر على إبداع أفكار جديدة ومشاريع جديدة مبنية على موجودات وموارد المجتمعات المحلية من رأسمال إجتماعي محلي له علاقة بالتراث والبيئة المحلية أو الموارد الطبيعية بما فيها مصادر الطاقة المتجددة والمخلفات البيولوجية من زراعية وصناعات غذائية وغيرها ونحن نرى في فلسطين العديد من المشاريع المبنية على إعادة إستخدام المخلفات كعلف بديل أو متمم علفي أو حتى كسماد طبيعي (كمبوست). كل هذا يؤدي لا محالة إلى مزيد من الكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة وبالتالي بعد بيئي رابع للإستدامة.

كما أن التعاون يعتبر ركيزة أساسية ودعامة من دعائم إقتصاد إنتاجي وريعي متين مبني على التمويل الريعي للنشاط الإقتصادي حيث يشكل التعاون ضمانة لخدمة الدين وسداد القروض وكذلك ضمانة في مواجهة المخاطر المتعددة وبالتالي الإستخدام الأمثل للتأمين في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للقطاعات المنتجة سواء أكانت زراعية أو حرفية أو غيرها. هذه التوليفة الثلاثية (التآت) من التمويل والتعاون والتأمين والتي ركيزتها وضمانها التعاون هي الأقدر على حمل نشاط إقتصادي قوي ومتين وتأمين مزيد من الإستدامة الإقتصادية.

منهجية الدراسة

مشكلة التعاون في فلسطين

بالرغم من الأهمية الواضحة للتعاون في فلسطين وخاصة في الظروف الحالية من قلة الموارد وإنعدام أو ضعف الأمن وتردي الأوضاع السياسية، نجد أن هناك القليل من الدراسات والمعلومات حول هذا القطاع الهام خاصة الدراسات التحليلية الكمية التي تسلط الضوء على الابعاد الإقتصادية للتعاون والتي تساعد ليس في توصيف المشاكل وإجتراح الحلول لها وإنما في توصيف الحلول الأنجع المبنية على التحليل الدقيق والمعمق. لقد جاءت الدراسات التشخيصية السابقة للقطاعات التعاونية مقدمة لا بد منها للغوص في عمق قطاع التعاون ودراسة المفاصل والآثار الإقتصادية لهذا النموذج الإقتصادي الواعد.

الحديث عن المشاكل في أي قطاع إقتصادي أو إجتماعي في الأراضي المحتلة قد يطول، فكيف إذا كان هذا القطاع هو التعاون والذي يعتمد على أكثر من قطاع إقتصادي وإجتماعي وسياسي وسلوكي ... الخ. وقد إرتأينا أن نلخص هذه المشاكل بما يخدم التحليل التالي وبما له علاقة بالبعد الإقتصادي الإجتماعي.

ضعف الحوكمة في الجمعيات والإتحادات التعاونية:

نجد الكثير من الدراسات التي غطت المشاكل المتعلقة بعضوية الجمعيات التعاونية والإتحادات والحوكمة ... ولكننا هنا نكثف هذه المشاكل كما أوردها مكتب العمل الدولي:

- وقد لخص مكتب العمل الدولي (٢٠٠١، ص. ١٣) مشاكل التعاونيات تكمن في ١. الأفكار الخاطئة المنتشرة ما بين صانعي السياسات وواضعي الخطط حول طبيعة التعاونيات وطريقة عملها؛ ٢. الآمال غير الواقعية المعقودة على ما يمكن للتعاونيات أن تنجزه فعلياً؛ ٣. وإقامة التعاونيات بصرف النظر عما إذا كانت الإشتراطات الدنيا المطلوبة لتحقيق تنمية تعاونيات ناجحة مستوفاه أم لا؛ ٤. تعجيل نمو التعاونيات على نحو مفتعل.

- وأشار مكتب العمل الدولي (٢٠١٠) إلى أن الجمعيات التعاونية في المنطقة العربية تعاني من كونها متأثرة ومنساقة للحكومة ـ State driven ويسودها الذكور ويحكمها أنظمة وقوانين عفى عليها الزمن. وإن كان هناك إشارة في نفس التقرير إلى حداثة قانون التعاون في فلسطين.

ربما يقف ضعف الحوكمة وضعف الممارسة الديموقراطية في الجمعيات والإتحادات التعاونية وراء عزوف الأعضاء عن العضوية والعطاء، فقد دلت دراسات حديثة (ماس، ٢٠١٢) أن ثقة الأفراد بالتعاونيات فقط ١٦.٣٪ وأن ٤٥٪ من أعضاء الجمعيات التعاونية غير نشيطة (الإدارة العامة للتعاون، ٢٠١١ب)

عقبات التوسع في نشاط الجمعيات الإستثماري للجمعيات التعاونية:

الإستثمار في الإقتصاد التعاوني في البلاد يتطلب في البداية درجة من المخاطرة (كإستثمار) ومحكوم كنشاط إجتماعي إقتصادي بالإمكانات والموارد المتوفرة وبيئة العمل وسلوكيات الأفراد والذين يشكلون بالضرورة الجمعيات والأجسام التعاونية. وهنا بعض الملاحظات لا جميعها:

- عدم صلاحية الارض للعمل الآلي وعدم إمكانية الوصول إلى الأرض والحيازات الزراعية وصغر حجم الحيازات أو المنشآت الإقتصادية. ويضاف إلى ذلك محدودية الموارد وخاصة الطبيعية من أرض ومياه وخاصة في مجال الزراعة، ضعف عام في إنتاجية الوحدات الإقتصادية الإنتاجية وضعف المستوى التكنولوجي الميكنة والتقنيات المتبعة في العملية الإنتاجية من حيث كميات مستلزمات الإنتاج المستخدمة ونوعيتها.

- تدني ربحية الإنتاج الزراعي بسبب عدم قدرة المزارعين المنتجين على تحصيل حصة عادلة (عالية) من أسعار المستهلك حيث تشير الدراسات أن هامش الربح يذهب في الغالب إلى المسوق اي تاجر الجملة أو تاجر القطاعي (المفرق/التجزئة) وليس إلى المنتج وذلك لعدة أسباب تودي إلى عدم كفاءة السوق ومنها عدم قدرة المنتج

(المزارع أو غيره) من الضغط (Bargaining Power) لتحصيل سعر أعلى لمنتجاته،

- تدني الدخل/ متوسط دخل الأسر وخاصة الزراعية والريفية وعدم قدرتها على تبني أفكار جديدة وتقنيات إنتاجية جديدة أو حتى الإنخراط في العمل التعاوني، وقد برز ذلك في دراسة أسباب عزوف المزارعين والريفيين من الإنتساب لعضوية التعاونيات أو الإتحادات.

- بسبب تدني الدخول والأوضاع المعيشية وأولويات الأعضاء التعاونين، وهم بشر، فإن نسبة عالية من النشاط التعاوني والدعم من خلال التعاونيات يذهب إلى مشاريع ونشاطات لا إنتاجية بل آنية المنفعة وربما أكثر إلحاحاً او كونها ذات منفعة فردية لا جماعية. وقد وجد مثلاً أن ٧٠٪ من القروض لجمعيات التوفير تستخدم لسداد الحاجات الأساسية للأسرة (ACDI VOCA ووزارة العمل ٢٠٠٩) وليس للغرض الاساسي وهو توليد فرص عمل ودخل جديد، إي نشاط إنتاجي.

فشل السياسات الإقتصادية (أو تطبيقها)

المفروض نظرياً أن توضع السياسات الإقتصادية لتعزيز النشاط الإقتصادي في البلاد، وإذا كان هناك تعويل على القطاع التعاوني، وهو ما يقال، فمن الضروري أن تكون السياسات الإقتصادية المدروسة منسجمة وحاضنة للإقتصاد والعمل التعاوني. الواقع يشير إلى ضعف في هذا الجانب.

من أهم المشاكل المعيقة لتقدم الإقتصاد التعاوني في الأراضي المحتلة هو ضعف أو تخلف السياسات الإقتصادية القطاعية والمساندة والمؤثرة في القطاعات التعاونية المعنية (زراعة، إسكان، مهن وصناعات حرفية، خدمات ... وغيرها). ففي الدول المتقدمة من حيث نضج السياسات الإقتصادية نجد أن هناك سياسات حاضنة وداعمة للقطاعات الإنتاجية (كالزراعة والصناعات الحرفية مثلاً) وسياسات معززة وومكنه مساندة لهذه القطاعات مثل الإقراض والتأمين وغيرها.

ومن المعروف أن إنتعاش التعاون يؤدي بالضرورة إلى إنتعاش سوق الإقراض (لتوفر الضمانات الجماعية من إنتاج وتأمين) وكذلك إنتعاش سوق/نشاط التأمين (لتوفر الضمانات من إقراض وإنتاج وتدفق نقد) وإنتعاش الإنتاج (الزراعي والحرفي مثلاً) لتوفر الدعم الإقتصادي والتمويل والإقراض وتأمين الحد الأدنى من الربح وهو بوليصة التأمين. هذه (القطاعات) بمجملها وكل من هذه القطاعات تعتبر رافعة أساسية من دعائم الإقتصاد الكلي وبالتالي فهي مساهمة مباشرة وغير مباشرة لهذه القطاعات (التعاون والتأمين والإقراض) في الإقتصاد الوطني، بل ربما شرط أساسي لنموه وإستمراره إذا ما أخذت الإستدامة كبعد ومؤشر هام.

الخلل في هذه القطاعات أو أي منها سيؤدي بلا شك إلى خلل في القطاعات الأخرى وخاصة الحلقات الأضعف وهي التعاون كونه مرتبط بالعملية الإنتاجية وخاصة في بلادنا حيث قاعدة الإنتاج الضعيفة (كما اسلفنا) والتي لا تشكل بمفردها رافعة للعملية الإنتاجية بل تحتاج إلى حضانة ودعم من قبل القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل الصناعة أو الخدمات.

ومن المظاهر أيضاً تدني/ضعف العدالة في توزيع الثروة والدخل وإرتفاع نسبة الفقراء وذوي الدخل المحدود وخاصة في المناطق الريفية وفي "الأطراف" الشعبية في أطراف المدن الكبرى مثل القدس ورام الله ونابلس والخليل وغيرها.

مشاكل تعيق تقدير مساهمة التعاونيات في التنمية وفي الإقتصاد

ومنها مشاكل خاصة بالميزانيات السنوية للجمعيات التعاونية، وبالرغم من أن الجمعيات والإتحادات التعاونية ملزمة قانوناً بتقديم موازناتها سنوياً وضمن وقت محدد، إلا أن عدد كبير منها لا يقدم مثل هذه الميزانيات وعدد كبير منها لا تغيير يذكر على ميزانياتها (لا نشاط إقتصادي عبر السنوات الماضية) والأهم أيضاً أن الميزانيات المقدمة لا تلتزم بنموذج محدد ومصطلحات متشابهة ومتفق عليها مما يقلل من إمكانية المقارنة بين الميزانيات وتجميعها (Comparability &

Aggregation). كذلك تفتقد الميزانيات للتقارير المالية التوضيحية التي تساعد في الحكم على الوضع المالي للجمعية/الإتحاد والمشاريع أو الأنشطة التي ترعاها وتديرها.

إجمالاً تواجه الجمعيات التعاونية بنسب مختلفة عدداً من المشاكل، أهمها: ضعف الثقافة والفكر التعاوني، وضعف التدريب، وأقدمية القوانين الأردنية والمصرية السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغياب الدعم الحكومي وعدم توفر المهارات والكوادر التعاونية الفلسطينية، وضعف البنية التحتية للجمعيات، كذلك ضعف التسويق لمنتجاتها، وتأكل رؤوس أموالها وعدم استغلالها بالشكل المناسب. بالاضافة الى سياسات الإحتلال المتمثلة في مصادرة الأراضي وجدار الفصل العنصري وإعتداءات المستوطنين على القرى. اضافة الى عدم تقدير حقيقي لإحتياجات الجمعيات التعاونية والمجتمع الريفي لتمويل المشاريع التنموية.

أهداف الدراسة

برز منذ زمن الإهتمام الوطني بمسألتين أولاً نحو إقتصاد تعاوني كرافعة للإقتصاد الوطني والتنمية المستدامة في ظل إحتلال وحصار وبالتالي إقتصاد صمود وصيغت من أجل ذلك إستراتيجية وطنية للتعاون (٢٠١١-٢٠١٣) ينتظر أن تحفز وتدعم وتحقق هذا المطمح. وقد جائت هذه الدراسة لتساعد في الإضاءة على مسألتين كأهداف بحثية إستراتيجية:

أولاً. التعرف على والتعريف بالدور الإقتصادي الإجتماعي والتنموي للإتحادات والجمعيات للتعاونية وذلك من أجل صياغة إقتصاد تعاوني مؤثر ومحوري في الأراضي المحتلة، و

ثانياً. الأجابة على السؤال: كيف نبني من الدور المؤثر للإقتصاد التعاون وعلى إستراتيجية التعاون الوطنية إقتصاد تعاوني كمحرك رئيس للإقتصاد الوطني؟

وقد وضعت الدراسة عدد من الأهداف عامة لتحقيقها، وهي:

- إنجاز دراسة تشخيصية لمساهمة قطاع التعاون في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وذلك بغرض التعرف على مساهمة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني ومنها لفهم دور التعاون في عملية التنمية في فلسطين،
- عرض تقييم لعموم قطاع التعاون والفرص المتاحة مستقبلاً، وكيف سيكون عليه هذه المساهمة مستقبلاً
- على أن تشكل هذه الدراسة وتضع الأرقام لمقارنة مساهمة قطاع التعاون مستقبلاً، وأن تتماشى مع السياسة الوطنية لتعزيز قطاع التعاون وتأتي متممة ومنسجمه معها، وأن يعتمد التحليل على كل قطاع بعينه من أجل الوصول إلى نظرة شاملة لقطاع التعاون.
- وكيف يمكن للتعاون كمنهج عمل إقتصادي (إقتصاد التعاون) أن يكون النموذج الأفضل للتنمية الوطنية،

- ووضع التوصيات لحلول ناجعة لتحقيق إستغلال الفرص المستقبلية،

١. كما أن التعرف على الدور الاقتصادي والاجتماعي للحركة التعاونية الفلسطينية وآفاق تعزيز دور العمل التعاوني في الضفة الغربية يستدعي تسليط الضوء على المحاور التالية، والتي تشكل الأهداف البحثية:

٢. مساهمة التعاونيات في الناتج المحلي والأنشطة الإقتصادية.

٣. دور التعاونيات في تعزيز وتحريك الأنشطة الاقتصادية المكملة لبعضها البعض والترابطات مع القطاعات الأخرى.

٤. فرص آفاق توسيع العمل التعاوني لأنشطة إقتصادية جديدة إضافة لما هو موجود حاليا.

٥. الممارسات الديمقراطية والحاكمية في التعاونيات وسبل تعزيزها.

٦. دور التعاونيات في تعزيز وتحفيز مشاركة المرأة والشباب الفلسطيني.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم إعتماد المنهجية القائمة على الأنشطة التالية:

١. عقد لقاء تشاوري مع الفريق المشرف على الدراسة Task Force والمكون من الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل، والمركز الفلسطيني للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، ومسئولي الإتحادات التعاونية التالية: إتحاد جمعيات التوفير والتسليف التعاونية واتحاد جمعيات الإسكان التعاوني واتحاد جمعيات عصر الزيتون. والإتحاد التعاوني الزراعي واتحاد جمعيات الثروة الحيوانية التعاونية والاتحاد التعاوني لمراقبة الحسابات وشركة New Farm. وهدف اللقاء إلى التوافق على منهجية الدراسة ومخرجاتها.

٢. عقد لقاء مع مسئولي الادارة العامة للتعاون بوزارة العمل للإطلاع على الوثائق والبيانات المتوفرة بالوزارة حول الحركة التعاونية، وتحليل البيانات المتعلقة بالتعاونيات الواردة في قاعدة البيانات وجدولتها.

٣. مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة والمتعلقة بالحركة التعاونية محليا وإقليميا وعالميا.

٤. مسح ميداني لعينة من التعاونيات بلغ حجمها ١٠٠ تعاونية موزعة قطاعيا (لتعكس مجالات عمل التعاونيات) والتي تشمل القطاعات التالية :ـ القطاع الزراعي، والقطاع الإسكاني، والقطاع الإستهلاكي، والقطاع الخدماتي، والقطاع الحرفي) مع مراعاة التوزيع الجغرافي لمناطق تواجدها في الضفة الغربية.

٥. إجراء مقابلات معمقة مع مسئولي الإتحادات التعاونية والبالغ عددها ٦ إتحادات، إضافة لمقابلة مسئولي الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل.

عينة الدراسة

بلغ حجم عينة الدراسة ١٠٠ جمعية تعاونية من أصل ٥٢٤ جمعية تعاونية عاملة، وقد تم توزيعها حسب الجدول التالي رقم ١.

كما تم تصميم إستمارة ركزت على الجوانب النوعية المتعلقة بأنشطة الجمعية وممارساتها الديمقراطية والحاكمية ودورها في تعزيز دور الشباب والمرأة والآفاق المستقبلية لتطويرها.

أما المؤشرات الكمية الكلية للقطاع التعاوني، فقد تم حصرها من خلال قاعدة البيانات المتوفرة في الادارة العامة للتعاون بوزارة العمل وشملت هذه المؤشرات عدد أعضاء الهيئات العامة وتوزيعهم حسب النوع الإجتماعي وموجودات التعاونيات وتواريخ اخر إجتماع للهيئات العامة ومجالس الإدارة والوضع القانوني للتعاونيات وبياناتها المالية. وتمثل هذه المؤشرات حصر شامل لقطاع التعاونيات، الامر الذي يعكس نتائج دقيقة جدا عن واقعها.

وقد تم جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢/٦/٥ حتى تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٠ من خلال الإتصال الهاتفي أو إرسال الإستمارة بالفاكس أو البريد الإلكتروني. وبعد ذلك تم تدقيقها ومراجعتها وإدخالها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

جدول ١: توزيع عينة الدراسة

القطاع	التخصصات	العدد	المجموع
زراعي	زيتون	١٠	٤٦
	تصنيع	٥	
	انتاج	١٦	
	حيواني	١٣	
	تسويق	٢	
اسكان	تأمين سكن	٢٦	٢٦
خدمات	توفير وتسليف	٨	١٥
	تنمية ريفية	٥	
	منفعة متبادلة	٢	
استهلاكي	مواد تموين	٩	٩
حرفي	أشغال يدوية	٣	٤
	صدف	١	
المجموع		١٠٠	١٠٠

تحليل النتائج

خارطة نشاط الجمعيات والإتحادات التعاونية في فلسطين

الجمعيات التعاونية

تكتسب الجمعيات التعاونية أهمية كبيرة في المجتمعات، لدورها الهام في تطوير وتنمية إحتياجات مجتمعاتها بشكل عام وأعضائها بشكل خاص، من خلال العمل بالقطاعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية. وتمتاز الحركة التعاونية الفلسطينية بقدم تاريخها وتنوع خدماتها وتوزيعها الجغرافي في مختلف المحافظات، والتنوع في عضويتها من رجال ونساء.

وحسب التصنيف المعتمد لدى الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل الفلسطينية، تعمل الجمعيات التعاونية في خمسة قطاعات رئيسية هي: ،الجمعيات الزراعية، جمعيات الإسكان، الجمعيات الإستهلاكية، جمعيات الخدمات، الجمعيات الحرفية، حيث تقدم الجمعيات خدمات لأعضائها من خلال مشاريع تساهم في تحسين مستوى المعيشة لأعضائها وفقا لمبادئ العمل التعاوني.

يتحدث (Altamimi, ١٩٩٩) عن ٤٠٠ جمعية تعاونية فيها أكثر من ٥٠,٠٠٠ عضو ويمثلون ٣٠٠,٠٠٠ مواطن. أما حديثاً فقد بلغ عدد الجمعيات والاتحادات المسجلة لدى الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل ١٥٢٥ جمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحسب بيانات الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل لعام ٢٠١٢ فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية ١٣٤٠ جمعية (٣٩٪ منها جمعية عاملة , ١٩٪ جمعية غير عاملة, ٤١٪ الغي تسجيلها) (انظر شكل ١).

شكل ١: الوضع القانوني للتعاونيات في الضفة الغربية

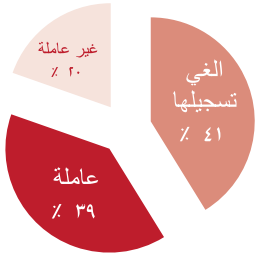

المصدر: قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون، وزارة العمل.

وفيما يتعلق بالجمعيات العاملة، فقد بلغ عددها ٥٢٥ جمعية (منها ٤٩٧ جمعية عاملة وفعالة وهي تمارس أنشطتها وتعقد اجتماعات لهيئاتها القيادية وتقدم تقاريرها المالية والإدارية بشكل دوري وتنفذ مشاريع لأعضائها، و١٨جمعية قيد التحقيق و ١٠ جمعيات تحت التصفية إلا انها تمارس أعمالها بهدف إجراءات التصفية). أما الجمعيات غير العاملة فقد بلغ عددها ١٧٦ جمعية منها (٥٤ جمعية تحت التحقيق، ١٢٢ جمعية تحت التصفية)، وفيما يتعلق بالجمعيات في قطاع غزة فالبيانات المتوفرة عنها للفترة قبل عام ٢٠٠٦ (انظر شكل ٢).

وقد بلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في الجمعيات العاملة في الضفة الغربية ٤٥٩٨٣ عضوا (٣٤٤٥١ ذكور، ١١٥٣٢ إناث) حتى تاريخ نهاية شهر نيسان ٢٠١٢. ويشكل القطاع الزراعي ما نسبته ٤٥,٣٪ من اعضاء الهيئة العامة في الجمعيات التعاونية (انظر شكل ٢). و بلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في الجمعيات الزراعية ٢٠٨٤٧ منهم (١٩٠٠٣ ذكور و١٨٤٤ إناث) ، وذلك بسبب تنوع أنشطته (الإنتاج والتصنيع والتسويق النباتي، جمعيات الثروة الحيوانية) وبالتالي انضمام عدد كبير من المزارعين للجمعيات التعاونية بهدف توفير الموارد بشكل جماعي و الإستفادة من العمل التعاوني خاصة في الريف الفلسطيني. يليه القطاع الخدماتي بنسبة ٣٥,٢٪ وذلك للإستفادة من الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الجمعيات، وبشكل خاص في تنمية المرأة الريفية، وأنشطة التكافل الإجتماعي خاصة في القرى الفلسطينية للأسر الفقيرة.

بينما قطاع الإسكان

فالهيئات العامة يشكلون ما نسبته ١٥,٣٪ من كافة القطاعات التعاونية، حيث بلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في الجمعيات الإسكانية ٧٠١٤ عضوا (٥٣٩١ ذكور، ١٦٢٣ إناث). ويعود السبب في انخفاض عدد أعضاء الهيئات العامة إلى أنها محدودة فقط بالأعضاء المستفيدين من مشاريع الإسكان التي تنفذها جمعيات الإسكان التعاونية، وخدماتها تقتصر فقط على تأمين وتوفير البنية التحتية للمساكن، وعدم تنوع الخدمات في هذا القطاع، وغالبية أعضائها من الموظفين.

أما القطاع الإستهلاكي

فقد بلغت نسبة أعضاء الهيئات العامة ٣٪ ، وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة فيها ١٢٧٠ (٩٣٠ ذكور، ٣٤٠ إناث). بالمقابل شكل القطاع الحرفي ما نسبته ١,٢٪ وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة فيها ٥٤٦ عضوا (١٠٨ ذكور، ٤٣٨ إناث).

شكل ٢: التوزيع النسبي لعدد الجمعيات العاملة وهيئاتها العامة والإناث فيها حسب نشاطها

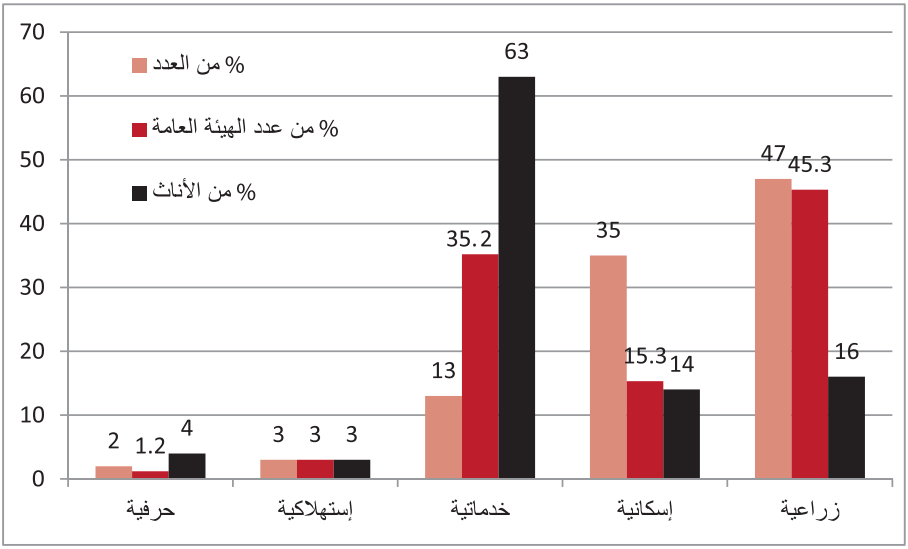

المصدر: قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون، وزارة العمل.

وفيما يتعلق بتوزيع الإناث على القطاعات التعاونية

فقد كانت نسبة العضوية متفاوتة بشكل كبير حيث ان ما نسبته ٦٣٪ منهن عضوات في جمعيات الخدمات، وذلك بسبب وجود عدد كبير من الجمعيات المتخصصة بتنمية المرأة الريفية، وأيضا جمعيات التوفير والتسليف، حيث أن جميع هذه الجمعيات تضم إناثا. وبنسبة متقاربة بين جمعيات الإسكان بنسبة ١٤٪ والجمعيات الزراعية بنسبة ١٦٪. بينما كانت نسبة العضوية منخفضة جدا في الجمعيات الحرفية حيث بلغت ٠,٠٤٪ وأيضا في الجمعيات الإستهلاكية حيث بلغت النسبة ٠,٠٣٪ (انظر شكل ٢).

الجمعيات التعاونية الزراعية:

يعتبر هذا النوع من اوائل الجمعيات التعاونية التي باشرت عملها في فلسطين، وبلغ عدد الجمعيات العاملة في القطاع الزراعي بالضفة الغربية ٢٤٨ جمعية إضافة إلى ثلاثة إتحادات، وهي متخصصة بالإنتاج والتسويق والتصنيع والري الزراعي ، والتوفير والتسليف، والثروة الحيوانية، وإنتاج الزيت العضوي، ومتعددة الأغراض. وقد تبين أن ١٠٩ جمعيات متخصصة بالإنتاج الزراعي و ٨٥ جمعية متخصصة بالثروة الحيوانية (انظر جدول ٢).

جدول ٢: الجمعيات التعاونية الزراعية

الخدمات	الإنتاج الزراعي	توفير وتسليف	تسويق زراعي	تصنيع زراعي	ثروة حيوانية	ري زراعي	الزيت العضوي	عصر زيتون	متعددة الأغراض	المجموع
جنين	١٨	٠	٠	٠	١٣	٢	٠	٠	٠	٣٣
طوباس	٨	٠	٠	١	٦	٠	٠	١	٠	١٦
طولكرم	٨	٠	١	٠	٦	٤	٠	٣	٠	٢٢
قلقيلية	١٠	٠	٠	٠	٦	١	٢	٠	٠	١٩
نابلس	٦	٠	١	٢	١٠	٠	٠	٦	٠	٢٥
سلفيت	٦	٠	١	٠	٣	٠	٣	٤	٠	١٧
رام الله	٢٢	٢	٠	١	٩	٠	٢	٢	٠	٣٨
أريحا	١٠	٠	٠	٢	٥	٠	٠	٠	٠	١٧
القدس	٠	١	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٧
بيت لحم	٢	٠	٠	٢	١	٠	٠	٠	٣	٨
الخليل	٦	١	١	١	٩	٠	٠	١	٢	٢١
دورا	٧	١	٠	٢	٦	٠	٠	٠	٢	١٨
يطا	٢	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٧
المجموع	١٠٥	٥	٤	١١	٨٥	٧	٧	١٧	٧	٢٤٨

المصدر: قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون . وزارة العمل.

وتعمل هذه الجمعيات في كافة المحافظات

خاصة في المدن والقرى، حيث تأتي محافظة رام الله بالمرتبة الأولى (٣٨ جمعية)، يليها محافظة جنين (٣٣ جمعية) ثم محافظة نابلس (٢٥ جمعية) أما محافظة طولكرم فقد بلغ عدد الجمعيات (٢٢ جمعية) والخليل (٢١ جمعية) وقلقيلية (١٩ جمعية) وسلفيت وأريحا (١٧ جمعية) لكل منهما وطوباس (١٦ جمعية) (لبقية المحافظات انظر الجدول ٢) .

وحسب الجدول، فإن جمعيات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية وعصر الزيتون تشكل ما يقارب ٨٣٪ من الجمعيات العاملة في هذا القطاع، ويعود ذلك إلى أن هذه الأنشطة تعمل على توفير الإحتياجات الأساسية من المواد الغذائية للمجتمع الفلسطيني، والتي يزداد الطلب على منتجاتها بشكل متزايد، إضافة إلى أن ذلك يرتبط بأنشطة إقتصادية أخرى كالتصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية النباتية منها والحيوانية.

الجمعيات التعاونية الإسكانية

تأسست معظم الجمعيات العاملة في قطاع الإسكان في الستينيات من القرن الماضي، إلا أن عددها تزايد بشكل كبير في التسعينيات من نفس القرن، ويعود ذلك بسبب توفر التمويل لدعم هذه المشاريع. بلغ عدد الجمعيات التعاونية للإسكان ١٨٣ جمعية، وهي متخصصة في تأمين السكن لأعضائها، وتعمل معظمها في المحافظات الرئيسية خاصة بالمدن، وقد بلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا القطاع بمحافظة رام الله ٨٠ جمعية، يليها محافظة القدس ٢٧ جمعية ثم محافظة بيت لحم ١٧ جمعية، ومحافظة نابلس ١٨ جمعية ومحافظة جنين ١٥ جمعية (انظر جدول ٣).

جدول ٣: الجمعيات التعاونية للإسكان والإستهلاكية والحرفية العاملة في الضفة الغربية

المحافظة	جمعيات الإسكان	الجمعيات الإستهلاكية	جمعيات حرفية			
			اشغال يدوية	صدف	خياطة	المجموع
جنين	١٥	١	٠	٠	٠	٠
طوباس	٢	٠	٢	٠	٠	٢
طولكرم	٦	٢	٠	٠	١	١
قلقيلية	٠	١	٠	٠	٠	٠
نابلس	١٨	٠	٠	٠	٠	٠
سلفيت	٠	١	٠	٠	٠	٠
رام الله	٨٠	٤	٣	٠	٠	٣
أريحا	٩	٠	١	٠	٠	١
القدس	٢٧	١	١	٠	٠	١
بيت لحم	١٧	٠	٠	٢	٠	٢
الخليل	٧	٤	٢	٠	٠	٢
دورا	٢	١	٠	٠	٠	٠
يطا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١٨٣	١٥	١٠	٢	١	١٢

المصدر: قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون . وزارة العمل.

ويعود السبب في إرتفاع عدد جمعيات الإسكان التعاونية لإعتبار المسكن حاجة ضرورية واساسية ، وإمتلاكه يعتبر مكلفا لفئة الموظفين والعاملين في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة، خاصة مع ارتفاع أسعار الأراضي وتكلفة البناء، لذلك لجأت هذه الفئة لتأمين سكن بسعر مناسب، وتشير بعض التقديرات إلى ان نسبة التوفير في سعر السكن من خلال التعاونيات تصل إلى ما يقارب ٥٠٪. كما أن توفير التمويل والدعم من اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة ما بعد عام ١٩٧٨ شكل حافزا لتشكيل هذا النوع من الجمعيات، إضافة إلى دعم السلطة الوطنية ومن خلال توفير أراض حكومية مجانا لإقامة هذا النوع من المشاريع. وكذلك التسهيلات الاخرى مثل تخفيض رسوم الترخيص، والفرز، وغيرها، مما ساهم في تخفيض تكاليف إمتلاك السكن.

الجمعيات التعاونية الإستهلاكية

تأسس معظمها بعد عام ٢٠٠٠، ويبلغ عددها ١٥ جمعية، وهي متخصصة بمواد التموين، وتعمل في عدد من المحافظات ، حيث بلغ عددها ٤ جمعيات في محافظتي رام الله والخليل لكل منهما و جمعيتين في طولكرم وواحدة في محافظات قلقيلية وجنين والقدس ودورا وسلفيت (انظر جدول ٣). وتجدر الاشارة هنا الى ان بعض التعاونيات في تخصصات اخرى)غير استهلاكية) تملك مشاريع ومحلات استهلاكية للاعضاء.

وتعتبر الجمعيات الإستهلاكية من القطاعات الرئيسية في العمل التعاوني، خاصة للأسر الفقيرة والمهمشة وذوي الدخل المحدود، لما تحققه من توفير مالي عند شراء المواد التموينية الأساسية، حيث أن شراء المواد التموينية باسعار الجملة وبيعها للإعضاء بأسعار أقل من أسعار السوق مع تحقيق ربح بسيط لتغطية المصاريف الإدارية، إضافة إلى إقبال المتسوقين من غير الأعضاء على شراء المواد التموينية من هذه الجمعيات، أدى إلى زيادة مبيعاتها وتحقيق أرباح تعود على الأعضاء. وقد حققت بعض الجمعيات نجاحا كبيرا في هذا القطاع و مثال على ذلك (جمعية صوريف الإستهلاكية التعاونية).

الجمعيات الحرفية

تأسس معظمها قبل عام ٢٠٠٠، ويبلغ عددها ١٢ جمعية، وهي متخصصة في الأشغال اليدوية والصدف والخياطة. وتعمل في محافظة: رام الله (٣ جمعيات)، وفي محافظتي الخليل و بيت لحم وطوباس جمعيتان لكل منهما ، وواحدة في محافظات القدس وأريحا وطولكرم (انظر جدول ٣).

يشكل هذا القطاع اقل نسبة في قطاعات العمل التعاوني، وهو يعتمد على الصناعة اليدوية ويتطلب مهارات فنية (كأعمال التطريز)، وتشكل نسبة الإناث في هذا القطاع نسبة أعلى من الذكور وذلك كون هذه الأنشطة من الأدوار الإنتاجية للمرأة في مجتمعنا الفلسطيني.

الجمعيات التعاونية الخدماتية

تأسست معظمها بعد عام ٢٠٠٠، وبلغ عددها ٦٦ جمعية، بعضها متخصص في التنمية الريفية (٢٠ جمعية)، يليها التوفير والتسليف (١٨ جمعية) ثم المنفعة المتبادلة (١٤ جمعية)، أما بقية الجمعيات فهي متخصصة في مواد التموين و التضامن الإجتماعي والإستثمار والتعليم والتنوير ومياه الشرب والنقل. وتعمل هذه الجمعيات في كافة المحافظات، غالبيتها في محافظة رام الله (٢١ جمعية) يليها محافظة نابلس (٩ جمعيات) ثم محافظة القدس (٨ جمعيات)، أما محافظة الخليل فقد بلغت ٦ جمعيات ومحافظتي بيت لحم و طولكرم فقد بلغت ٥ جمعيات لكل منهما، و٤ جمعيات في محافظة جنين (انظر جدول ٤). وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة فيها ١٦٣٠٦ عضوا منهم (٩٠١٩ ذكورا،و ٧٢٨٧ إناثا). ويعود سبب إرتفاع عضوية الإناث في هذا القطاع إلى وجود جمعيات نسوية تعاونية تهدف لتنمية المرأة خاصة بالريف الفلسطيني.

جدول ٤: الجمعيات التعاونية الخدماتية

المحافظة	إستثمار	تضامن اجتماعي	تعليم	تنمية ريفية	تنوير	توفير وتسليف	منفعة متبادلة	مواد تموين	مياه شرب	نقل	خدمات اسكانية	المجموع
جنين	٠	٠	٠	٢	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٤
طوباس	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
طولكرم	٠	٠	٠	١	٠	١	٢	٠	١	٠	٠	٥
قلقيلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نابلس	٠	٠	٠	٢	٠	٣	٣	١	١	٠	٠	٩
سلفيت	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢
رام الله	١	٠	٠	١٥	٠	١	٣	٠	٠	٠	٠	٢١
أريحا	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٣
القدس	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٣	٠	١	٢	٠	٨
بيت لحم	٠	١	٠	٠	٠	٢	١	٠	٠	٠	١	٥
الخليل	٠	٠	٢	٠	٠	٤	١	٠	٠	٠	٠	٦
دورا	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
يطا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١	١	٣	٢٠	٢	١٨	١٤	١	٣	٢	١	٦٦

المصدر: قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون . وزارة العمل.

ورغم انخفاض عددها إلا أن عدد أعضاء الهيئات العامة فيها مرتفعة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، خاصة الإناث حيث تبلغ نسبتهن ٦٣٪ لأن هذا القطاع يضم جمعيات نسوية (الجمعيات التعاونية لتنمية المراة الريفية) ويتركز عملها في الخدمات الإجتماعية وتعزيز دور المرأة في المجتمع. كالتعليم والقروض الميسرة، وهي مجالات جديدة في مجال العمل التعاوني.

الإتحادات التعاونية

تشير البيانات المتوفرة لدى وزارة العمل، الشكل ٣، أن عدد الإتحادات التعاونية الفلسطينية بلغ ٩ إتحادات (٣ اتحادات زراعية، اتحاد للإسكان، واتحادا واحدا لكل من: جمعيات التوفير والتسليف، خدمات الاسكان، الجمعيات الإستهلاكية، والاتحاد التعاوني لمراقبة الحسابات، الإتحاد التعاوني العام). كما أشارت البيانات إلى أن جميع الإتحادات عاملة باستثناء اتحاد الجمعيات الإستهلاكية الذي الغي تسجيله عام ٢٠١١. وبلغ عدد اعضاء الهيئة العامة في الاتحادات التعاونية العاملة ٣٦٦ عضوا. وقد تبين من خلال الدراسة أنه يوجد اتحاد واحد لجمعيات الإسكان التعاونية، كما أن الإتحاد التعاوني العام غير عامل.

١. إتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون:

تأسس عام ١٩٦٦، وبلغ عدد الجمعيات الأعضاء في الهيئة العامة ٢٤ جمعية، ويتم التمثيل في الهيئة العامة للاتحاد على النحو التالي: الجمعيات التي يزيد عدد أعضائها عن ٢٠٠ عضوا يمثلوا بستة أعضاء، والجمعيات التي عدد أعضائها أقل من ٢٠٠ يمثلوا بخمسة أعضاء. وتبلغ رسوم الانتساب للإتحاد ٥٠ دينارا غير مستردة، وعدد الأسهم ٥٠٠ سهم قيمتها ٥٠٠ دينار لكل جمعية.

٢. الإتحاد التعاوني الزراعي:

تأسس عام ١٩٨٧. وبلغ عدد الجمعيات الأعضاء في الاتحاد ٢٤ تعاونية. و يمثل الأعضاء في الهيئة العامة بستة مندوبين من الجمعيات الثمانية المؤسسة، أما الجمعيات الاخرى فتمثل بأربعة أعضاء إذا كان عدد أعضائها اكثر من ٢٠٠ عضو، وبثلاثة أعضاء إذا كان عدد اعضائها أقل من ٢٠٠ عضو. وحسب النظام الداخلي للإتحاد فإن رسوم الإنتساب للإتحاد تبلغ ٥٠ دينارا، وتكتتب الجمعية على الأقل ٥٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ دينار تدفع عند التوقيع على اتفاق الانضمام لعضوية الاتحاد. (النظام الداخلي للإتحاد).

ويتم حاليا العمل على إنشاء الإتحاد الزراعي العام بحيث يضم الإتحادين، حيث تم استئجار مقر مشترك، وايضا تم تكليف شركة إستشارية لإعداد

الأنظمة المالية والإدارية للإتحاد، ومن المتوقع أن يتم أنجاز ذلك قبل نهاية العام الجاري. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة الثقة بالإتحادات التعاونية، وارتفاع في حجم العمل وبالتالي حجم المبيعات مما يعود بالفائدة على الأعضاء، كما أن ذلك سيساهم في توجيه التمويل اللازم من الجهات المانحة للإتحادات حسب الأولويات، ومنع ازدواجية التمويل لنفس البرامج ونفس الجمعيات.

٣. اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية:

تأسس عام ٢٠٠٥ وحسب بيانات الاتحاد فقد بلغ عدد الجمعيات الاعضاء في الاتحاد ٢٠ جمعية، وتبلغ المساهمة في الاتحاد ٤٠٠ دينار لكل جمعية ويقدم الاتحاد خدمات للاعضاء تتثمل في عقد برامج تدريبية لاعضائها تتعلق بالتغذية والصحة والسلامة وتاهيل المزارعين والتشبيك بين الجمعيات للاستفادة من الامكانيات والموارد المتاحة والشراء الجماعي للتوفير في تكلفة الانتاج.

ولم يغفل الاتحاد عن دوره في تعزيز مفهوم العمل التعاوني في المجتمع الفلسطيني بتشجيع اقامة تعاونيات جديدة، والمساهمة في وضع السياسات التي تعزز صمود المزارعين. فقد ساهم الاتحاد في اقرار قانون الضريبة الصفرية لقطاع الثروة الحيوانية اسوة بالقطاع النباتي كما شارك الاتحاد في صياغة استراتيجية وزارة الزراعة وقانون التامين الزراعي وتشكيل المجالس الزراعية بالاضافة الى المشاركة في اعداد القانون الجديد لانشاء الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني.

٤. إتحاد جمعيات الإسكان التعاونية: تأسس عام ١٩٩٧

ويبلغ عدد أعضاء الهيئة العامة ٤٥ عضوا. ويتم تمثيل كل جمعية بعضوية الهيئة العامة، حسب عدد أعضائها، بحيث أن كل ٣٠ ـ ٧٠عضو يمثل بمندوب واحد، ومن ٧١ – ١٠٠ يمثلوا بثلاثة أعضاء. وتبلغ رسوم الإشتراك لعضوية للإتحاد ١٠٠ دينار، أما الرسوم السنوية فقد بلغت دينارين لكل سهم، بحيث لا يزيد عدد السهم عن ٢٠ سهما ، إلا أن ذلك لم يطبق بسبب الوضع القانوني لبعض الجمعيات.

٥. الإتحاد التعاوني لمراقبة الحسابات

(تأسس عام ١٩٩٨)، ويبلغ عدد أعضاء الهيئة العامة ١٧ عضوا ، ومقره الرئيسي رام الله. تأسس عام ١٩٩٨، والعضوية في الإتحاد مفتوحة لجميع الجمعيات التعاونية، " إلا أن عدد الجمعيات الأعضاء في الإتحاد ٢٢ جمعية. حيث ان كل جمعية ممثلة بمندوب في الهيئة العامة للإتحاد".

٦. اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف:

(تأسس عام ٢٠٠٥)، ويبلغ عدد الجمعيات الأعضاء في الإتحاد ١٢ جمعية، جميع اعضائها إناث، وتمثل ٣ مندوبات من كل جمعية لعضوية الهيئة العامة للإتحاد، ويتم تحديد رسوم العضوية للإتحاد بناء على عدد الأعضاء بكل جمعية، (تبلغ رسوم الإنتساب ٣٠ دينار ، ورسوم سنوية ٥ دنانير لكل عضو في الجمعية). ويقدم الإتحاد خدمات للأعضاء تتمثل في:ـ تمويل الجمعيات بفوائد مناسبة، والمتابعة والرقابة المالية، ومساعدة الجمعيات في إعداد التقارير المالية ، وتقديم إستشارات قانونية مجانية، وبناء قدرات الجمعيات (كالتدريب والدعم اللوجستي، وإعداد الأنظمة المالية والإدارية) وتنظيم برامج لتعزيز دور المرأة، وتقديم خدمات مميزة وخاصة (القروض الخاصة: للتعليم، والزواج، والعلاج، وترميم المنزل) وتقديم خدمات تسويقية للمنتجات الغذائية لجمعيات المرأة الريفية.

شكل (٣):الإتحادات التعاونية في الضفة الغربية نهاية ٢٠٠٨

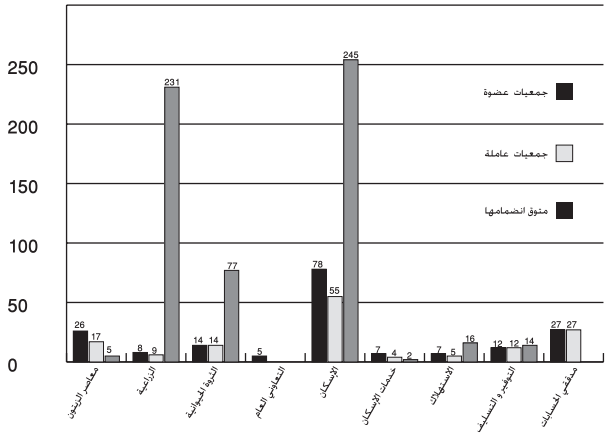

المصدر: وزارة العمل والـ ACDI VOCA (٢٠٠٩).

وهذا يشير إلى الدور الهام لجمعيات التوفير والتسليف في تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي في القرى الفلسطينية، وبشكل خاص تنمية المرأة الفلسطينية، وتوفير مستوى دخل مناسب للأسرة الفلسطينية الأعضاء في الإتحاد من خلال عملية متكاملة تتمثل بالتمويل والإنتاج والتسويق.

من ناحية أخرى، فتشير البيانات والدراسات أن الإتحادات لا تضم جميع الجمعيات التعاونية ذات نفس الغرض ويتفاوت تمثيل الإتحادات للجمعيات التعاونية وذلك تعود للقطاع والإتحاد والجمعيات على حد سواء. الإمكانات واردة لضم جميع الجمعيات للإتحادات، كما يشير الشكل ٣ للجمعيات المؤهلة والمرتقب إنضمامها وهو الوضع المنطقي ومبرر وجود الإتحادات ويجب العمل على ذلك.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه تم تأسيس الإتحاد التعاوني العام، عام ٢٠٠٥، بحيث يضم كافة الإتحادات التعاونية الفلسطينية ومن مختلف القطاعات، إلا انه لم يتم تفعيله حتى الان .

واقع النشاط الإقتصادي للإتحادات والجمعيات التعاونية

النشاط الإقتصادي للإتحادات التعاونية

١. إتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون:

تبلغ رسوم الانتساب للإتحاد ٥٠ دينارا غير مستردة، وعدد الأسهم ٥٠٠ سهم قيمتها ٥٠٠ دينار لكل جمعية. وبلغت حجم مبيعات اتحاد عصر الزيتون ٢ مليون و٤٠٠ ألف شيكل عام ٢٠١١ ، حيث كان ٥٠٪ منها تسويق خارجي، والنصف الآخر تسويق داخلي.

٢. الإتحاد التعاوني الزراعي:

بلغت مبيعات الإتحاد من المنتجات الزراعية ما يقارب مليون شيكل، حيث تم تسويقها داخليا. وهناك بعض الجمعيات تقوم بالتسويق الخارجي بجهود ذاتية وليس عن طريق الإتحاد. وتتمثل الخدمات التي يقدمها الإتحاد لأعضائه في تسويق المنتجات الزراعية، الحصول على تسهيلات مالية والشراء الجماعي، تحسين جودة المنتجات، الإرشاد والتوعية.

٣. اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية:

وقد عمل الاتحاد على تنفيذ عدة تجارب على استخدام المخلفات الزراعية من اجل انتاج الاعلاف البديلة لتخفيض التكلفة بالاضافة الى تشجيع الجمعيات التعاونية لاقامة مزارع تحسين سلالات على غرار جمعية المنطار التعاونية لانماء الثروة الحيوانية وجمعية بني نعيم لمربي الاغنام. بالاضافة الى اقامة مراكز تجميع وتصنيع وتسويق حليب الاغنام، ولاول مرة في فلسطين حيث تم تجميع وتصنيع وتسويق ٢٧٠ طن من حليب الاغنام ،حيث تم تجهيز المركزين باهم المعدات للقيام بعملية التجميع والتصنيع، واقيم عدة حملات ترويجية وتم تغليف وتعبئة المنتجات بطرق تتلائم مع احتياجات المستهلك الفلسطيني، ومن اجل تعزيز وتمكين المزارعين تم عقد العديد من الايام التدريبية والزيارات الميدانية التي تهدف الى زيادة وعي المزارع بالادارة الحديثة للمزرعة واستخدام الادوات الصحية لتحسين والحفاظ على خصائص المنتجات سواء الحليب او اللحوم ومن اجل هذا الغرض تم توزيع على المزارعين: ماكنات حلابة ،حاويات حليب، مكابس جبنة، اجهزة فحص الحليب، حواجز لتاهيل المزرعة، مشارب للاغنام، رضاعات للمواليد، حليب بودرة(حليب بديل)، سجلات ادارة المزرعة، مرشات مكافحة الطفيليات الخارجية، خضاضات ، تنكات تبريد، تنكات تخمير وترويب، ماكنة بسترة، فرازات.

٤. إتحاد جمعيات الإسكان التعاونية:

يقدم الإتحاد خدمات للأعضاء تتضمن: بذل الجهود لإنشاء مؤسسة مالية أو إنشاء نظام مالي داخل البنوك لدعم تمويل مشاريع إسكان الجمعيات، والمساعدة لدى وزارة الإسكان لدعم مشاريع البنية التحتية لمشاريع الإسكان، وتخفيض رسوم ترخيص المباني لدى وزارة الحكم المحلي، وتقديم الإستشارات الفنية للجمعيات الأعضاء في الإتحاد.

٥. الإتحاد التعاوني لمراقبة الحسابات:

من المفترض أن يقوم الإتحاد بتعيين طاقم للتدقيق على الجمعيات الأعضاء في الإتحاد و أيضا غير الأعضاء، إلا أن ضعف الإمكانيات دفع

الإتحاد للتعاقد مع ٨ من مكاتب تدقيق الحسابات في محافظات الضفة للتدقيق على الجمعيات بأسعار منافسة بحيث يحصل المكتب على ٧٥٪ والإتحاد على ٢٥٪ من رسوم التدقيق، وقد بلغ عدد الجمعيات التي يتم التدقيق عليها ٩٥ جمعية يشكلون ما يقارب ٢٠٪ من الجمعيات التعاونية العاملة في الضفة الغربية. ويقدم الاتحاد خدمات التدريب وتدقيق الحسابات للأعضاء. وحسب ميزانية العمومية للإتحاد لعام ٢٠٠٩، بلغ حجم الخدمات ٥٠٦٨ دينار أردني.

٦. اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف:

وقد بلغ عدد القروض النشطة التي قدمها الإتحاد للجمعيات لغاية عام ٢٠١١ ما يقارب ١٩١١ قرضاً بقيمة إجمالية ٣ مليون و٣١٢ ألف دولار، حيث تراوحت قيمة كل قرض ما بين ١٧ ألف – ٣٠ ألف دولار، لتمويل مشاريع مدرة للدخل، وذلك بتمويل من الإغاثة الزراعية وإيفاد و UNDP و ACS. إضافة إلى تمويل جمعيتي سلفيت وأريحا بقيمة ٤٠ ألف دولار من أسهم الإتحاد.

أما القروض التي قدمتها الجمعيات لأعضائها فقد بلغت ٩٦٦٤ قرضا، وبلغت قيمتها التراكمية ١٩ مليون و٤٨٢ ألف و٥٤٨ دولار (٢٠٠٢ – ٢٠١١). وحسب بيانات الإتحاد، فإن نسبة توزيع القروض على المشاريع جاءت على النحو التالي: ٣٧٪ مشاريع إنتاجية، ٢٧٪ احتياجات خاصة (زواج، شراء أثاث، ...) ٢٦٪ بناء وترميم منازل، ٧٪ علاج، ٤٪ تعليم.

النشاط الإقتصادي للجمعيات التعاونية

يستعرض الفصل الحالي طرق مساهمة الجمعيات التعاونية في النشاط الإقتصادي وتوليد القيمة وكذلك الأداء الإقتصادي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية تبعاً لخارطة المؤشرات الموضحة في الجدول (٥) والمنبثقة عن التحليل النظري في الفصل (٢) ويحددها توفر المعلومات الميدانية وفي السجلات الإدارية. غني عن الذكر أن هذه محاولة أولى وتحتاج إلى مزيد من الإغناء والزيادة.

وبالإستناد إلى خارطة مؤشرات الأثر الإقتصادي للإتحادات والجمعيات

التعاونية والتي تم إستعراضها في فصل سابق، سنقوم هنا بمحاولة جلب البيانات وتحليلها وخاصة الأكثر أهمية في التعبير عن الدور الإقتصادي للجمعيات التعاونية وصولاً إلى صورة توضح واقع الأثر الإقتصادي للجمعيات وتسمح بإستقراء وتوقع أوجه التحسين والتطوير في هذا المجال.

الجدول (٥) يوضح بعض المؤشرات التي سنستعرضها في هذا الفصل وهي أساسية في التحليل الإقتصادي وتضم رأسمال وموجودات الجمعيات وعائدات مشاريعها أو مبيعاتها والأرباح أو الدخل المترتب على هكذا

نشاط والأهم فرص العمل التي تخلقها مثل هذه المشاريع والنشاطات التي تقودها أو التي ترعاها وتدعمها.

جدول (٥): مؤشرات أولية لدراسة الأثر الإقتصادي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية

المؤشرات	الجمعيات الزراعية	جمعيات الإسكان	التوفير والتسليف	الجمعيات الإستهلاكية	الجمعيات الحرفية
الحجم	عدد وأعضاء، الحيازات	عدد وأعضاء، السكن	العدد وأعضاء، حصة في السوق	عدد وأعضاء	عدد وأعضاء
الموجودات	موجودات نقد وشبه نقد	موجودات نقد وشبه نقد	موجودات نقد وشبه نقد	موجودات نقد وشبه نقد	موجودات نقد وشبه نقد
المبيعات	مبيعات/قيمة إنتاج	مبيعات	توفير/قروض	مبيعات	مبيعات
الدخل	دخل الإنتاج الزراعي	توفير ثمن وأجرة مسكن	خفض تكلفة	دخل	دخل
فرص العمل	فرص العمل	التوظيف	التوظيف، فرص عمل	التوظيف	فرص عمل
تسهيلات بنوك وتمويل		تسهيلات بنوك	تسهيلات/ قروض		
التجارة، شراء جماعي	الشراء والجماعي	الشراء	الشراء	شراء	شراء
التجارة، بيع جماعي	البيع والجماعي	السكن	بيع منتجات	بيع	بيع
توزيع أرباح	توزيع أرباح	توزيع أرباح	توزيع أرباح	توزيع أرباح	توزيع أرباح

طرق مساهمة الجمعيات التعاونية توليد القيمة (الإقتصاد)

تقدم الجمعيات التعاونية خدمات اقتصادية واجتماعية لأعضائها، تساهم في تحسين مستوى الحياة من جهة، وتعزز دور التعاونيات في تحقيق أهداف التنمية الوطنية خاصة الإقتصادية والإجتماعية من جهة اخرى.

وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية اهم الخدمات التي تقدمها الجمعيات لأعضائها، وتتمثل بالشراء الجماعي وتسويق المنتجات والخدمات، زيادة المعرفة وبناء القدرات، والمساهمة المجتمعية في تطوير المرافق العامة، وزيادة دخل الأعضاء من الأرباح المتحققة والموزعة.

الموجودات ومراكمة رأس المال:

أوضحت دراسات سابقة (١٩٩٩) بأن موجودات الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، عدى الإسكان، قد فاقت الـ ٣٢ مليون دولار، بينما بلغت موجودات جمعيات الإسكان (منتصف ١٩٩٨) حوالي ٧ مليون دولار (Altamimi, ١٩٩٩) .

أما حديثاً، فتدير التعاونيات أصول وموارد مالية كبيرة تقدر بحوالي ١٣٧ مليون دولار نهاية عام ٢٠١١ (لا تشمل ممتلكات الاعضاء). وتستحوذ تعاونيات الاسكان على حوالي ٦٨٪ من ممتلكات التعاونيات، ويعكس ذلك قيمة اراضي هذه التعاونيات. ويليها ممتلكات التعاونيات الزراعية والمقدرة بحوالي ١٨٪ من ممتلكات التعاونيات (انظر شكل ٤).

شكل ٤: توزيع موجودات التعاونيات العاملة حسب نشاطها (٪)

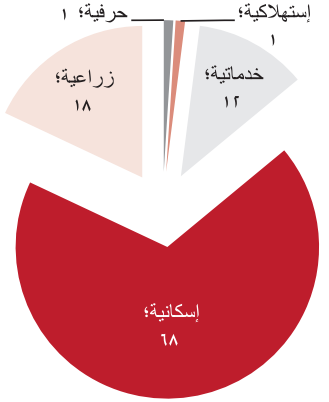

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل

وتتركز غالبية ممتلكات التعاونيات في محافظة رام الله بحصة تصل الى ٥٧٪ ويعزى ذلك لتواجد اعداد كبيرة من تعاونيات الاسكان في محافظة رام الله و التي تقدر بحوالي (٨٠ جمعية من اصل ١٨٣ عاملة في الضفة الغربية)، وتقدر ممتلكاتها بحوالي ٦٤ مليون دولار (انظر الشكل ٥).

شكل ٥: توزيع موجودات التعاونيات العاملة بين محافظات الضفة الغربية

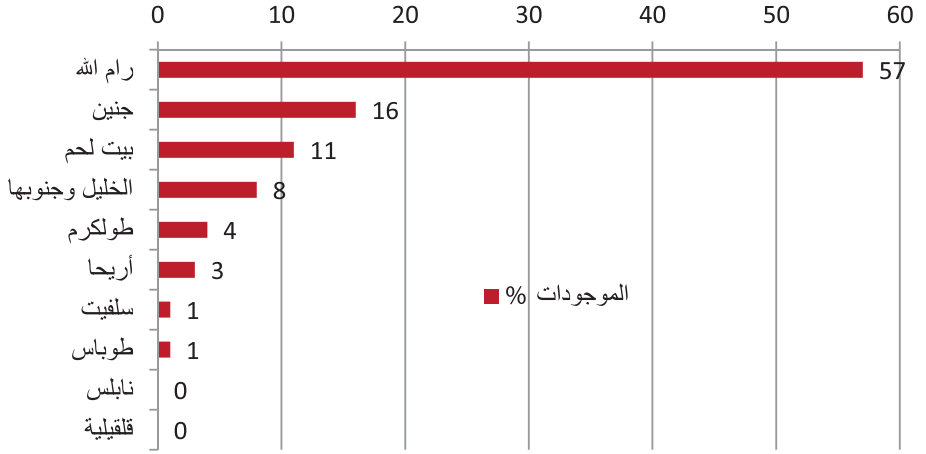

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل

المبيعات والدخل وخلق فرص العمل وتوزيع الأرباح

تقوم الجمعيات التعاونية بتنفيذ مشاريع ذات جدوى اقتصادية، وتحقيق الأرباح من تلك المشاريع وتوزيعها على الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل لهم، وبينت نتائج الدراسة أن ٣٥٪ من الجمعيات المبحوثة وزعت أرباح لأعضائها (باستثناء جمعيات الإسكان).

الشكل (٦) يشير إلى أن جميع الجمعيات الحرفية (١٠٠٪) بتوزيع أرباح على أعضائها، يليها جمعيات التوفير والتسليف بنسبة مرتفعة بلغت ٨٩٪، بينما بلغت النسبة ٧٥٪ من الجمعيات الإستهلاكية، في حين كانت النسبة منخفضة للجمعيات الزراعية (٣٠٪ الجمعيات الحيوانية، ٢٤٪ الجمعيات النباتية).

ويشير التميمي (١٩٩٩) أن إيرادات (Turnover) السنوية للجمعيات التعاونية سنوياً بلغ ٦ مليون دولار. وسوف نعمل على تقدير مبيعات وإيرادات الجمعيات التعاونية في فصل لاحق.

شكل (٦): الجمعيات التعاونية التي وزعت أرباح على الأعضاء حسب النشاط ٪

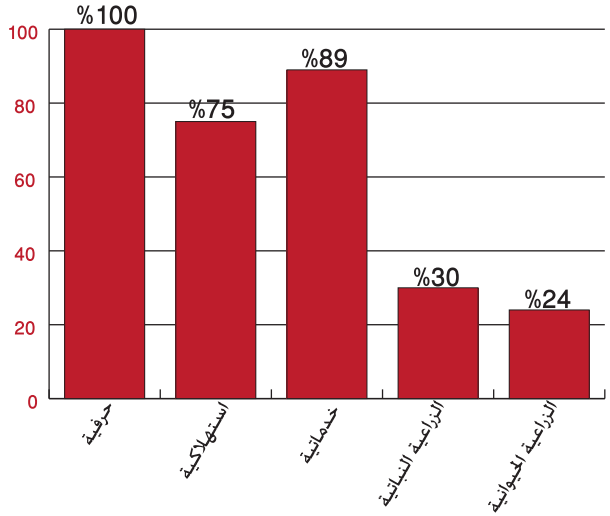

المصدر: بيانات ميدانية ٢٠١٢

الشراء الجماعي وخفض التكاليف

أشارت نتائج الدراسة أن ٤٠٪ من الجمعيات تقوم بشراء احتياجات أعضائها بشكل جماعي بأسعار أقل من اسعار السوق بهدف التوفير في التكاليف، ويشكل قطاع الإسكان (شكل ٧) أعلى نسبة في الشراء الجماعي وذلك بنسبة ٢٦٪ خاصة وان تكلفة البناء تعتبر مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، يليها جمعيات التوفير والتسليف بنسبة ٢٥٪ وذلك لشراء احتياجات الأعضاء للمشاريع المدرة للدخل، اما الجمعيات الزراعية النباتية فتشكل ما نسبته ٢٠٪، وجاءت النسبة منخفضة للجمعيات الزراعية الحيوانية والجمعيات الإستهلاكية حيث بلغت ١١٪ لكل منهما.

تسويق منتجات الأعضاء

تقدم الجمعيات التعاونية خدمة تسويق المنتجات والخدمات لأعضائها، بهدف استمرارية المشروع من جهة وتحقيق ايرادات وتحسين الدخل لأعضائها من جهة أخرى، وبينت نتائج الدراسة (شكل ٨) أن جميع جمعيات التوفير والتسليف (١٠٠٪) تقوم بتسويق المنتجات الغذائية (مفتول و زعتر) لأعضائها التي غالبيتها من النساء. تليها جمعيات الزراعة الحيوانية بنسبة ٩٥٪ حيث يتم تسويق المنتجات الحيوانية للمصانع الغذائية (مصانع الألبان، مصانع اللحوم) وجمعيات الزراعة النباتية بنسبة ٩١٪ خاصة منتجات الزيت والزيتون حيث يتم تسويقه بالسوق المحلي والخارجي، اما الجمعيات الحرفية فقد كانت النسبة متوسطة وبلغت ٦٧٪.

شكل (٧): ممارسة الجمعيات التعاونية لشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج للأعضاء

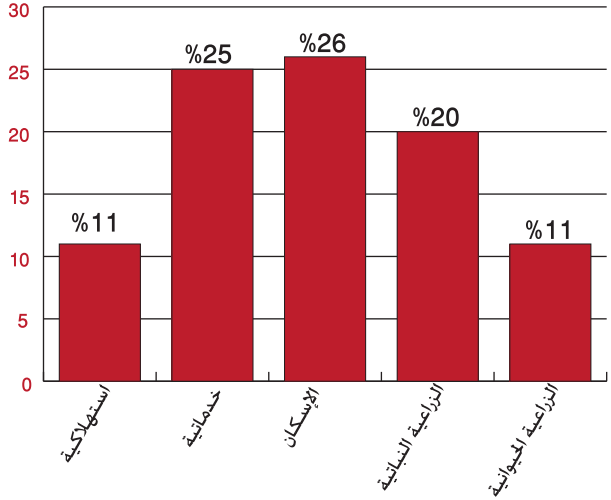

المصدر: بيانات ميدانية ٢٠١٢

شكل (٨): ممارسة الجمعيات التعاونية للبيع الجماعي لمنتجات الأعضاء

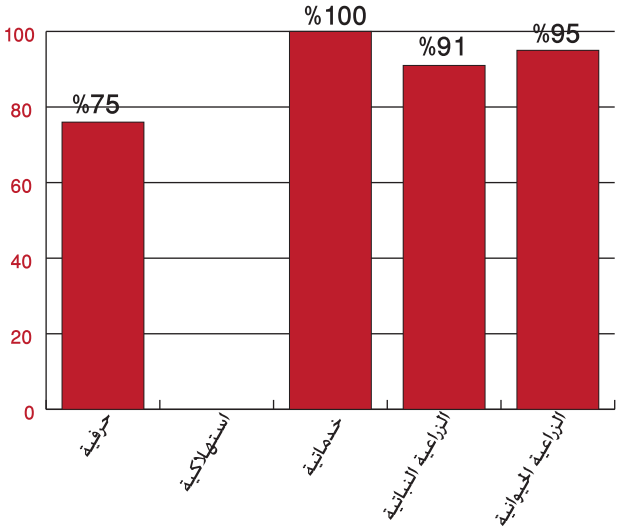

المصدر: بيانات ميدانية ٢٠١٢

الأثر الإقتصادي للتعاونيات الزراعية

حصة التعاونيات الزراعية في ملكية الحيازات الزراعية

يشكل الأفراد الاعضاء في الجمعيات التعاونية الزراعية المباشرين وغير المباشرين (الأعضاء واسرهم) ما نسبته ٥٪ من سكان الضفة الغربية البالغ عددهم ٢ مليون ومئتي ألف نسمة. وهي نسبة كبيرة وتتركز بالريف الفلسطيني، والمناطق المهمشة.

وبلغ عدد الحيازات الزراعية في الضفة الغربية ٨٥,٨٨٥ حيازة حسب التعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، منها ٧٥,٩٩٠ حيازة نباتية و ٩,٨٩٥ حيازة حيوانية. بينما بلغت حيازات اعضاء التعاونيات الزراعية ٢٠٨٤٧، وتشكل ما نسبته ٢٤,٣٪ من مجمل الحيازات الزراعية في الضفة الغربية.

أما على صعيد أنواع الحيازات الزراعية، أظهرت النتائج أن نسبة الحيازات النباتية التعاونية بلغت ٢٦٪ من مجمل الحيازات النباتية في الضفة الغربية، أما نسبة حيازات اعضاء التعاونيات الحيوانية بلغت ٣٤٪ من مجمل الحيازات الحيوانية.

مساهمة التعاونيات الزراعية في الانتاج الزراعي

اضافة لمشاريع اعضاء التعاونيات الزراعية، هنالك تعاونيات اسست مشاريع اقتصادية خاصة بها. اذ تبين ان ٤٥٪ من الجمعيات الزراعية النباتية المبحوثة لديها مشاريع اقتصادية مستقلة خاصة بالجمعية، أما الجمعيات الزراعية النباتية فبلغت ٤٣٪. ومن أهم هذه المشاريع: محلات بيع المواد الزراعية، مصنع سماد عضوي، مشروع إنتاج المفتول، مزرعة دجاج بياض، بنك للبذور، معاصر زيتون، مصانع انتاج غذائي (مفتول،عصير عنب، ألبان، مصنع بهارات) .

إجمالاً، فقد بلغ قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية ١,٣٦٦ بليون دولار حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام الزراعي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، منها ١,٠٣٣ بليون دولار قيمة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية. وبذلك تقدر متوسط قيمة إنتاجية الحيازة الزراعية ١٢,٠٢٨ دولار للعام الزراعي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ على اساس ان هنالك ٨٥,٨٨٥

حيازة زراعية في الضفة الغربية.

وبلغت قيمة الإنتاج النباتي في الضفة الغربية حوالي ٦٠٧ مليون دولار، وبذلك يقدر متوسط انتاج الحيازة الزراعية النباتية بحوالي ٧,٩٨٨ دولار. اما نسبة الإنتاج الحيواني في الضفة الغربية فقد بلغت قيمته ٤٢٦ مليون دولار، وبذلك تقدر قيمة انتاج الحيازة الحيوانية حوالي ٤٣ الف دولار.

وبناء على ما تقدم، تقدر قيمة إنتاج الحيازات الزراعية الخاصة بأعضاء الجمعيات التعاونية في الضفة بحوالي ٣٠٣ مليون دولار (اي ما يشكل ٢٩,٣٪ من قيمة الانتاج الزراعي)، منها ١٥٨ مليون دولار قيمة إنتاجية الحيازات النباتية (اي ما يشكل ٢٦٪ من قيمة الانتاج البناتي)، و١٤٦ مليون دولار قيمة انتاج للحيازات الحيوانية (اي ما يشكل حوالي ٣٤٪).

أما بخصوص القيمة المضافة في الزراعة فيختلف الوضع قليلاً، حيث يبلغ القيمة المضافة من قطاع الإنتاج النباتي في الضفة الغربية ٤٦٢ مليون دولار منها ١٢٠ مليون دولار من حيازات الأعضاء في التعاونيات (٢٦٪ من الحائزين) والقيمة المضافة من حيازات الإنتاج الحيواني في الضفة الغربية بلغت ١٧٣ مليون دولار منها ٥٩ مليون دولار من حيازات الأعضاء في تعاونيات الثروة الحيوانية (٣٤٪ من الحائزين).

الأرقام أعلاه تشير إلى أن حيازات الأعضاء في التعاونيات الزراعية تساهم بـ ١٧٩ مليون دولار أو ٢٩,٥٪ من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية. وهو ما يعني أن حيازات الأعضاء في جمعيات تعاونية زراعية تساهم (جزئياً وليس بشكل مطلق) ب ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي على إعتبار أن القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٠.

دور التعاونيات الزراعية في خلق فرص العمل

بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية ٦٦ ألف عامل عام ٢٠١١، عملوا في ٩٠ الف حيازة زراعية. أي بمعدل ٠,٧٣ وظيفة لكل حيازة زراعية. ويقدر عدد العاملين في تعاونيات الانتاج الزراعي

بحوالي ٥٨٨٠ عامل، وتعاونيات الثروة الحيوانية بحوالي ٢٧٢٠ عامل، وفي جمعيات عصر الزيتون والزيت العضوي بحوالي ٢٢٤٦ عامل، علما بأن هذه الجمعيات تشكل ما نسبته ٨٣٪ من الجمعيات العاملة في القطاع الزراعي. حسب بيانات الادارة العامة للتعاون بوزارة العمل.

وبذلك يقدر عدد العاملين في الحيازات الزراعية الخاصة بأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ١٥,٢١٨ عامل، وبذلك تشكل العمالة في التعاونيات الزراعية ما نسبته ٢٣٪ من مجمل العمالة الزراعية. وإذا ما علمنا أن الزراعة تشغل ١١,٨٪ من قوة العمل سنة ٢٠١٠ بحسب الإحصاء المركزي، نستنتج أن الجمعيات التعاونية الزراعية تساهم (جزئياً وليس بالمطلق) في تشغيل ٢,٧٪ من قوة العمل في الضفة الغربية بشكل عام أو تخلق بحدود ١٨,٠٠٠ فرصة عمل أي بزيادة ٣,٠٠٠ فرصة عمل عن الحائزين الزراعيين (أعضاء التعاونيات الزراعية).

إضافة لدور التعاونيات في الانتاج والتوظيف، فإن الجمعيات التعاونية الزراعية تقدم خدمات اقتصادية عديدة لأعضائها أهمها:

١. الشراء الجماعي

بما يوفر في مدخلات الإنتاج للاعضاء باسعار أقل من تلك السائدة في السوق، مما يؤدي إلى توفير من تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة في هامش الربح والقدرة التنافسية للاعضاء. ومن الأمثلة على ذلك " قيام اتحاد جمعيات عصر الزيتون بعقد اتفاقيات جماعية لشراء قطع غيار لمعاصر الزيتون بأقل من ٢٠٪ من سعر السوق، كذلك شراء المستلزمات الزراعية (مفارش زيتون، كمبوست، أسمدة، مبيدات، أدوية) بنسبة أقل من ١٥٪ من سعر السوق ".

٢. عقد اتفاقيات مع البنوك للحصول على تسهيلات مالية بنسبة فائدة قليلة نسبيا

لتمويل شراء جماعي لأعضاء الإتحاد . (توقيع اتفاقية مع بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، وجمعية الريف للتمويل بفائدة تصل الى ٢,٥٪ وذلك عام ٢٠١١).

٣. التصدير والتسويق والترويج لمنتجات الجمعيات التعاونية:

في السوق الداخلي والأسواق الخارجية، مما ساهم في زيادة المبيعات وبالتالي تحقيق أرباح لأعضاء الجمعيات. وحسب تقديرات الإتحاد التعاوني لجمعيات عصر الزيتون، فقد بلغت مبيعات زيت الزيتون التى قام بها الاتحاد في السوق المحلي ما يقارب ٣٠٠ ألف دولار أمريكي، وأكثر من ٣ مليون دولار تم تصديره للأسواق الخارجية عام ٢٠١١". كما قام الإتحاد بتنظيم حملات ترويج ومهرجانات تسويقية في بعض المدن الفلسطينية، حيث حقق مهرجان تسويق الزيت بمدينة الخليل أرباح بقيمة ١٠٠ ألف شيكل لأعضاء الإتحاد. كما قام الإتحاد بتوقيع اتفاقية مع بلدية الخليل لبيع ٥٠٠ تنكة زيت لموظفي البلدية على أربع أقساط، تخصم من رواتب الموظفين، وذلك خدمة من الإتحاد للمواطنين الفلسطيني ومراعاة لظروفهم الإقتصادية. إضافة إلى قيام الاتحاد التعاوني الزراعي، بتوقيع اتفاقيات لتصدير الزعتر إلى الأردن ما قيمته ٣٠ ألف دولار لأعضاء الإتحاد.

٤. تحسين جودة المنتجات الزراعية:

من خلال الحصول على شهادة الجلوبال جاب، لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية للسوق الأوروبية. وفي هذا المجال حصل الإتحاد التعاوني الزراعي على شهادة التجارة العادلة (من الدرجة الثانية)، الأمر الذي سيسمح بتصدير المنتجات الزراعية لأوروبا دون حصص، ودون جمارك. مما سيوفر فرص تصديرية واعدة للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وبشكل خاص زيت الزيتون.

ترابطات الجمعيات التعاونية الزراعية بالقطاعات الأخرى

ويرتبط دور الجمعيات التعاونية الزراعية بأنشطة اقتصادية عديدة كشراء مدخلات منتجات (الاسمدة، البذور، الجرارات الزراعية، الأعلاف، أدوية ومبيدات، شحن ونقل)، حيث ان ذلك يؤدي إلى تفعيل الدور الإقتصادي سواء في مجال تجارة المواد الزراعية، تصنيع الأدوية والمبيدات، أو الخدمات الزراعية المكملة مثل النقل ، والتمويل، والارشاد

الزراعي وغيرها). وهي ما أشرنا إليه في الجانب النظري من الدراسة بالأثر غير المباشر والمستحدث.

تعاونيات الاسكان:

تتعدد الاثار الاقتصادية الايجابية لتعاونيات الاسكان لتشمل فوائد لاعضائها بشكل مباشر وبقية الانشطة الاقتصادية بشكل غير مباشر. تعمل التعاونيات على تمكين اعضائها من الحصول على مسكن مناسب وبسعر رخيص نسبيا ودفعات ميسرة من جهة، وتوفير اجرة البيوت التى سيدفعها الاعضاء في حالة عدم امتلاكهم وحدات سكنية من جهة اخرى. اما الاثار الاقتصادية المترتبة على نشاط جمعيات الاسكان فتشمل ما توفره من فرص عمل مباشرة من خلال البناء والتشطيب وفرص عمل غير مباشرة من خلال تحفيز الطلب على منتجات الصناعة الانشائية المستخدمة في البناء والتشطيب، وتحفيز انشطة البناء والعقار في المناطق المحيطة بمشاريع اسكان التعاونيات. وفيما يلي تقديرا اوليا للدور الاقتصادي لتعاونيات الاسكان.

تمكين اعضاء تعاونيات الاسكان من امتلاك وحدة سكنية

تزداد اهمية المسكن في الاراضي الفلسطينية نظرا لتزايد معدلات نمو السكان مما يولد طلبا متزايدا عليها، وارتفاع اسعار المساكن كونها محصورة في مساحات ضيقة نسبياً وبسبب إجراءات الإحتلال والإغلاق مما يشكل عبئا ماليا كبيرا للحصول عليها.

هنالك نقصا ملموسا في توفر الوحدات السكنية في الضفة الغربية، اذ ان حوالي ٧٢٪ من الأسر في الضفة الغربية تحتاج وحدة سكنية جديدة واحدة أو أكثر خلال العقد القادم، وأن ٣٧٪ من الأسر التي بحاجة إلى وحدة سكنية جديدة على الأقل في الأراضي الفلسطينية لديها القدرة المادية لبناء او شراء وحدة سكنية جديدة خلال العقد القادم[٣]. كما تتميز اسعار المساكن بارتفاعها في الضفة الغربية، وتقاس عادة اسعار المباني مقارنة بدخل الفرد. وباستخدام متوسط اجرة يوميا بحوالي ١٠٢ شيكل عام ٢٠١٠ (أي حوالي ٢٩ دولار يوميا، او ما يعادل ٨٣٥٢ دولار سنويا)،

(٣). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيان صحفي عشية يوم الإسكان العربي لعام ١٢٢٢

وبافتراض ان متوسط سعر البيت في الضفة الغربي يقدر بحوالي ٦٥ الف دولار، فهذا يعني ان امتلاك وحدة سكنية يتطلب العمل لمدة حوالي ٧,٨ سنة، وهذه مدة مرتفعة مقارنة بالدول الاخرى[٤]. أما ارتفاع أسعار المساكن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهو ناجم أصلاً عن ارتفاع تكاليف البناء، والأراضي، وكبر مساحة المباني في الاراضي الفلسطينية. اذ ان ٤٠٪ من الاسر في الضفة الغربية تسكن في بيوت تزيد مساحتها عن ١٢٠ متر مربع. كما تتجه مساحة البيت الى الزيادة، اذ ارتفع متوسط الوحدة السكنية من ١٢٠م٢ مطلع التسعينيات، إلى ١٢٦م٢ سنة ١٩٩٦ و ١٥٣م٢ في السنوات الاخيرة[٥].

ومن هنا تبرز اهمية دور التعاونيات في تمكين اعضائها من الحصول على وحدات سكنية من خلال تخفيض اسعارها. ووفق تقديرات المطلعين في تعاونيات الاسكان فان التوفير في ثمن الوحدة قد يصل الى ٥٠٪ من قيمتها السوقية، اضافة الى توفير سبل تمويل رخيصة نسبيا قد لا تتوفر لمن هم من غير الاعضاء.

ويقدر عدد الوحدات السكنية التعاونية التي تم الانتهاء من بناؤها وتشطيبها ٣٣٥١ وحدة منذ بدء عمل تعاونيات الاسكان في الضفة الغربية، إضافة إلى ٦٠٩ وحدة تحت التنفيذ. وسيتم تقدير الآثار الإقتصادية للوحدات التي تم الإنتهاء من بنائها. وعليه تقدر قيمة التوفير في اثمان الوحدات السكنية التى وفرتها الجمعيات حوالي ١٠٠,٥٣ مليون دولار (٣٣٥١ * ٣٠ الف دولار)[٦].

وتتعدد مصادر التوفير في تكلفة الوحدات السكنية لتعاونيات الاسكان منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. التوفير في شراء الارض.

٢. تجنب اضافة هامش ربح على عمليات البناء والتشطيب التى عادة ما يضيفها تاجر العقار والتي قد تصل الى ٤٠٪.

(٤) تصل المدة الى ١.١٣ سنة في مصر، و ١.١ سنة في الاردن، و ١ سنوات في اسرائيل.

(٥) المتوسط السائد في عشر دول ذات أوضاع اقتصادية مشابهة للأراضي الفلسطينية ، إذ بلغ المتوسط فيها حوالي ٢١ متر مربع (world bank 1993)

(٦) حسب قاعدة البيانات المتوفر للإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل.

٣. التوفير من خلال الشراء الجماعي لمواد البناء والتشطيب.

٤. امكانية التقسيط المريح لثمن الوحدة بدون فوائد.

٥. الحصول على تمويل بشروط ميسرة من البنوك.

٦. الحصول على تمويل من الموردين – ذمم دائنة.

٧. الدعم النقدي او العيني الذي تتلقاه بعض التعاونيات (مثل الحصول على ارض مجانية او بسعر مخفض، تزويد الموقع بخدمات البنية التحيتة وغيرها).

تأثير الاستثمار في قطاع الإسكان على انفاق الاسرة

بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات ٩٦٦ ديناراً أردنياً في الضفة الغربية عام ٢٠١٠، لأسرة متوسط حجمها ٥,٦ أفراد في الضفة الغربية. بينما بلغ متوسط الأجرة الشهرية للمساكن المستأجرة في الضفة الغربية ١٦٥ ديناراً أردنياً (او ما يعادل ١٩٨٠ دينار سنويا). وتشير البيانات إلى أن ١٦,٢٪ من أسر الضفة الغربية تسكن في مساكن مستأجرة. وعليه فان ما ينفق على اجرة البيت يعادل حوالي ١٧٪ من نفقات الاسرة الشهرية. وعليه فان الوحدات السكنية التى وفرتها جمعيات الاسكان التعاونية والبالغة ٣٣٥١ وحدة، توفر على اصحابها ايجارات بحوالي ٦ مليون و٦٣٥ ألف دينار سنويا. (٣٣٥١ وحدة سكنية * ١٩٨٠ دينار).

تأثير الاستثمار في قطاع الإسكان على فرص العمل المباشرة[٧]

تشير البيانات المتوفرة إلى أن قيمة ما انتجه قطاع الانشاءات ٨٠٤ مليون دولار عام ٢٠١٠، منها ٤٨٨ مليون دولار انفقت على مباني جديدة واضافات لمبان قائمة، وقدر عدد الوحدات السكنية الجديدة (شقة او بيت) بحوالي ٩٨٠٠ وحدة[٨]. ووفر قطاع الانشاءات حوالي ٦٣ الف فرصة عمل عام ٢٠١٠، منهم حوالي ٣٨ الف يعملون في قطاع البناء غير الحكومي[٩]. وبناء على

(٧) فرص العمل المباشرة تشمل تلك التى تشارك مباشرة في عمليات البناء والتشطيب.

(٨) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية لعام ١٢٢٢ ، و مسح الابنية القائمة لاعم ١٢٢٢

(٩) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة ١٢٢٢

ذلك فان متوسط عدد فرص العمل التى توفرها كل وحدة سكنية يبلغ حوالي ٣,٩ فرصة عمل مباشرة ولمدة عام كامل.

وبما ان عدد الوحدات السكنية التى وفرتها جمعيات الاسكان التعاونية تقدر بحوالي ٣٣٥١ وحدة فان عدد فرص العمل التى وفرتها مشاريع جمعيات الاسكان التعاونية يقدر ب ١٣ ألف فرصة منذ تأسيسها.

تأثير تعاونيات الإسكان على فرص العمل غير المباشرة[١٠]

ستعمل الزيادة في نشاط قطاع الإنشاءات على زيادة الطلب على منتجات الصناعات الإنشائية المحلية والمستوردة[١١]. ولتقدير حجم هذا التأثير من الصناعات الإنشائية المحلية، فان حصة المنتجات الانشائية المحلية من مجمل المنتجات الانشائية المستخدمة في البناء والتشطيب تقدر بحوالي ١٥٪ من قيمة المباني[١٢]. وبما ان ما انفق على المباني عام ٢٠١٠ قدر ب ٤٨٨ مليون دولار، فان ما انفق على منتجات مواد البناء والتشطيب المحلية يقدر ب ٧٣ مليون دولار عام ٢٠١٠، أي حوالي ٧٥٠٠ دولار لكل وحدة سكنية.

وعليه فان كل وحدة سكنية تخلق ما يعادل وظيفة واحدة لمدة ٣ أشهر(٠,٢٢ وظيفة في السنة) فرصة عمل غير مباشرة لمدة عام كامل من خلال الطلب على منتجات الصناعات الانشائية المحلية. فان فرص العمل التى وفرتها الوحدات السكنية التى وفرتها جمعيات الاسكان بحوالي ٧٣٧ وظيفة (٣٣٥١ وحدة سكنية* ٠,٢٢ وظيفة لكل وحدة). إضافة إلى هذه الآثار، فإن التوسع في قطاع الإسكان سيؤثر على قطاعات أخرى مثل الخدمات الصيانية الإنشائية، وخدمات النقل، والتأمين، والاتصالات وغيرها. إلا أن نقص البيانات المتاحة لا يسمح بتقدير هذه الآثار.

---

(١٠) فرص العمل غير المباشرة هي التى تتوفر من خلال انتاج مدخلات البناء، مثلا منشار الحجر الذي يزود المبنى بالحجر، والكسارة التى توفر الحصمة

(١١) تشمل الصناعات الانشائية صنع منتجات المعادن عدا الماكينات، صنع الفلزات القاعدية، صنع منتجات المعادن اللافلزية القاعدية، والتعدين والمحاجر.

(١٢) قدرت هذه النسبة بالتشاور مع مهندس معماري ومقاول بناء وهو المهندس جرير احمد. وقد تم الاسترشاد ايضا بنتائج مسح الابنية الجاهزة لعام ١٢٢٢
والتى بينت ان حصة مواد البناء والتشطيب تقدر ب ١١ ٪ من مجمل ما ينفق على المباني.

تعاونيات التوفير والتسليف

تقدم جمعيات التوفير والتسليف التعاونية خدمات لأعضائها تتمثل في : تمويل الأعضاء بفوائد مناسبة، المتابعة والرقابة المالية على قروض الأعضاء، تقديم إستشارات قانونية مجانية، بناء قدرات الأعضاء، تنظيم برامج لتعزيز دور المرأة، تقديم خدمات مميزة وخاصة (القروض الخاصة: للتعليم، الزواج، العلاج، ترميم المنزل) وتقديم خدمات تسويقية للمنتجات الغذائية لعضوات جمعيات المرأة الريفية.

وقد تم الاعتماد في تقدير دور تعاونيات التوفير والتسليف على البيانات المالية لإتحاد جمعيات التوفير والتسليف والذي يضم ١٢ جمعية في الأراضي الفلسطينية (١٠ في الضفة الغربية وجمعيتان في قطاع غزة).

حصة تعاونيات التوفير والتسليف من سوق الإقراض الصغير

للتعرف على الدور الإقتصادي لأنشطة تعاونيات التوفير والتسليف، لا بد من مقارنتها بمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الاراضي الفلسطينية والتي يبلغ عددها ١١ مؤسسة، حيث بلغت قروضها الفعالة ٤٣ ألف قرض صغير وبمحفظة قروض قائمة بقيمة ٧٥ مليون دولار، أي أن متوسط القرض يقدر بحوالي ١٧٥٠ دولار، وذلك في نهاية أيلول ٢٠١١ [١٣].

بينما بلغت قيمة الأسهم والتوفيرات لأعضاء الجمعيات ٦٣٥ ألف دولار، نهاية ٢٠١١، تشكل التوفيرات ما نسبته ٣٣٪ ما قيمته ٢٠٩,٥ ألف دولار، وبلغ عدد الأعضاء الموفرين ٢١٩٥، ويبلغ متوسط قيمة التوفير للعضو ٩٥ دولار. أما حجم القروض القائمة للأعضاء فقد بلغت ٢,٨ مليون دولار، موزعة على ٩٠١ قرض، وذلك خلال ٢٠١١ [١٤].

وبناء على ذلك، تشكل حصة تعاونيات التوفير والتسليف من مجمل القروض القائمة لمؤسسات الإقراض الصغير، ما نسبته ٣,٧٪، كما ان عدد القروض القائمة التي قدمتها تعاونيات التوفير والتسليف تشكل حوالي ٢٪ (عدد قروض الجمعيات ٩٠١ / عدد قروض مؤسسات الإقراض

(١٣) الموقع الالكتوني للشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر.

(١٤) مصادر التمويل الذي تقدمه تعاونيات التوفير و التسليفتشمل توفيرات الاعضاء و برامج تمويل أخرى من مؤسسات دولية.

الصغير ٤٣ ألف).

تأثير القروض الإنتاجية– المشاريع المدرة للدخل

يقدر عدد القروض الإنتاجية التي وفرتها تعاونيات التوفير والتسليف ٣٣٣ قرض عام ٢٠١١ ما نسبته ٣٧٪ من إجمالي القروض، وقد أشارت نتائج الدراسات السابقة ان متوسط الزيادة في الدخل التي يوفرها القرض الصغير حوالي ١٩٧٠ دولار (مكحول ٢٠١٠أ). وبناء على ذلك فإن قيمة الدخل التي ولدتها القروض الإنتاجية من جمعيات التوفير والتسليف تقدر بحوالي ٦٥٦ الف دولار عام ٢٠١١ يضاف إلى ذلك المنافع الإقتصادية والإجتماعية للأنواع الأخرى من القروض كالعلاج والزواج والتعليم.

دور القروض الإنتاجية لتعاونيات التوفير والتسليف في التوظيف

أشارت الدراسات السابقة (مكحول، ٢٠١٠) إلى أن عدد فرص العمل التي يوفرها القرض الصغير يقدر بفرصتي عمل، وبناء على ذلك فإن فرص العمل التي وفرتها القروض الانتاجية عام ٢٠١١ يقدر بحوالي ٦٦٦ فرصة عمل (٣٣٣ قرض انتاجي * ٢ فرصة عمل).

ترابطات جمعيات التوفير والتسليف مع القطاعات الأخرى

ترتبط جمعيات التوفير والتسليف بمختلف القطاعات من خلال القروض التي تمنحها لأعضائها. وتوزعت قروض تعاونيات التوفير والتسليف على النحو التالي: ٣٧٪ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل (خياطة، مخبز، بقالة، ...)، ٢٧٪ إحتياجات خاصة (زواج، شراء أثاث، ...) ٢٦٪ بناء وترميم منازل، ٧٪ علاج، ٤٪ تعليم.

التعاونيات الإستهلاكية

يتمثل الدور الإقتصادي للجمعيات الإستهلاكية بما تحققه من توفير مالي عند شراء المواد التموينية، حيث أن شراء المواد التموينية باسعار جملة تفضيلية وبيعها للأعضاء بأسعار أقل من أسعار السوق مع تحقيق ربح بسيط لتغطية المصاريف الإدارية. إضافة إلى إقبال المتسوقين من غير الأعضاء على شراء المواد التموينية من هذه الجمعيات، أدى إلى زيادة مبيعاتها وتحقيق أرباح تعود على الأعضاء. وقد حققت بعض

الجمعيات نجاحا كبيرا في هذا القطاع (جمعية صوريف الإستهلاكية التعاونية). وبلغ عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في الضفة الغربية ١٥ جمعية. وحسب نتائج الدراسة الميدانية، قدر متوسط حجم مبيعات الجمعيات الإستهلاكية بحوالي ٣٨٥ ألف دولار عام ٢٠١١.

وقد بلغ متوسط التوفير في الشراء لأعضاء الجمعيات الإستهلاكية ما نسبته ١١٪، حسب نتائج الدراسة الميدانية، بينما يبلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري في الضفة الغربية ١٥١٥ دولار، ٣٤٪ منها ينفق على المواد الغذائية اي ما يعادل ٥١٥ دولار[١٥].

وعليه فإنه يمكن تخفيض تكلفة شراء المواد الغذائية بنسبة ١١٪، مما يعني ان الأسرة التي تشتري إحتياجاتها الغذائية من التعاونية توفر حوالي ٥٧ دولار شهريا أو ما يعادل ٦٨٤ دولار سنويا ما نسبته ٣,٨٪ من موازنة الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وبذلك تقدر التوفيرات السنوية لأعضاء الجمعيات الإستهلاكية حوالي ٧٨٠ ألف دولار سنوي، علما بأن عدد الأعضاء يبلغ ١١٣٦ عضوا (حسب بيانات دائرة التعاون، وزارة العمل)، مع الإشارة إلى أن غير الأعضاء يمكن أن يشتروا إحتياجاتهم من المواد الغذائية من التعاونيات بنفس اسعار الأعضاء.

اضافة الى ما توفره التعاونيات الاستهلاكية من نفقات المستهلكين، فانها تسهم في تحريك الانتاج والاستيراد في قطاعات عديدة اهمها الصناعات الاستهلاكية وبخاصة الغذائية، مواد التنظيف وغيرها.

ملخص المساهمة الإقتصادية للجمعيات التعاونية

بالإستناد إلى التحليل السابق والخاص بكل قطاع من القطاعات التعاونية الخمسة، يمكننا وضع التصور الأولي التالي، جدول ...، لمساهمة الجمعيات التعاونية الإقتصادية وخاصة المؤشرات الأكثر اهمية من مبيعات ودخل وخلق فرص عمل. بالرغم من الحاجة إلى مزيد من الوقت والجهد

(١٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح مستويات الإنفاق والإستهلاك في الأراضي الفلسطينية، ٢٠١١.

والبيانات وخاصة القطاعية والبينية لحساب الأثر المباشر وغير المباشر والمستحدث، إلا أن الأرقام تشير إلى جملة مهمة من الحقائق.

وهنا مجموعة من الملاحظات والإستنتاجات المبنية على التحليل أعلاه وتعزيز للقراءة في أرقام الجدول (٦).

- غطى التحليل الغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية النشطة إقتصادياً (عدى الجمعيات الحرفية لعدم توفر البيانات) وبعض الجوانب من الجمعيات الخدمية حيث تم تغطية جمعيات التوفير والتسليف بشكل اساس.

- تنتشر الجمعيات التعاونية بشكل عام من توفير وتسليف وزراعة وحرفية وإستهلاكية ... عدى السكنية في مناطق الريف وبالتالي فإن مفاعيلها على الريف أيضاً وتشكل أثر مباشر في التنمية من ناحية وتأثير أكبر في الريف منه لو كان نطاق عملها المناطق الحضرية، وذلك بسبب زيادة الحرمان في المناطق الريفية من حيث إنتشار الفقر وشح فرص العمل. وهو ما يعني بلغة الإقتصاد أن المنفعة والأثر التنموي والفاعلية لفرص العمل والدخل أعلى في الريف، ويجب أن تقرأ من هذه الزاوية.

- الأرقام المدرجة في الجدول أولية وهي تمثل الحد الأدنى من الأثر الإقتصادي للجمعيات التعاونية ويغطي بشكل رئيس الأثر المباشر ويتطرق بعض الأحيان ولكن بسرعة إلى الأثر غير المباشر (فرص العمل والتوظيف غير المباشر في جدول ٦)، وهو بحاجة إلى مزيد من التحليل والتعمق وذلك للكشف عن حقيقة الأثر الإقتصادي للجمعيات التعاونية وخاصة فرص العمل (مباشرة وغير مباشرة ومستحدثة) والدخل (مباشر وغير مباشر ومستحدث) ... كما شرحنا في الإطار النظري لهذه الدراسة.

- زادت مشاركة المرأة وخاصة الريفية في عضوية الجمعيات التعاونية وخاصة الإستهلاكية والخدمية (بما فيها التوفير والتسليف) وغيرها، ونظراً لكون المرأة الأكثر إلتصاقاً وفعلاً في التنمية (أكثر من ٦٠٪ من العمل في المناطق الريفية تقوم بها المرأة بما فيها العمل

الإنتاجي). وهو ما يعني أن الأثر الإقتصادي للجمعيات سيكون أكبر وكذلك أكثر إستدامة، حيث من المعروف إن إشراك المرأة في التنمية وأنشطتها يعزز إمكانية الإستدامة ومن مؤشراتها.

- مشاركة المرأة في زيادة مستمر، ليس كأعضاء سلبيين في الهيئة العامة للجمعيات التعاونية ولكن كأعضاء نشيطين ومقترضين وأصحاب مشاريع ناهيك عن الجمعيات التعاونية التي تقتصر على المرأة فقط وكذلك مشاريعها الإنتاجية، سواءاً النحل أو تربية الماعز أو الفطر أو مؤسسة إستهلاكية أو غيرها.

- في العادة تكون فرص العمل غير المباشرة أقل من فرص العمل العمل المباشرة، إلا أن الوضع في بعض القطاعات مثل الإسكان والتوفير والتسليف فنرى أن فرص العمل غير المباشرة أكثر وذلك كون الأثر المباشر للجمعية إما توفير السكن وبالتالي (توفير دخل بدل الإنفاق على السكن) أو توفير قرض (سلفة) لبدء مشروع صغير ليس بالضرورة أن يدار من قبل أعضاء الجمعية.

- الجدول التالي (رقم ٦) يشير إلى أرقام واقعية للجمعيات التعاونية وعدد الأعضاء وهي في زيادة عن السنوات السابقة بشكل واضح وبخاصة دور المرأة في التعاون كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

- في مجال خلق فرص العمل: أن فرص العمل المباشرة في القطاع الزراعي التعاوني تشكل ١٥,٢١٨ فرصة عمل أو ٢,٣٪ العمالة في الضفة الغربية (٦٦٠,٠٠٠ فرصة عمل عام ٢٠١٠) أو ١٩,٥٪ من العمالة الزراعية وهي المحسوبة في قوة العمل (عمل مباشر) وموسمية إي أقل كثيراً من عدد الحائزين وتشير أيضاً أن متوسط مساهمة التعاونيات الزراعية في فرص العمل أقل من مساهمتها في القيمة المضافة في الزراعة (٢٨٪) وهو ما قد يشير إلى طغيان الحيازات الصغيرة وغير كثيفة رأس المال وبالتالي الريفية أو البعلية (المطرية) والزراعة التقليدية وهو ما يعني تأثر اكبر في التنمية ومكافحة الفقر وبعد إجتماعي في توزيع الدخل. علماً بأن التعاونيات الزراعية تساهم كذلك في تثبيت أو عودة المزارعين إلى مزارعهم وخاصة في

المناطق الأقل حظاً والريفية وتقلل من هجرهم للريف والضغط على المدينة.

- يشير الجدول (٦) إلى أن الجمعيات التعاونية غير الزراعية بشكل مباشر ومعها الجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي (بشكل مباشر) تساهم في خلق مزيد من فرص العمل تقدر بـ ١٨,٦٦٤ فرصة عمل (١٥,٢١٨-٣٣,٨٨٢) وتشكل بالتالي ٢,٨٪ من العمالة أو التشغيل وهي نسبة لا باس بها مقارنة بحجم التمويل الذي تحظى به هذه الجمعيات. وهنا أيضاً يجدر الإشارة بأهمية الجغرافيا، حيث تعمل التعاونيات في الريف وبالتالي تخلق فرص عمل حيث الحاجة أكبر للشغل والعمل.

جدول (٦): ملخص أولي للأثر الإقتصادي الإجتماعي للتعاونيات في الضفة الغربية

المؤشر		القطاع التعاوني					
		الحرفية	الإستهلاكية	الإسكان	توفير تسليف١	الزراعة	مجموع العام
الجمعيات	عدد	١٢	١٥	١٨٣	١٨	٢٤٨	٤٧٦
الأعضاء	عدد	٥٤٦	١,١٣٦	٧,٠١٤	٢,١٩٥	٢٠,٨٤٧	٣١,٧٣٨
	الأناث ٪	٨٠,٢٪	٣,١٪	٣,٥٪	٤٤,٢٪	٩,٠٪	١١,٢٪
قيمة الأسهم	$١٠٠٠	غ	غ	غ	٢١٠	٧,٠٥٠	غ
فرص عمل	مباشر	غ	٣٠	١٣,٠٠٠	٦٦٦	١٥,٢١٨	٢٨,٩١٤
	غير مباشر	غ	٤٩٤	٧٣٧	٧٣٧	٣,٠٠٠	٤,٩٦٨
مبيعات سنوي	$١٠٠٠	غ	٥,٧٧٥	١,٠١٠	٧٢٢	٣٠٤,٠٠٠	٣١١,٥٠٧
دخل سنوي	إجمالي $١٠٠٠	غ	٨٠٩	٦٦٤	٦٥٦	١٠,٣٠٧	١٢,٤٣٦
	للأسرة دولار	غ	٦٨٤	٩٤٩	١,٩٧٠	٥,٦٥٧	غ

- فيها ٢,١٩٥ عضو موفر
- غ = غير متوفر

بعض المعطيات الرقمية التي إستند إليها التحليل:

- قيمة الإنتاج الزراعي (٢٠١٠) بلغ ٦٥٩,٥ مليون $ (ويساهم بـ ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).
- حجم قوة العمل في منتصف ٢٠١٠ ٦٦٥,٠٠٠ ومساهمة الزراعة في العمل ١١,٨٪ عام ٢٠١٠
- ١٧,٠٠٠ حيازة نباتية و ٢,٥٠٢ حيازة حيوانية لتعاونيين من ٧٥,٩٩٠ حيازات زراعية (٢٠١٠).
- بلغ قيمة أسهم جمعيات الثروة الحيوانية (٢٠١٠) ٤,١٣٢ ألف دولار (وزارة العمل، ٢٠١١ب). وقيمة أسهم جمعيات النباتية (٢٠١٠) ٢,٩١٨ ألف دولار (وزارة العمل، ٢٠١١أ)
- قيمة مساهمة العضو في الجمعية التعاونية الحيوانية ٥٢٧ دولار ويقدرها الأعضاء الآن بـ ٥٧٢ دولار أي بزيادة ٤٥ دولار وذلك بسبب زيادة موجودات الجمعية وما يمكن أن تقدمة من خدمة للأعضاء.
- معدل الأجر اليومي في القطاع الزراعي (٢٠١٠) ١٥,٥ $
- قيمة خلق فرصة العمل في الضفة الغربية بحدود ١١,٧ ألف دولار
- إفتراض نشاط جمعيات الإسكان التعاونية على مدى ١٠ سنوات (منذ ٢٠٠٢) اي بعد إستقرار الأوضاع.
- مشتريات الجمعيات الإستهلاكية تقدر ب ٨٦٪ من المبيعات والباقي معدل الربح.
- معدل عائدات للجمعيات النسوية (التعاونية) ١٠٤,٠٠٠ دولار سنوياً (عام ٢٠٠٦) لـ ١٢٢ جمعية نسوية
- بلغت قيمة التوفير في جمعيات التوفير والتسليف عام ٢٠١١ ٤٢٥,٠٠٠ دولار، عدد المقترضين ٩٠١.

- كما تساهم التعاونيات المدروسة في توليد دخل إجمالي قدر بـ ١٢,٢٣٨ ألف دولار في السنة (٢٠١٠)، حصة الأسد فيها من التعاونيات الزراعية (٨٣٪) يليها التعاونيات الإستهلاكية (٦,٥٪) والتوفير والتسليف (٥,٣٪) والإسكان (٣,٨٪).

- أما مبيعات الجمعيات التعاونية (Turnover) وهو محرك الإقتصاد وخالق فرص العمل غير المباشرة والتنمية المتدحرجة (Multiplier effect) فقدرت بـ ٣١١,٥٠٧ ألف دولار أمريكي والغالبية العظمى هي كذلك من التعاونيات الزراعية (٩٧,٦٪) يليها التعاونيات الإستهلاكية والإسكان والتوفير والتسليف بـ ٥,٧٧٥ ألف و ١,٠١٠ ألف و ٧٢٢ ألف دولار أمريكي على الترتيب، جدول (٦).

- أما الدخل الأسري فقد ساهمت الجمعيات التعاونية في زيادته، بنسب متفاوته بين ٥,٦٥٧ دولار سنوياً في التعاونيات الزراعية وهي الأقرب إلى العمل الثانوي في الزراعة والأثر غير المباشر للنشاط التعاوني الزراعي و ١,٩٧٠ دولار سنوياً للأسرة في تعاونيات التوفير والتسليف يليها جمعيات الإسكان بـ ٩٤٩ دولار سنوياً وهي عبارة عن التوفير في إيجار وثمن الشقة السكنية، وثالثاً ٦٨٤ دولار سنوياً من الجمعيات الإستهلاكية وهي عبارة عن توفير في ميزانية الأسرة بسبب الشراء من الجمعيات التعاونية الإستهلاكية. هذه المساهمات وإن كانت متواضعة إلا أنها مهمة خاصة إذا ما أخذت ظروف الحياة الإقتصادية في المناطق الريفية، مناطق نفوذ الجمعيات التعاونية.

- إجمالاً، هذه الأرقام أولية ولكنها تعبر بشكل واضح عن دور هام للتعاونيات، خاصة الزراعية، في الإقتصاد القومي من حيث المشاركة في الناتج المحلي أو في خلق فرص العمل أو الأهم في توليد الدخل وزيادة الدخل الأسري في المناطق الريفية. وهي تشير أيضاً إلى أهمية إيلاء هذه المواضيع الإهتمام في الدراسات القادمة وخاصة دور التعاونيات وكذلك النشاط الإقتصادي الريفي بشكل عام.

- ذكر سابقاً أن التعاونيات الزراعية تساهم وإن بشكل غير مباشر وليس مطلقاً بـ ١,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي وإذا ما أضيف إلى

ذلك الجمعيات التعاونية غير الزراعية فستكون المساهمة أكبر وأوضح وربما مؤكدة ومباشرة أكثر. إلا أن ذلك يحتاج إلى مزيد من التحليل والبحث وهو يستحق ذلك.

الأثر الإقتصادي والإجتماعي التنموي للإتحادات والجمعيات التعاونية:

حيث تقوم الجمعيات التعاونية بدور مهم في التنمية الإقتصادية والاجتماعية أهمها خلق فرص عمل وتوليد دخل وبالتالي الحد من الفقر وعدالة أكثر في توزيع الثروة ومزيد من التنمية المجتمعية بما في ذلك تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية المحلية. كون مؤشرات الأثر هذه تحتاج إلى مزيد من التحليل المعمق للأثر غير المباشر والمستحدث فسوف يتم إستعراض دور التعاون في دول ودراسات أخرى لتعطي صورة عما للعمل التعاوني من تأثير على مؤشرات التنمية ويمكن من بلورة صورة وإن أولية عن أثر التعاونيات المحلية في التنمية.

وكما أسلفنا، فالأهم من الأثر الإقتصادي المباشر للجمعيات التعاونية هو ما مفاعيل هذه الأدوات الإقتصادية على صعيد التنمية المجتمعية والمحلية وخاصة في الحد من الفقر والحد من البطالة والتنمية الريفية وحتى تقليل العجز في الميزان التجاري وتعزيز إستدامة الإقتصاد الوطني بتغطية جزء من الواردات.

١. الحد من مشكلة الفقر:

فالتعاونيات تلعب دورا مهما في التخفيف من مشكلة الفقر، بفعل العمل الجماعي بين الأعضاء، اما كمنتجين (لا يستطيعون الإنتاج بشكل منفرد للأعضاء) أو كمستهلكين (نتيجة ضعف القوة الشرائية وارتفاع الأسعار) كما نشأ بفعلها مشاريع مدرة للدخل، وهذا بلا شك يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفقراء. إضافة إلى قدرة التعاونيات من الوصول إلى الفقراء في القرى البعيدة والمهمشة، في ظل غياب دور فعال لمؤسسات القطاع العام والخاص من الوصول إليهم.

وبما ان التعاونيات لا تهدف إلى تحقيق الربح فإنها تعمل على توفير احتياجات أعضائها من السلع والخدمات بتكاليف منخفضة مما يخفف

الأعباء عليهم، إضافة إلى قيام الجمعيات بتسويق منتجات الفقراء مما يساهم في تحسين مستوى الدخل والحد من درجة الفقر.

و إذا كانت التعاونيات قد ساهمت بنسب متواضعة في الدخل القومي أو خلق فرص العمل، فمن المتوقع أن تكون مساهمتها أكبر نسبياً في مجال مكافحة الفقر خاصة أن جيوب الفقر موجودة في المناطق الزراعية والريفية وكذلك إنتشار الجمعيات التعاونية الزراعية وغير الزراعية. بمعنى أن نسبة مساهمة الجمعيات التعاونية في مكافحة الفقر أعلى من مساهمتها في الدخل القومي أو في تشغيل قوة العمل وخلق فرص عمل.

يضاف إلى ذلك أن الزيادة المتواضعة في دخل الفقراء في الريف له تأثير مضاعف عن نفس الزيادة في مناطق أخرى وهو ما يعني تأثير "مستحدث" أكبر مما قد تعكسه الأرقام.

٢. خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة للشباب

يعتبر مجال العمل التعاوني مفتوحا في كافة المجالات والقطاعات المختلفة، ويمكن من خلال العمل الجماعي انشاء مشاريع حرفية ومهنية توفر فرص عمل للشباب (مشاريع زراعية، سياحية، صحية،...) وكذلك للمرأة (تصنيع منزلي ، أشغال يدوية، تعليمية،...)، على أن يتم توفير المقومات الأساسية لهذه المشاريع (التمويل والتدريب والتسويق).

أظهرت الدراسات الميدانية التشخيصية للجمعيات التعاونية إلى غلبة الشباب في عضوية الجمعيات التعاونية وبالتالي فإن فرص العمل التي حققتها الجمعيات التعاونية إنما كانت مخصص بشكل رئيس لفئات الشباب وهو ما يؤثر بشكل أوضح في الحد من الأثر الإجتماعي السلبي للبطالة.

٣. المساهمة في التنمية الريفية:

تساهم الجمعيات التعاونية في حل كثير من المشاكل الاجتماعية كالبطالة، والمساهمة في إنجاز المشاريع السكنية بأقل تكلفة، وتمكين

مختلف الحرفيين والمهنيين والشباب والنساء وحاملي الشهادات من إحداث مشاريع مدرة للدخل ومولدة للشغل. ومن شأن المجال التعاوني أن يشمل تعاونيات اليد العاملة، وتعاونيات العمالية للإنتاج، وتعاونيات الادخار وتعاونيات الخدمات الصحية وما إلى ذلك. بما ان الجمعيات تستهدف الفقراء والمناطق الفقيرة، خاصة في المناطق الريفية، فهي بلا شك تساهم في احداث تنمية لأفرادها من خلال توفير الخدمات والإحتياجات الحياتية والضرورية (كمشاريع الإسكان، والمشاريع الزراعية، والإستهلاكية،...) مما يساهم في الحد من الفقر والمساهمة في حل مشكلة البطالة وبالتالي تحسين مستوى الحياة.

٤. تحسين وضع المرأة

تسعى الجمعيات التعاونية النسوية إلى تحقيق طموح النساء من خلال برامج ومشاريع التمكين الإجتماعي والإقتصادي، وفتح المجال أمام المرأة للعب دور فعال ومنتج بالمجتمع. فجمعيات التوفير والتسليف وجمعيات الحرف الصغيرة، لعبت وما زالت دورا في تطوير وتمكين المرأة من خلال تمويل مشاريع إنتاجية وخدماتية.

وبالإجمال يمكن للتعاونيات أن تلعب دورا مهما في المجالات التالية:

١. توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمارات المتوسطة والصغيرة.
٢. التعاونيات وعاء جيد لتنفيذ برامج التنمية البشرية.
٣. التعاونيات أداة جيدة وفاعلة لمواجهة مشكلة البطالة.
٤. الإحلال محل الدولة في ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة.
٥. دعم وتطوير أنشطة القطاعات غير الرسمية في الاقتصاد.
٦. المساهمة في برامج محو الأمية.
٧. المساهمة في برامج الإرشاد الزراعي الريفي .

ويتوقف نجاح هذا الدور على خطوات الإنشاء والتأسيس الجيد

للتعاونيات وفقا لأسس وقيم ومبادئ التعاون.

٥. زيادة المعرفة وبناء القدرات

يعتبر التدريب وبناء القدرات من أساسيات العمل التعاوني، بهدف تعميق الفكر التعاوني لدى الأعضاء، وممارسته وفقا لقواعد ومفاهيم العمل التعاوني، وفي هذا المجال أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط عدد الذين شاركوا في الدورات التدريبية من أعضاء الجمعيات المبحوثة خلال الخمس السنوات الأخيرة بلغت ٥١ عضوا، بينما متوسط عدد الأيام التدريبية بلغ ٥٨ يوما تدريبيا ومتوسط اللقاءات الإرشادية التي نظمتها الجمعية ٤٠ لقاء، اضافة الى عدد من الزيارات الإرشادية التي نظمتها مؤسسات أخرى كوزارة العمل ومؤسسات غير حكومية.

٦. المساهمة في المسؤولية المجتمعية

تلعب الجمعيات التعاونية في المجتمع الفلسطيني دورها في التنمية الإجتماعية، وتمارس دورها في المسؤولية الإجتماعية اتجاه مجتمعها ومؤسساته، وقد اشارت نتائج الدراسة أن ٤٨٪ من الجمعيات المبحوثة ساهمت في المسؤولية الإجتماعية وبناء المرافق العامة (رياض أطفال، دور مسنين، مراكز صحية، مدارس). الأهم من ذلك ربما الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاون في إستدراج المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والخاصة وحتى الحكومية للقيام والمساهمة بمسؤوليتها الإجتماعية من خلال المشاريع المشتركة والممولة من قبل تلك الجهات أو من خلال إستخدام الجمعيات التعاونية منصات للوصول إلى الفئات المستهدفة من قبل هذه المنظمات، الدولية والوطنية.

وقد عبرت العديد من المنظمات عن إهتمامها في العمل مع منظمات المجتمع المحلي ومنها الجمعيات التعاونية للوصول إلى أهدافها بغض النظر أكانت تمتين الفئات المهمشة أو مزيد من الأمن الغذائي أو خلق فرص عمل ومكافحة الفقر إلى ما هنالك من مشاريع وأفكار تعمل على تحسين ظروف الحياة في المجتمعات الريفية حيث تنشط الجمعيات التعاونية.

دور الجمعيات التعاونية في تمكين المرأة والشباب

ساهمت المرأة الفلسطينية في كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، وبذلت جهدا كبيرا للقيام بدورها ومسؤوليتها تجاه اسرتها ومجتمعها ووطنها الى جانب الرجل بالرغم من المعيقات والصعوبات والتحديات التي كانت ولا زالت تواجهها باستمرار .وبادرت المراة الفلسطينية في تاسيس الجمعيات والمؤسسات والتعاونيات وحققت نجاحات مهمة فساهمت في النهوض بالمجتمع الفلسطيني بشكل عام. وان مشاركة المراة في كافة مجالات الحياة العامة وقيامها بدورها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا يبدو واضحا وجليا ويشكل داعما وشرطا اساسيا لتقدم المجتمع وتنميتة والنهوض به .

تشير البيانات بشكل عام الى ضعف مشاركة المراة في العمل التعاوني بختلف قطاعاتة باستثناء قطاع الخدمات. فتشكل النساء ما نسبته ١٥٪فقط من مجموع الاعضاء في الجمعيات التعاونية. وان ١٦٪ من التعاونيات في فلسطين هي تعاونيات نسوية، ٧٠٪ منها تعاونيات توفير وتسليف .

تعتبر هذه من المآخذ على العمل التعاوني في فلسطين ومن نقاط الضعف والتي يجب العمل على تجاوزها ووضعها ضمن الاجندة الوطنية للسلطة الوطنية الفلسطينية ولوزارة العمل ولكل العامليين في القطاع التعاوني الفلسطيني والا سيبقي يراوح مكانة. حيث ان مساهمة قطاعي المراة والشباب مهم جدا للارتقاء بالعمل التعاوني في فلسطين والخروج من الاطار التقليدي وذلك بفتح مجالات عمل جديدة ومبدعة في العمل التعاوني تلبي احتياجات كافة قطاعات المجتمع بما فيها المراة والشباب وتدعم الاقتصاد المحلي والوطني.

اثبتت الدراسات والادبيات المتعلقة بالتعاونيات على المستوي العالمي والاقليمي والمحلي اهمية العمل التعاوني في تحسين واقع المراة وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا واهمية ذلك في دعم جهود مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز القدرات الانتاجية عند المجتمعات والفئات المهمشة والضعيفة وفي رفع دخل الاسرة وتعزيز قدراتها على توفير الخدمات الاساسية لافرادها كافة وخصوصا ما يتعلق بخدمات

التعليم والصحة والسكن واخراجها من دائرة الفقر والعوز.

ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية النسوية في الضفة الغربية ٤٥ جمعية تتوزع اهتماماتها ما بين التنمية الريفية بشكل عام، الحرف التقليدية، تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية والصنيع الغذائي، التوفير والتسليف، والاسكان، الزراعة والتجارة. يتراوح عدد النساء فيها ما بين ١١-٧٧٠ عضوة. ساهمت هذه التعاونيات في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لاعضاءها من النساء وتعزيز مكانتهن ودورهن في المجتمع المحلي. ومن اهم هذه التعاونيات هي جمعيات التوفير والتسليف ودورها في تعزيز دور المراة وتمكينها وبالتالي زيادة مساهمتها في تنمية المجتمع المحلي فلقد ساهمت جمعيات التوفير والتسليف اكثر من غيرها في هذا المجال حيث ساهمت في تمكينهن عبر الدورات التدريبية المتخصصة في تمكين المرأة وتطوير قدراتها وتعريفها بالعمل التعاوني ومبادئه، وفي ادارة المشاريع الصغيرة والانتاج والتسويق وفي توفير فرص عمل من خلال توفير القروض للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وقد ساهمت تعاونيات التوفير والتسليف في توفير دخل اضافي للاسرة يقدر بحوالي ١٩٧٠ دولار امريكي. مما ساهم في تعزيز مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وساعدها واسرتها من الخروج من دائرة الفقر وبالتالي الاستغناء عن المساعدات المالية والعينية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية و/او وكالة الغوث.

اضافة الى دور هذه الجمعيات في توفير خدمات خاصة للنساء تلبي احتياجاتهن الخاصة واحتياجات اسرهن وتقديم قروض لاغراض التعليم والعلاج والزواج وهذه مجالات جديدة في العمل التعاوني اضافة الى النشاطات الاجتماعية والترفيهيه للنساء والتي تهدف الى تعزيز دور المرأة اجتماعيا)مقابلة مع سهام العباسي رئيس اتحاد تعاونيات التوفير والتسليف).

وصلت ١٠ نساء من اعضاء تعاونيات التوفير والتسليف الى مراكز اتخاذ القرار في المجالس المحلية ولجان اولياء الامور في المدارس وفي لجان المؤسسات الختلفة.

عضوية المرأة في الهيئات العامة للتعاونيات

بالرغم مما ذكر عن ضعف دور المرأة في الإتحادات والجمعيات التعاونية، فنلاحظ أنها خطت في السنوات الأخيرة خطوات هامة، ففيما كانت نسبة الأناث في الجمعيات التعاونية الزراعية ٣,٩٪، الإستهلاكية ١٩,٩٪ وفي الحرفية ٩٤,٢٪ (وحدة التعاون ص. ١٥)، نجد اليوم أن نسبة الإناث إلى الذكور في عضوية الهيئات العامة للجمعيات التعاونية أفضل مما سبق بشكل واضح (شكل ٩) مع أنها تبقى ضعيفة بوجه عام، فقد بلغت نسبتهن ٨٠٪ من أعضاء الهيئة العامة في الجمعيات الحرفية لملائمة أنشطتها مع طبيعة العمل النسوي (صدف، أشغال يدوية وخياطة) بينما بلغت نسبة الذكور ٢٠٪، يليها جمعيات الخدمات، حيث بلغت نسبة الإناث ٤٥٪ من أعضاء الهيئة العامة لمشاركتهن في جمعيات التسليف والتوفير، بينما بلغت نسبة الذكور ٥٥٪. اما فيما يتعلق بأعضاء الهيئات العامة للجمعيات الإستهلاكية فقد بلغت نسبة الذكور فيها ٧٣٪ مقابل ٢٧٪ إناث. وبلغت نسبة الذكور ٩١٪ من أعضاء الهيئات العامة الجمعيات الزراعية، مقابل ٩٪ إناث. اما جمعيات الإسكان فقد بلغت نسبة الذكور ٧٧٪ من أعضاء الهيئات العامة وذلك لكون تأمين مسكن الأسرة من مسؤولية الذكور حسب الثقافة الإجتماعية السائدة في مجتمعنا بينما ٢٣٪ منهم من الإناث وغالبا من الموظفات العاملات في الجامعات أو معلمات المدارس، والشكل التالي يبين توزيع الأعضاء على الجمعيات التعاونية حسب القطاعات (انظر شكل ٩).

شكل ٩: المرأة في الهيئة العامة للجمعيات حسب النشاط (٪)

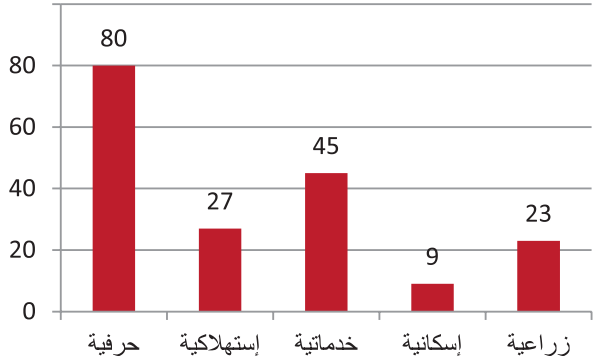

المصدر: قاعدة بيانات الادارة العامة للتعاون . وزارة العمل.

بشكل عام تواجد العنصر النسوي في التعاونيات ضعيف، حيث ان نسبة مشاركة المراة في الهيئات العامة التعاونيات الزراعية لا تتجاوز ٩٪ فقط بينما يمثل الاعضاء من الذكور ما نسبته ٩١٪. هذه المعطيات والارقام وحدها تبين غياب مشاركة المراة وتهميش لدورها، علما بان المراة الفلسطينية مشارك اساسي بالعمل والانتاج الزراعي في الريف الفلسطيني الى جانب الرجل. الا ان عدم تمثيلها في الجمعيات التعاونية يعكس الثقافة الذكورية والتقليدية المحافظة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي المجتمعات الريفية بشكل خاص.

تمثل الجمعيات التعاونية في قطاع الاسكان ما نسبته ٣٩ ٪ من مجمل التعاونيات في عينة البحث، وبالتالي تكون ثاني اكبر قطاع تعاوني وتصل نسبة مشاركة المراة في عضوية هيئاتها العامة الي ٢٣٪ فقط ومعظمهن من النساء العاملات في الجامعات ومعلمات المدراس. ممكن ارجاع ذلك الى الاعتقاد التقليدي السائد في المجتمع الفلسطيني بان توفير المسكن من مسؤولية الرجل. حتى وان شاركت المرأة زوجها في تسديد رسوم العضوية الا ان العضوية تكون باسم الرجل وفي هذا رفض ضمني لإفساح المجال امام المراة لتتبوأ مكانة قيادية في المجتمع.

نفس الواقع ينطبق على واقع مشاركة المرآة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية حيث ان نسبة مشاركة المرأة في الهيئة العامة هي ٢٧٪

فقط.

تتواجد اعلى نسبة لتمثيل المرأة في الهيئات العامة للتعاونيات في الجمعيات التعاونية الحرفية، حيث تصل النسبة الى ٨٠٪ من الاعضاء ويعود ذلك الى النشاط والحرف التقليدية التي تقوم بها: التطريز والحياكة والصدف وغيرها من الحرف التقليدية والتي تتوافق مع الدور النمطي للمرأة وتتناسب مع ظروف المراة كأم تعتني ببيتها و اولادها بحيث تستطيع العمل والمساهمة في رفع دخل الاسرة دون الحاجة للخروج يوميا من بيتها اضافة الى صعوبة التنقل الناتجة عن ممارسات الاحتلال. وقد ساهمت هذه الجمعيات في تحسين وضع المرأة اقتصاديا ودعم صمودها اضافة للمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي والحرف التقليدية الفلسطينية. الجمعيات التعاونية الحرفية ١٢ جمعية(تاسس معظمها قبل عام ٢٠٠٠.)

تاتي التعاونيات الخدماتية في المرتبة الثانية حيث تصل نسبة عضوية النساء الى الرجال في هيائتها العامة الى٤٥٪ وذلك يعود للمشاركة النوعية والواسعة للمرأة في جمعيات التنمية الريفية وجمعيات التوفير والتسليف والتي فتحت افاقا جديدة امام النساء لدخول سوق العمل والانتاج. بالرغم من انخفاض اعدادها بالمقارنة مع التعاونيات في القطاعات الاخرى الا ان عدد اعضاء الهيئات العامة فيها مرتفعة ، خاصة النساء.

اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تأسس عام ٢٠٠٥ ويبلغ عدد الجمعيات الاعضاء فيه ١٢ جمعية جميع اعضاءها من النساء.

تمثيل المرأة في مجالس ادارة التعاونيات

٤٥٪ من الجمعيات التعاونية يوجد نساء في مجالس ادارتها. تعطي هذه النسبة مؤشرا ايجابيا نوعا ما، وهو مشاركة المرأة في صنع القرار وفي ادارة التعاونيات. ولا بد من الاشارة من ان هذه النسبة تتأثر بوجود التعاونيات النسوية وتعاونيات التوفير والتسليف والتي تركز في عضويتها على النساء وبالتالي ترفع النسبة العامة لمشاركة المرأة في مجالس الادارة. ومن الضروري الانتباه بان هذه النسبة لا تعني تمثيل

المرأة في كافة القطاعات التعاونية فهناك قطاعات يحتكرها ويسيطر عليها الرجال .

توجه النساء للانضمام لعضوية الجمعيات التعاونية

بينت نتائج الدراسة الى تقديم ١٠٠ طلب انتساب من قبل النساء لعضوية الجمعيات التعاونية المختلفة خلال السنوات الخمس الاخيرة. آخذين بالاعتبار توزعها على ١٠٠ جمعية تعاونية هي مجتمع البحث نجد ان المعدل يتراوح ما بين ١-٤ طلبات انتساب للتعاونيات المختلفة في الخمس السنوات الاخيرة، الا انه يرتفع ليصل الى ٦٠ طلب في تعاونيات التسليف. قد يعكس هذا عدم اهتمام او رغبة من قبل المرأة في الانضمام للعمل التعاوني، الا ان يعكس ايضا عدم معرفة كافية بهذا القطاع وما يمكن ان يقدمه للمرأة من تعزيز وتمكين اقتصادي واجتماعي. اضافة الى عدم تشجيع وتحفيز النساء للانضمام للعمل التنموي.

دور القطاع التعاوني في تعزيز دور الشباب

كما هو الحال بالنسبة لتعزيز دور المرأة تفتقر الخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني لرؤيا واضحة لدور الشباب في دعم وتطوير عجلة العمل التعاوني الفلسطيني ودور هذا القطاع في الاستجابة لاحتياجات الشباب الفلسطيني وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من نسبة البطالة ما بين صفوف الشباب. تعتبر هذه نقطة ضعف من الضروري العمل على تجاوزها ووضعها ضمن الاجندة الوطنية لوزارة العمل ولكل العاملين في القطاع التعاوني الفلسطيني. وعندما نتحدث عن فئة الشباب فنحن نتحدث عنهم ذكورا وإناثا.

ما ينطبق على المرآة في التحليل السابق ينطبق على الشباب الأناث. أما بالنسبة للشباب الذكور فليس هناك توجه واضح واقبال على العمل التعاوني فمن اصل ١٧٢ طلب انتساب للجمعيات التعاونية) ١٠٠ جمعية مجتمع البحث) في الخمس سنوات الاخيرة فقط ٢٢ منها من الشباب دون ٣٥ سنة . وهذا الرقم المتدني نسبيا يشير اما الى عدم الاهتمام الكافي من قبل الشباب واما الى عدم المعرفة والوعي الكافيين بهذا القطاع ودوره في توفير فرص عمل للشباب وفي تمكينهم وتعزيز دورهم اقتصاديا

واجتماعيا وسياسيا.

التشبيك وإرتباطات التعاونيات مع المؤسسات والقطاعات الاخرى:

يعتبر " التعاون بين التعاونيات " من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التعاونيات، كما ان التشبيك مع المؤسسات الآخرى يشكل إحدى قواعد عمل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك للإستفادة من الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى الجمعيات التعاونية، وتحقيق التكامل في أدائها لتحقيق الأهداف المرجوة.

مشاركة التعاونيات في إقامة مشاريع إقتصادية

بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته ٢٢٪ من الجمعيات المبحوثة أقامت مشاريع اقتصادية مع جمعيات أخرى، وأظهرت الدراسة أن جميع الجمعيات الإستهلاكية والحرفية أقامت مشاريع مع جمعيات أخرى، بينما ٤٢٪ من الجمعيات الزراعية النباتية افادوا بذلك، أما جمعيات التوفير والتسليف فبلغت نسبة مشاركتهم ٣٣٪، وإلا ان نسبة المشاركة كانت منخفضة لدى الجمعيات الزراعية الحيونية وبلغت ٢٥٪.

ومن أمثلة المشاريع الإقتصادية المشتركة : مشروع كمبوست، أقامة مشاتل، ري جماعي، المشاركة في المعارض، تحسين البذور البلدية، حفر أبار، تبادل خبرات فنية، تصنيع غذائي، تصنيع منزلي (مطرزات، مخللات)، ومخيمات صيفية.

التعامل مع المؤسسات الاخرى

تشكل التعاونيات مكونا مهما من النسيج المؤسسي وحوله تتفاعل من بقية مؤسسات المجتمع. اذ تبين ان ٦٣٪ من التعاونيات تتعامل مع المؤسسات غير الربحية بانتظام، و٥٩٪ تتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص، بينما يتعامل معظمها مع مؤسسات القطاع العام بانتظام.

التنسيق مع الجمعيات التعاونية الاخرى

من منطلق ان الاتحاد قوة، تنسق الجمعيات التعاونية بعض جهودها وانشطتها مع بعضها البعض. اذ تبين ان ٥٣٪ من الجمعيات تنسق مع جمعيات تعاونية أخرى، وكانت النسبة مرتفعة لدى الجمعيات الزراعية الحيوانية حيث بلغت ٨٥٪، يليها جمعيات التوفير والتسليف بنسبة ٧٨٪ وبدرجة متوسطة الجمعيات الزراعية النباتية بنسبة ٦١٪، إلا أنها كانت منخفضة في الجمعيات الإستهلاكية بنسبة ٣٨٪ و٣٣٪ في الجمعيات الحرفية و١٦٪ في جمعيات الإسكان.

وتمثل التنسيق والتعاون بين الجمعيات حول: التعاون مع جمعيات عصر الزيتون وتسويقه، صناعة الأغذية، الشراء الجماعي بالتنسيق مع الإتحاد، وأنشطة ترويجية.

الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد في الإتحادات والجمعيات التعاونية:

العضوية

حول موضوع عضوية التعاونيات، فقد أفاد عدد من التعاونيين الذين تمت مقابلتهم بأن مبادئ ومفاهيم التعاون ليس لها علاقة بفعالية الجمعية، وان من الأهم لدى الاعضاء هو توفر الخدمات، ففي تعاونيات الأسكان مثلا لا يوجد تركيز على خدمات ما بعد السكن. وبأختصار فأن الهدف من الجمعيات التعاونية ينتهي بعد الحصول على السكن أو احيانا أخرى بعد بيع الارض المخصصة لمشروع الأسكان، خاصة اذا حققت ربح مالي جيد. كما أفاد السيد تميم الريماوي، رئيس اتحاد جمعيات الأسكان التعاونية. "التعاون فكرة مجندة ولكنها غير مروجة جدا"

تشير نتائج الدراسة الى ان عدد المتقدمين بطلبات لعضوية الجمعيات التعاونية خلال السنوات الخمس الماضية ضعيف جدا ويكاد لا يتجاوز ٦٣٧ طلبا تم الموافقة على حوالي ٧٦٪ طلبا منها ورفضت البقية لأسباب مختلفة أهمها عدم الألتزام بدفع الأقساط والرسوم، عدم انطباق شروط العضوية عليهم، السيرة والسلوك...الخ.

الهيئة العامة

تتشكل الهيئة العامة في الجمعيات التعاونية من جميع الأعضاء، والتي تعتبر أعلى جهة مسؤولة عن اتخاذ القرار، ومن ابرز مهامها انتخاب لجنة الادارة وغيرها من اللجان في الجمعية التعاونية ووضع السياسات العامة ومناقشة التقارير الأدارية والمالية للجمعية.

يعتبر عدد اجتماعات الهيئة العامة في السنة ونسبة الاعضاء المشاركين في هذه الاجتماعات الى عدد الاعضاء الكلي من مؤشرات اهتمام واحيانا تفاعل الاعضاء مع جمعيتهم، اذ بينت الدراسة ان نسبة اعضاء الهيئة العامة الذين يشاركون في اجتماعات الهيئة العامة كانت تقارب ٧٠٪.

أشارت نتائج الدراسة الى أن نسبة تفاعل الاعضاء مع جمعياتهم غير قوية، حيث تبين أن ٦٣٪ من الجمعيات تشير الى ان هناك تفاعل بين اعضاء الهيئة العامة ولجان الادارة في حين أعتبر ٣٧٪ من الجمعيات أنه لا يوجد تفاعل بين اعضاء الهيئة العامة ولجان الادارة.

تشير الدراسة الى ان اكثر من ٨٠٪ من الجمعيات تطلع اعضاءها على النظام الداخلي، وان اكثر من ٧٥٪ من الجمعيات تطلع اعضاءها على التقارير السنوية والمالية السنوية وارتفعت هذه النسبة لحوالي ١٠٠٪ لدى بعض الجمعيات خاصة الزراعية والاستهلاكية والاسكان.

ان تفاعل اعضاء الهيئات العامة مع جمعياتهم ومشاركتهم في اجتماعاتها يعتبر من اهم عوامل نجاحها ويشير على التجديد والمسائلة والشفافية والممارسة الديمقراطية، اضافة الى الالمام بالمبادئ التعاونية، فكلما كان هناك تفاعل والتزام من قبل الهيئة العامة، فان فرصة تغيير وتجديد لجنة الادارة ستزداد وكذلك المسائلة والشفافية من خلال متابعة تقارير لجنة الرقابة، كما انه كلما كان هناك الماما بالقوانين والمبادئ الناظمة لعمل الجمعيات سينعكس ذلك على مدى تفاعل الاعضاء مع جمعياتهم.

لجان الادارة

تعتبر لجنة الأدارة في الجمعية المحرك الرئيسي لعملها وفاعليتها وتحدد بنسبة كبيرة مستوى ممارساتها الديمقراطية والحكم الصالح.

ويتراوح عدد اعضاء لجان الادارة من ٥-١٥ عضواً ويعتمد على حجم الهيئة العامة. وبينت الدراسة ان حوالي ٤٠٪ من الجمعيات التعاونية عدد اعضاء لجنة الادارة فيها ٥ اعضاء، وحوالي ثلث الجمعيات عدد اعضاء لجنة الادارة فيها ٧ او ٩ اعضاء، ويعتبر عدد اعضاء لجنة الادارة في الجمعيات مؤشراً على عدد اعضاء الهيئة العامة، فكلما كان عدد اعضاء الجمعيات كبيراً كان عدد اعضاء الهيئة العامة اعلى. لذا فأنه يجب العمل على زيادة عضوية الجمعيات التعاونية لتشمل اكبر عدد ممكن من المستفيدين لما لذلك من اثر ايجابي بالغ في تنظيم المزارعين وتحقيق مصالحهم من خلال التحالفات والضغط والمناصرة، اضافة الى تذليل العقبات والتحديات التي تواجههم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الجمعيات التعاونية في مجتمعاتها اقتصادياً ومؤسسياً، وتفعيل دورها في المجتمع لتجتذب اليها المواطنين الاخرين.

الممارسات الادارية

يلفت نظر الباحث والمراقب جملة من الممارسات الإدارية في الجمعيات التعاونية والتي لا تخلو من أهمية ومغزى:

- تحتفظ الغالبية العظمى، حوالي ٩٩٪، من لجان الادارة بملفات خاصة بمحاضر اجتماعاتها يمكن الرجوع اليها وأعتمادها كوثائق مرجعية في العمل الأداري.
- بلغ نسبة الجمعيات التي لديها خطة مكتوبة لزيادة المعرفة لدى أعضاءها حوالي ٥٥٪.
- نسبة الجمعيات التي تلتزم بالانظمة الادارية حوالي ٧٣٪، في حين ان البقية، حوالي ٢٧٪ لا يوجد لديها أنظمة أو لا تلتزم بها.
- نسبة الجمعيات التي تلتزم بالانظمة المالية حوالي ٧٨٪، في حين ان

البقية، حوالي ٢٢٪ لا يوجد لديها أنظمة أو لا تلتزم بها.

- نسبة الجمعيات التي تلتزم بنظام مشتريات حوالي ٥٤٪، في حين ان البقية، حوالي ٤٦٪ لا يوجد لديها أنظمة أو لا تلتزم بها.
- نسبة الجمعيات التي تلتزم بخطة عمل مكتوبة او خطة استراتيجية حوالي ٧٣٪، في حين ان البقية، حوالي ٢٧٪ لا يوجد لديها أنظمة أو لا تلتزم بها.
- نسبة عالية وتحديدا جمعيات الاسكان افادت بعدم وجود مقرات لها وبلغت حوالي ٥٢٪ وحوالي ٣٨٪ من جمعيات التوفير والتسليف، كما افادت حوالي ٦٦٪ من الجمعيات الاخرى و وحوالي ٤٣٪ من الجمعيات الزراعية النباتية وحوالي ٣٩٪ من جمعيات الاسكان بأن تجهيزات مقراتها غير مناسبة.
- اعتبرت حوالي ثلثي الجمعيات التي تم دراستها ان القرارات تتخذ فيها بالاغلبية، بينما اعتبر الثلث الباقي من الجمعيات ان القرارات تتخذ بالاجماع، وتدل هذه النسب الى ان القرار على مستوى لجان الادارة يتخذ بالاغلبية في غالبية الجمعيات، وان هذه القرارات توثق بمحاضر اجتماعات رسمية.
- بينت الدراسة أن معدل عدد مرات انتخابات لجنة الإدارية منذ تأسيس الجمعيات تراوحت من ٣-٨ مرة، حيث كانت ٥ مرات في الجمعيات الزراعية النباتية، في حين وصلت الى ٧ مرات في الجمعيات الحرفية، و٥ مرات في جمعيات التسليف والتوفير و٥ مرات في جمعيات الثروة الحيوانية و ٣ مرات في الجمعيات الاستهلاكية و ٨ مرات في جمعيات الإسكان و ٤ مرات في جمعيات الخدمات الأخرى.
- بينت الدراسة أن معدل عدد مرات أجتماعات لجنة الإدارية سنويا تراوحت من ٣-٨ مرات.
- بينت الدراسة أن نسبة حضور اجتماعات لجان الأدارة تراوحت من ٧٠-٩٦٪، حيث كانت ٧٠٪ في جمعيات الخدمات الأخرى، في حين وصلت ٩٦٪ الجمعيات الاستهلاكية، و٩٠٪ في جمعيات التسليف والتوفير و

٨٦٪ في جمعيات الثروة الحيوانية و ٨٠٪ في جمعيات الإسكان و٨٣٪ في الجمعيات الحرفية.

مجالات توسيع العمل التعاونى فى الضفة الغربية:

تعتبر مجالات العمل التعاوني مفتوحة وغير محددة بقطاعات معينة، وذلك في اطار العمل وفق مبادىء وأهداف العمل التعاوني. وتشير تجارب التعاونيات في العالم ، إلى ان مجال عملها يتوسع ويغطي مختلف المجالات.

التوسع في مجالات العمل التعاوني المطبقة حاليا:

نظرا لما يحققه العمل التعاوني من فوائد جمة مباشرة للاعضاء وغير مباشرة للمجتمع، فلا بد من تعميم انشاء التعاونيات في كافة المناطق. ولا بد من توسيع انتشار التعاونيات الزراعية لمزيد من الاسر الفلسطينية، والتى يقدر عددها ٤٢٧ الف اسرة في الضفة الغربية، وتملك ما مجموعه ٩٠ الف حيازة زراعية، اي ان حوالي ٢١٪ من الاسر في الضفة الغربية تملك حيازات زراعية. بينما يقدر عدد الاسر الاعضاء في التعاونيات الزراعية حوالي ٢٠ الف اسرة فقط من اصل ٩٠ الف اسرة تملك حيازات زراعية. ويتبين من ذلك ان هنالك مجالا واسعا لتوسيع نطاق التعاونيات الزراعية، وبخاصة في مناطق الأغوار والمناطق الريفية الفقيرة والمهمشة.

وينطبق الامر ذاته على تعاونيات الاسكان، اذ اشارت التقديرات الى ان هنالك نقصا ملموسا في توفر الوحدات السكنية في الضفة الغربية، حوالي ٧٢٪ من الأسر في الضفة الغربية تحتاج وحدة سكنية جديدة واحدة أو أكثر خلال العقد القادم، وأن ٣٧٪ من الأسر التي بحاجة إلى وحدة سكنية جديدة على الأقل في الأراضي الفلسطينية لديها القدرة المادية لبناء او شراء وحدة سكنية جديدة خلال العقد القادم. و من هنا تنبع اهمية تأسيس المزيد من تعاونيات الاسكان لمساعدة الاسر على امتلاك وحدات سكنية وبأسعار مخفضة مقارنة بأسعارها السوقية وبما يتلائم وقدرتها على الدفع.

كما ان هنالك حاجة ماسة لتوسيع نشاط جمعيات التوفير والتسليف، اذا اشارت دراسات سابقة لضخامة احتياجات المشاريع الصغيرة من التمويل. اذ ان هناك ٤٨.٣٪ من اصحاب المشاريع لم يتقدموا بطلبات الحصول على القروض، و ١١٪ ممن تقدموا رفضت طلباتهم، و٢١٪ من اصحاب المشاريع يرغبون في الحصول على تمويل مشاريعهم، وتقدر احتياجات المشاريع الصغيرة من التمويل بحوالي ١٥٥ مليون دولار، ومثلها لتمويل الاحتياجات الشخصية للأسر والافراد (قروض استهلاكية وتعليمية وعقارية وغيرها) (مكحول ٢٠١٠ب).

كما انه هنالك حاجة ماسة لتوسيع نطاق عمل التعاونيات الاستهلاكية نظرا لضخامة ما تنفقه الاسرة الفلسطينية وبخاصة على المواد الغذائية، وامكانية التوفير في الانفاق الاستهلاكي من خلال الشراء من التعاونيات الاستهلاكية باسعار اقل من السوق. تقدر التوفيرات التى يمكن تحقيقها بحوالي ٣.٨٪ من موازنة الاسرة في حالة الشراء من التعاونية، اي ما يعادل ٦٨٤ دولار سنويا.

وتدرك ادارات التعاونيات العاملة اهمية التوسع في نشاطها اذ تبين من الدراسة الميدانية أن ٨٦٪ من الجمعيات المبحوثة تفكر في التوسع في مجالات العمل التعاوني حيث أفادت جميع جمعيات الزراعة الحيوانية وجمعيات التوفير والتسليف بذلك، وبنسبة ٩٥٪ جمعيات الزراعة النباتية. وبنسبة متوسطة الجمعيات الاستهلاكية (٧٥٪) وجمعيات الإسكان بنسبة ٦٠٪.

التوسع في مجالات تعاونية جديدة:

من الناحية النظرية يمكن توسيع مجالات العمل التنموي لتشمل كافة الانشطة الاقتصادية. الا ان ابرز المجالات الجديدة التى يمكن ضمها للعمل التعاوني هي:

لقد بدأ النشاط في نطاق عمل تعاوني جديد في تعاونية صيانة الأجهزة في الخليل، وينتظر أن تحقق نجاح على المستويات المالية والإقتصادية والعملية الفنية وكذلك كبعد عمل إجتماعي، وهي تضم عدد من المهنيين يعملون معاً تحت إدارة واحدة وموقع إلتقاء وإنطلاق وتواصل

واحد وفي مجالات صيانة لأجهزة متنوعة تبدأ بالهاتف الخليوي وتنتهي بالأدوات المنزلية مثل الغسالة والثلاجة مروراً بالأدوات المكتبية (من كمبيوتر وفاكس وطابعة) وأجهزة الصوت والصورة ... الخ.

إنشاء جمعيات تعاونية لحرفيين ومهنيين في كل من الخليل وقطاع غزة قد تشكل تحول جديد في نشاط التعاونيات بإتجاه التعاون في توفير الخدمات وخاصة صيانة الأجهزة والمعدات وغيرها .. وبالرغم من أن هذه الجمعيات لا تشكل منافسة ومصدر مخاطرة للمهنيين في القطاع الخاص، إلا أنها تعمل كجماعة بشكل فاعل وجدي على تقليل تكاليف تنفيذ المهام وتوفر "عمل جماعي" يزيد من جودة المنتوج والخدمة وبالتالي منفعة مزدوجة للمنتج والمستهلك

كما بدأ النشاط والتهيئة لإنطلاق العمل في تعاونية جديدة لمهنيين وحرفيين في مجالات أخرى مثل التمديدات الكهربائية والصحية والتبريد والتكييف. هذه المجالات من العمل المهني التعاوني ومع الشريحة الشابة من العاطلين عن العمل أو ذوي الحاجة إلى إدارة أعمالهم المشتتة ... يعتبر واعداً ويمكن أن يلاقي الإنتشار ليس بسبب الدعم (المطلوب) فحسب، ولكن بسبب الحاجة إلى مثل هذه الأعمال مجتمعياً (جانب الطلب) وكذلك من جانب المهنيين الباحثين عن إدارة لأعمالهم وخدماتهم (جانب العرض).

من المجالات الجديدة التسويق الداخلي والخارجي، الصيدلة بحيث توفر الدواء باسعار معقولة، الخدمات الصحية الاولية وخدمات ما بعد المستشفى، الخدمات الإجتماعية، والتعليمية، الإستزراع السمكي، التعاونيات التعليمية لرياض الأطفال والحضانات، توفير المياه للإستخدام البشري والزراعي، تعاونيات لزراعة الأعشاب الطبية والبرية، تعاونيات الحفاظ على البيئة والتشجير الحرجي، ومعالجة النفايات، القروض التعليمية لجمعيات التوفير والتسليف، جمعيات النقل، جمعيات الأنتاج الصناعي للمشاريع الصغيرة، جمعيات شبابية لتوفير فرص العمل.

وبما أن تركيز هذه الأنشطة في غالبيتها يقع بالريف الفلسطيني، ذو الموارد المحدودة، وما تتطلبه تلك الأنشطة الزراعية من توفير موارد

مالية وفنية لممارستها، خاصة في المناطق المهمشة، والتي تتعرض لمضايقات من السلطات الإسرائيلية كمصادرة الأراضي والجدار العنصري وإعتداءات المستوطنين، إضافة إلى أن درجة المخاطرة في النشاط الزراعي مرتفعة بالمقارنة مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى، الأمر الذي جعل المزارعين وخاصة في الأرياف التوجه الى تشكيل جمعيات تعاونية لزيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) كما ونوعا الأمر الذي سينعكس على تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح وتقليل نسبة المخاطرة، ورفع الحصة السوقية، خاصة وأن النشاط الزراعي يشكل أحد المقومات الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني.

كما أوضحت دراسة حديثة لـ ماس (٢٠١٢، ص. ٤١) عدد من المجالات التي يمكن للتعاون أن يتوسع فيها أو يبدأ بنشاط فيها وأعطت أمثلة عالمية على النجاحات التي تحققت من هذه المجالات والتي تناسب تماماً هيكل الإقتصاد الفلسطيني. نذكر في هذا المجال:

- تعاونيات الألبان والبيض والدواجن،
- تعاونيات مستخدمي المياه وخاصة المشاركين/المحاصصين في عين ومصدر ماء واحد والأمثلة كثيرة من العوجا وعين السلطان والفارعة وغيرها، وقد طرحت مثل هذه الأفكار من أجل إستغلال أمثل/أفضل للموارد من مائية وبشرية ومالية إلى رفع الجدوى الإقتصادية والمالية للمشاريع القائمة من خلال ربطها بالجوانب الإقتصادية الأخرى المساندة من إقراض وتأمين،
- كذلك الحال بالنسبة لتعاونيات العمال في الإقتصاد غير الرسمي، هذا الشكل غير الرسمي موجود ويتكاثر في السوق الفلسطيني ولكنه لم يتبلور بعد كتعاونيات من باعة البسطات وفي سوق الخضار ... الخ، والتي يمكن أن تشكل قواعد (مبادئ) العمل التعاوني رافعة هامة لعملهم ونشاطهم الغقتصادي، غذا ما وجدوا المساعدة في البدء. ربما وجدت أنماط من العمل التعاوني غير الرسمي بينهم، والبدائي غير المكتوب وغير المقنون.

كما تشير دراسة ماس (٢٠١٢، ص. ٤٨) إلى عدد من المجالات الجديدة

الواعدة لنشاط تعاوني جديد وواعد، حقق نجاح على المستوى الدولي ويناسب طبيعة النشاط والإقتصاد الفلسطيني ويمكن أن يضيف قيمة حقيقية فيها. من هذه الأمثلة:

- تعاونيات صحية خاصة على مستوى التجمعات الريفية المتقاربة والبعيدة عن المدينية،
- تعاونيات النقل والمواصلات
- تعاونيات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و
- تعاونيات خاصة بالصناعات التراثية، ربما تغطي جزء هام منها التعاونيات الحرفية والتعاونيات النسوية الأخرى.

الأثر الإقتصادي والتنموي المتوقع للجمعيات والإتحادات التعاونية في الضفة الغربية:

الوضع القائم في الإتحادات والجمعيات التعاونية فيه الكثير من النقاط المضيئة والإيجابية أو قصص النجاح ونقاط القوة وتخلق فرص وتولد دخل لأعضائها وكذلك تساهم بقدر ما في التنمية المجتمعية كما سبق وأوضحنا، ولكن الباحثين يجمعون أيضاً أن وضع أقل بكثير مما هو متوقع منها، ومما يجب أن يكون عليه الوضع. الأسباب بالطبع لا تعود للجمعيات التعاونية فحسب وإن كان الأفراد هم الأساس في نجاح أو قلة نجاح الجمعيات التعاونية، ولكن بيئة العمل وتظافر الجهود وتطبيق القوانين والمشاركة الإقتصادية الفاعلة للأطراف الأخرى خاصة الحكومية وغير الحكومية والخاصة، من شأنه أن يضاعف النشاط والإيجابية مرات عدة، ولهذا ستكون خارطة الطريق لاحقاً موجهة لفعل جماعي يشارك فيه جميع القطاعات المعنية بالتنمية عموماً والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، حيث أن التعاون والإقتصاد التعاوني ركيزة أساسية فيه.

ولا تخلوا دراسة حول موضوع التعاون إلا وأسهبت في التوصيات والإقتراحات وتوسعت فيها، عل وعسى أن تجد طريقها إلى التنفيذ. ومن ناحية ثالثة لم تنشا التعاونيات وإتحاداتها إلا إستجابة لحاجة موضوعية

ملحة من قبل الأعضاء وإقتناعهم بأهمية، بل وجوب، العمل كجماعة وبشكل جماعي، لتخطي المرحلة والإستفادة. وهذه الحاجة لا زالت قائمة وملحة وإن طغت بعض المصالح العابرة وبعض الممارسات والمصالح قصيرة المدى وأضعفت المسيرة، لكنها لا زالت قوية كما أسلفنا وكما أوضحنا في فصول سابقة وبالأرقام.

أما الآن فدعونا نضع سيناريوا متفائل لما يمكن أن تكون عليه التعاونيات لو بذلت الجهود أو إستمرت الأطراف الفاعلة على نفس وتيرة الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، وقاموا بأدوارهم كما يجب وكما رأو لأنفسهم وكما يفعل أقرانهم في الدول الأخرى التي تخطت الضعف والتردد وعملت على تدعيم الإقتصاد التعاوني كجزء من إستراتيجية تنمية وطنية ومحلية.

علينا أن لا نحلم كثيراً ولكن ان نأمل بأن يتحقق بعض الأمور التي سنوردها في خارطة الطريق، ومنها نصل إلى:

- تعزيز القدرات المالية والبشرية للجمعيات التعاونية من زيادة العضوية والإلتزام بالإشتراكات،
- زيادة تدخل الجمعيات بمشاريع الأعضاء وأن يعكس ذلك في زيادة أدائها الإقتصادي وبالتالي على فرص العمل والدخل ومساهمتها على صعيد المجتمع المحلي،
- زيادة المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تقدمها وترعاها وتساهم بها الجمعيات التعاونية
- زيادة إنخراط المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص في المشاريع الإقتصادية التي تنفذها أو ترعاها الجمعيات التعاونية كجزء من مسؤوليتها الإجتماعية ولكن أيضاً كجزء من مصلحتها في الإنتشار والتواصل،
- بيئة إستثمار وإستثمارات آمنه من خلال الدراسات الجادة والسياسات الحاضنة والمشاركة الفاعلة لذوي العلاقة.

- التفاهم بين بيوت الإقراض والتمويل التقليدية والريفية وبين التعاون (جمعيات وإتحادات) وهو سيصب في مصلحة الطرفين، بيوت التمويل ستكون مخاطرة عدم إسترداد القرض أقل وإن زاد حجم الإقراض وكذلك وصول الجمعيات والإتحادات وأعضائهم إلى التمويل سيكون أسهل وأفضل، مما سيعزز من إمكاناتهم المالية وتميل مشاريعهم بما فيها التوسع والتحسين،

- تحسين إستغلال الجمعيات للموارد المتاحة على مستوى التجمعات وعلى المستوى الوطني وقد أفاد ٧٠٪ من الجمعيات التعاونية بإمكانية تحسين إستغلالها لمواردها الطبيعية وتحقيق نجاحات لمشاريعهم الإقتصادية التعاونية.

هذه الأمور أعلاه ليست من نسج الحلم ولكنها في كثير من الجوانب إستطراد لمسيرة العمل التعاوني في الأراضي المحتلة، وقد شاهدنا تطور النشاط منذ مطلع القرن الماضي وحتى أيامنا هذه وكيف تطور النشاط والأداء والالمساهمة في الإقتصاد الوطني بل وتضاعف من كل النواحي، منها على سبيل المثال كمؤشر:

- زيادة في عدد التعاونيات والإتحادات التعاونية،

- زيادة مضطردة في عدد التعاونيين وخاصة مشاركة المرأة والشباب وهي دليل إستدامة وإستمرار،

- زيادة المشاريع المنفذه وآثارها الإقتصادية، وبالتالي

- زيادة في فرص العمل والدخل على مستوى الأسر الأعضاء

- زيادة في فرص العمل والدخل في القطاعات المساندة (أثر غير مباشر ومستحدث)

- مواجهة للفقر

- توزيع أكثر عدالة للثروة الوطنية

إذاً، إذا ما أتيح للجمعيات التعاونية التمكين والتشجيع وذللت العقبات

وتوفرت الإدارة الناجحة للمخاطر التي تهددها فمن المنطقي أن نتوقع زيادة في نشاط الإتحادات والجمعيات التعاونية وبالتالي مساهمتها في النشاط الإقتصادي وأثرها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وربما إعطائها بعداً أكثر إستدامة.

وعلى فرض إستمرار نشاط الإتحادات والجمعيات التعاونية بنفس وتيرة السنوات السبعة الماضية، ٢٠٠٥-٢٠١٢، أي منذ إستقرار الاوضاع الأمنية في الضفة الغربية، وهذا متوقع جداً وربما حد أدنى للمتوقع خاصة على صعيد النشاط الإقتصادي التعاوني، فمن المنطقي أن نتوقع تطور إيجابي ومضطرد للنشاط التعاوني ويقابله تطور في مساهمة الإقتصاد التعاوني في الإقتصاد الوطني.

الجدول التالي (٧) يقارن المؤشرات الرئيسة للجمعيات التعاونية (العدد والعضوية ومشاركة المرأة) بين سنة ٢٠٠٠ وحديثاً (سنة ٢٠٠٩) وهي الفترة ما بعد إستقرار الأوضاع في الضفة الغربية (بعد إجتياح ٢٠٠٤) حيث أن الفترة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ كانت ظروف عنف وقتل وحصار شديدين، يمكن الإفتراض بأن النمو فيها كان محدوداً، وأن جل التغيير الحاصل إنما جاء في السنوات الخمسة التالية أي ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩.

كما يشير الجدول (٧) فقد إقتصرت المقارنة على الجمعيات التعاونية الزراعية والإستهلاكية لأسباب وردت في الملاحظات على نفس الجدول.

المقارنة تشير إلى أن هناك نمو كبير في دور المرأة في الجمعيات التعاونية بشكل عام حيث قفزت نسبة حضورها في الهيئات العامة للجمعيات بمعدل ٦٠٠٪ أي ستة أضعاف خلال فترة السنوات الماضية، أو بمعدل ١٢٠٪ في السنة الواحدة، أي يتضاعف الرقم سنوياً. لا نعتقد أن هذه الوتيرة ستستمر ولكن بالتأكيد سيستمر تزايد حضور المرأة في الجمعيات التعاونية في هيئاتها المختلفة العامة وربما الأهم الهيئات الإدارية، وهو ما يعني زيادة مؤشر الإستدامة في العمل التعاوني وتأثيره بل وتأكيد هذه الزيادة والإستدامة.

التحليل يشير كذلك إلى زيادة العضوية في التعاونيات الإستهلاكية

وإن كان هناك تناقص في العدد (من ٢٤ جمعية فاعلة سنة ٢٠٠٠ إلى ١٢ جمعية فاعلة سنة ٢٠٠٩) بينما زاد أعضاء الجمعيات الإستهلاكية بنسبة ٨١٪ خلال نفس الفترة، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ ١٦٪ تقريباً، وهو ما يعطي قوة للجمعيات الإستهلاكية ويعزز إستدامتها كذلك. إذا ما صدقت الأرقام والتحليل أعلاه فلنا أن نتوقع زيادة في الدور الإقتصادي للجمعيات الإستهلاكية في الضفة الغربية من حيث الحجم وكذلك النجاح، ولنا في جمعيات مثل خربثا المصباح وحوارة (جمعية النور) والنصارية دليل على ذلك، بالإضافة إلى الجمعيات الإستهلاكية العريقة.

تشكل التعاونيات الزراعية الثقل الأكبر في العدد وعديد أعضائها وكذلك في دورها في الإقتصاد الوطني والتنمية، نظراً لإرتباطها بالريف (٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية) وأكثر من ذلك من مساحة الفقر والعوز والبطالة وبالتالي الحاجة إلى التنمية وهي الأساس في تحريك عجلة العمل التعاوني.

جدول (٧): مؤشرات أولية لتطور العمل التعاوني في الضفة الغربية ٢٠٠٠ـ٢٠٠٩ في قطاعي الزراعة والإستهلاكية

مجال نشاط الجمعية	سنة ٢٠٠٠				سنة ٢٠٠٩				الزيادة ٪		
	عدد فاعلة	عدد أعضاء	أناث ٪	عدد أناث	عدد فاعلة	عدد أعضاء	أناث ٪	عدد أناث	عدد تعاونيات	عدد أعضاء	في نسبة الأناث
إستهلاكية	٢٤	٤٨١	٢	١٠	١٢	٨٧١	٢٧	٢٣٥	٥٠-	٨١	٢٣٤٣
زراعية	٢٠٣	١١٤٧١	٣,٩	٤٤٧	٢٢٢	١٢٩٧٥	٢٣	٢٩٨٤	٩,٢	١٣	٥٦٧
مجموع	٢٢٧	١١٩٥٢	٣,٨	٤٥٧	٢٣٤	١٣٨٤٦	٢٣,٣	٣٢١٩	٣,٠	١٦	٦٠٤

ملاحظات:

- تم الإعتماد على تعاونيات الزراعة والتعاونيات الإستهلاكية لتوفر البيانات وبمصداقية أكبر عن هذين النشاطين
- تم شطب تعاونيات الإسكان فقد كان العدد والأعضاء مضخم في سنة ٢٠٠٠ بسبب العوامل الخارجية
- وتم شطب الجمعيات الخدماتية كونها إنتشرت في ظل ظروف تصدي لإحتلال مباشر وكان يعتمد على تعاونيات القرية الخدماتية. وإن كانت غير مستبعدة العودة. إلا أن سنة ٢٠٠٩ شهدت تراجع في هذا المجال
- إعتمدت نسبة واحدة للجمعيات العاملة من المسجلة في السنتين (٢٠٠٠ و ٢٠٠٩).
- ربما الأفضل قصر بناء التوقعات على الجمعيات الزراعية كونها تشكل الكتلة الحرجة في التعاون في الضفة الغربية ونظراً لأهميتها وإحتمالات إستمرار الإنتشار والإعتماد عليها.
- لم تستقر الأوضاع في الضفة الغربية حتى سنة ٢٠٠٥ وبالتالي من المنطقي إعتماد فترة ٥ سنوات وليس طوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.
- الزيادة السنوية في عدد الجمعيات التعاونية يبلغ ٠,٦٪ و ٣,٢٪ في عدد الأعضاء التعاونيين. أما الزيادة في عدد الأناث فهي عالية جداً أو ١٢٠٪ وهو يضفي تأكيد على إستدامة النمو والتطور في الجمعيات التعاونية وخاصة الخدمية والإستهلاكية والزراعية.
- يمكننا بالتالي القول بإمكانية النمو السنوي في النشاط التعاوني وأثره الإقتصادي بـ ٠,٦٪ وبحده الأدنى وفي السنوات العجاف ويصل إلى ٣,٢٪ كنسبة واقعية. ولا نقول حد أعلى لأن الحد الأعلى. أعلى من ذلك.

تشير المقارنة في جدول (٧) أن عدد الجمعيات التعاونية قد شهد زيادة قدرها ٩٪ وزيادة تقدر بـ ١٣٪ في عدد الأعضاء وكذلك زيادة الأناث ستة مرات تقريباً. وهو ما يعني تأكيد دور المرأة في العمل التعاوني الزراعي بعد أن تأكد دورها في العمل الميداني الزراعي في ظل ما بات يسمى تأنيث الزراعة (Agricultural Feminization).هذه الزيادة مؤشر على الزيادة المضطردة في إهتمام المواطن في الضفة الغربية بعضوية الجمعيات التعاونية وهو ما يفتح المجال أمام تعزيز دورها الإقتصادي والإجتماعي بنسب كبيرة.

كما قلنا في الجدول والتحليل، فإن المتوقع أن يزيد عدد وعديد وتأنيث الجمعيات التعاونية في السنوات القادمة، اي زيادة إنصاف المرأة ودورها في التعاونيات وبالتالي مزيد من التوازن في التنمية المجتمعية، ولنا أن

نتوقع زيادة في الأثر الإقتصادي للجمعيات التعاونية على حياة التعاونيين وكذلك المجتمعات الحاضنة للتعاونيات. ويشير الجدول إلى حد أدنى من النمو السنوي في نشاط التعاونيات يقدر بـ ٠,٦٪ وحد واقعي وأكثر توقعاً يقدر بـ ٣,٢٪ سنوياً. وقد يكون النمو أكثر من ذلك بسبب تحسن ظروف عمل التعاونيات وبيئة العمل بشكل عام وتراكم الخبرات (من النجاحات والإخفاقات) وزيادة الوعي والأهم زيادة مشاركة المرأة في الجمعيات التعاونية.

بالمتوسط يمكننا الحديث عن ٣,٢٪ زيادة سنوية في نشاط الجمعيات التعاونية وبالتالي زيادة في أثرها الإقتصادي والإجتماعي والتنموي بنفس الوتيرة إن لم يكن أكثر.

خارطة الطريق:

صيغت خارطة الطريق هذه لإبراز وتعظيم الدور الإقتصادي والتنموي للإتحادات والجمعيات ونحو بناء إقتصاد تعاوني فعال لصالح أبناءه التعاونيين والمصلحة الوطنية العليا.

بنيت خارطة الطريق هذه بناءاً على مراجعة للخطة الإستراتيجية للقطاع التعاوني ٢٠١١-٢٠١٣، وإستندت إلى تحليل البيانات والمعلومات والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وقد وضعت نصب عينها هدف رئيس وهو تعزيز الدور والأثر الإقتصادي الإجتماعي والتنموي للإتحادات التعاونية.

آخذين بعين الإعتبار التوصيات والإقتراحات التي عجت بها الدراسات السابقة بما فيها (عدون وسارة نوفل، ٢٠١٠؛ الإدارة العامة للتعاون، ٢٠١١أ؛ الإدارة العامة للتعاون، ٢٠١١ب؛ ماس، ٢٠١٢) وما جائت به "الخطة الإستراتيجية للقطاع التعاوني، ٢٠١١-٢٠١٢)، فقد إرتأينا في خارطة الطريق التركيز على توصيات عملية لتحقيق جملة من الأهداف والتي تصب بشكل مباشر في تعظيم الجانب الإقتصادي لنشاط الإتحادات والجمعيات التعاونية وهي منبثقة إلى حد كبير من التحليل والدراسة هذه. خارطة الطريق (مفصلة في ملحق ١) وتتضمن ٧ محاور مرتبة حسب الأولوية وتضم عدد من الأنشطة والبرامج أو المشاريع المقترحة

لتحقيق المتوقع من هذا القطاع الإستراتيجي الهام:

١. إيجاد بيئة عمل قانونية وإقتصادية حاضنة وداعمة للتعاون

٢. إنشاء هيئة تنظيم العمل التعاوني وتفعيل عملها (تستمر كإدارة عامة للتعاون إلى حين صدور قانون التعاون الجديد)

٣. تطوير البناء المؤسسى للإتحادات والجمعيات التعاونية

٤. تفعيل التسويق التعاوني

٥. تعزيز ومأسسة برنامج تدريب تعاوني / معهد تعاوني (تستمر كبرنامج إرشاد وتدريب إلى أن يتحول إلى معهد بعد صدور النظام الخاص به)

٦. تعزيز ومأسسة برنامج تمويل تعاوني / صندوق تنمية (يستمر كبرنامج تمويل إلى أن يتحول إلى صندوق تعاوني بعد صدور نظام التأسيس الخاص به والتعليمات)

٧. تعزيز الإندماج والتفاهم بين الأجسام التعاونية والشركاء في التنمية

المراجع

1. DFID. Helpdesk Research Report: Cooperatives and Development. 2010
2. OCDC. Cooperatives: Pathways to Economic, Democratic and Social development. US Overseas Cooperative Development Council, 2007.
3. World Bank. Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. Vol.5, World Bank. Washington DC. 1993.
4. Johnston Barchall (2003), "Rediscovering the cooperation advantage: poverty reduction through self-help", International Labor ofce, Geneva.
5. USDA (2003), "Measuring the Economic Impact of Cooperatives: Results from Wisconsin".
6. ILO (2010), "Rejuvenating 'social economies' in the Arab region: Workshop on how to unlock the 'decent work' potential of Arab countries", Geneva.
7. Tariq Altamimi (2004), "Cooperatives in Palestine", Mediterranean Agronomic Institute of Chania, CIHEAM.

٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠) مسح ظروف السكن ٢٠١٠ : النتائج الأساسية. رام الله ـ فلسطين .

٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠). مسح الابنية القائمة ٢٠١٠.

١٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠). التعداد الزراعي لعام

٢٠١٠ – نتائج اساسية.

١١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠). الحسابات القومية بللاسعار الجارية والثابتة لعامي ٢٠٠٩ ـ٢٠١٠.

١٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٠)، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية.

١٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١) سلسلة المسوح الاقتصادية، ٢٠١٠ ـ نتائج أساسية. رام الله ـ فلسطين.

١٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١). بيان صحفي عشية يوم الإسكان العربي لعام ٢٠١١.

١٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١)، مسح مستويات الإنفاق والإستهلاك في الأراضي الفلسطينية.

١٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (نيسان ٢٠١١)، مسح القوى العاملة: التقرير السنوي ٢٠١٠، رام الله.

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تموز ٢٠١٢)، مسح الإحصاءات الزراعية ٢٠١٠/٢٠١١، رام الله.

١٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (شباط ٢٠١٢)، "التقرير الإحصائي: الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ٢٠٠٩، ٢٠١٠ – رام الله.

١٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (كانون أول ٢٠٠٩)، مسح الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، رام الله.

٢٠. صبيح، صالح. أهمية تطوير الأطار المؤسسي للتعاونيات ودورها في التنمية المستدامة في فلسطين. UNDP

٢١. العتيبي، محمد (٢٠١١). أنواع الجمعيات التعاونية، الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن. www.ahewar.org

٢٢. عدوان، يوسف وسارة نوفل (٢٠١٠). الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، ماس.

٢٣. وحدة التنمية التعاونية/اللجنة التوجيهية الفلسطينية لتنسيق التعاون بين التعاونيات محلياً ودولياً (٢٠٠٠)، "دراسة ميدانية: أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين.

٢٤. مكتب التعاون الدولي (٢٠٠١)، "مؤتمر العمل الدولي الدورة ٨٩، تعزيز التعاونيات، التقرير الخامس.

٢٥. مكحول، باسم (٢٠١٠أ). تقييم برنامج التمكين الإقتصادي للأسر المحرومة-ديب. UNDP.

٢٦. مكحول، باسم (٢٠١٠ب). ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الاسلامي الصغير في الاراضي الفلسطينية. الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر – شراكة.

٢٧. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية – ماس- (٢٠١٢). سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، رام الله.

٢٨. وزارة العمل (٢٠١٠)، "الخطة الإستراتيجية للقطاع التعاوني ٢٠١١-٢٠١٣، رام الله-فلسطين.

٢٩. وزارة العمل وACDI VOCA (٢٠٠٩)، تقرير مؤتمر "مؤتمر واقع وآفاق تطوير الحركة التعاونية الفلسطينية"، رام الله-فلسطين.

٣٠. وزارة العمل (٢٠١١أ)، "واقع التعاونيات الزراعية النباتية في الضفة الغربية: دراسة تشخيصية"، رام الله.

٣١. وزارة العمل (٢٠١١ب)، "واقع تعاونيات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية: دراسة تشخيصية"، رام الله.

ملحق (١): خارطة طريق (للوصول إلى الأهداف المدركة والمرسومة)

المحور والنشاط	الجهة المسؤولة بالدرجة الأولى	الأداة / الأدوات	الإطار الزمني للتنفيذ

١. إيجاد بيئة عمل قانونية وإقتصادية حاضنة وداعمة للتعاون

الإسراع في إقرار مشروع القانون التعاوني الجديد	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية	ضغط ومناصرة	النصف الأول من ٢٠١٣
إيجاد سياسات إقتصادية (قطاعية وكلية) تحفز العمل التعاوني	الإدارة العامة للتعاون ومعاهد دراسات السياسات الإقتصادية	دراسة بالمشاركة (ورش عمل) وضغط	النصف الثاني من ٢٠١٣

٢. إنشاء هيئة تنظيم العمل التعاوني وتفعيل عملها (تستمر كإدارة عامة للتعاون إلى حين صدور قانون التعاون الجديد)

مكاتب للهيئة وتجهيزاتها في المركز والفروع في المناطق	الإدارة العامة للتعاون	بناء المؤسسة	من حزيران ٢٠١٣
إستكمال طاقم العمل في الهيئة بما فيه الكادر الوظيفي الحالي		بناء المؤسسة	حتى مطلع ٢٠١٤
إعداد التشريعات الثانوية اللازمة لإنشاء الهيئة		إستشارة قانونية	حتى منتصف عام ٢٠١٣
إعداد التشريعات الثانوية والخطوات اللازمة لمباشرة الهيئة عملها		إستشارة قانونية	حتى نهاية عام ٢٠١٣
إعداد التشريعات الثانوية والخطوات اللازمة لإستكمال تنظيم العمل		إستشارة قانونية	حتى منتصف عام ٢٠١٤

٣. تطوير البناء المؤسسى للإتحادات والجمعيات التعاونية

مساعدة التعاونيات والإتحادات للإنضمام للمؤسسات الدولية	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية	ورش عمل	مستمر
تسهيل دخول وخروج الأعضاء التعاونيين		تطوير أنظمة داخلية وضغط ومتابعة	منتصف ٢٠١٣
وضع البرامج لمشاركة الجمعيات في الإنشطة المجتمعية	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية والممول	ورش عمل وتمكين	٢٠١٤-٢٠١٥
التقيد بأسس الحكم الرشيد وتعزيز صورة الجمعيات		ورش عمل وإعلام	٢٠١٣
زيادة مساهمة المرأة على كافة المستويات وخاصة الإدارة والقيادة		ورش عمل ومتابعة وتمكين إقتصادي	الربع الأخير من ٢٠١٣ ويستمر

٤. تفعيل التسويق التعاوني

المساعدة في الترويج للتعاونيات ومنتجاتها بما فيها البنى التحتية	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية والممول	معارض لتسويق المنتجات	٢٠١٣
وضع البرامج التي تشجيع العمل التجاري الجماعي (الشراء والبيع)		تنسيق وتمكين	منتصف ٢٠١٣
تعزيز جهود الإتحادات في مجال التسويق الجماعي		أسواق تعاونية موازية	الربع الأخير من ٢٠١٣

٥. تعزيز ومأسسة برنامج تدريب تعاوني / معهد تعاوني (تستمر كبرنامج إرشاد وتدريب إلى أن يتحول إلى معهد بعد صدور النظام الخاص به)

الإسراع في تأسيس المعهد التعاوني لنشر ثقافة وفكر العمل التعاوني	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية والممول	ضغط ومناصرة	منتصف ٢٠١٣
وضع وتنفيذ برنامج الإرشاد التعاوني والتوعية والتثقيف التعاوني		ورش عمل	٢٠١٤
تأليف Task Force لتحديد الإحتياجات المعلوماتية والبيانات		دراسة بالمشاركة + ورش عمل	منتصف ٢٠١٣
وضع مؤشرات تغطي الدور الإقتصادي الإجتماعي التنموي للتعاون		دراسة بالمشاركة + ورش عمل	منتصف ٢٠١٣
تعزيز قاعدة المعلومات وتمكين إتخاذ القرارت المبنية على المعرفة		ورش عمل ومتابعة	الربع الأخير من ٢٠١٣
تحديد أولويات التنمية وبناء القدرات وإتجاهات التغيير في الجمعيات		ورش عمل	الربع الأخير من ٢٠١٣
إنشاء موقع على الإنترنت يؤمن التواصل مع الجمعيات والمعنيين	الإدارة العامة للتعاون	عقد تنفيذ	منتصف ٢٠١٣
وضع وتنفيذ برامج إعلامية لتغطية أنشطة الجمعيات التعاونية	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية	عقد تنفيذ	٢٠١٤
عقد مؤتمر سنوي للعمل التعاوني وأداء الإتحادات والجمعيات		عقد تنفيذ	سنوياً إعتباراً من ٢٠١٣
دراسة خاصة بأداء الجمعيات والإتحادات التعاونية غير الزراعية		دراسة ومتابعة	منتصف ٢٠١٣

٦. تعزيز ومأسسة برنامج تمويل تعاوني / صندوق تنمية (يستمر كبرنامج تمويل إلى أن يتحول إلى صندوق تعاوني بعد صدور نظام التأسيس الخاص به والتعليمات)

إعداد برنامج تأمين ضد المخاطر والكوارث	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية والممول	دراسة جدوى فنية وإقتصادية ومؤسسية	منتصف ٢٠١٤
تأسيس صندوق التنمية التعاوني وحشد الموارد المالية له		دراسة جدوى فنية وإقتصادية ومؤسسية	٢٠١٤ - ٢٠١٥
وضع البرامج لبناء قدرات الجمعيات وتمكينها إقتصادياً		برنامج تدريب وتمكين إقتصادي	يكشف مطلع ٢٠١٤
إيجاد ورعاية الصناديق المشتركة بين الجمعيات		دراسة تصور وورش عمل	٢٠١٥
توفير دراسات بناء القدرات والجدوى وتقييم المشاريع		دراسات جدوى وورش عمل	الربع الأخير من ٢٠١٤
بناء قدرات المزارعين في مسك الدفاتر المحاسبية		برنامج تدريب	٢٠١٤

٧. تعزيز الإندماج والتفاهم بين الأجسام التعاونية والشركاء في التنمية

تقوية الإتحادات التعاونية ودخول أكبر عدد من الجمعيات التعاونية	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية والممول	دراسة تصور وورش عمل	٢٠١٣
وضع إستراتيجية للتشبيك بين التعاون والقطاعات الأخرى		دراسة تصور وورش عمل	الربع الأخير من ٢٠١٣
برنامج لتقديم استشارات قانونية ومالية وإدارية للجمعيات		ورش عمل	٢٠١٤
إيجاد تفاهمات مع القطاعات الإقتصادية الأخرى	الإدارة العامة للتعاون و الإتحادات التعاونية ومنظمات غير الحكومية	دراسة تصور وورش عمل	٢٠١٤
تطوير إمكانية وصول التعاونيات إلى مصادر التمويل		دراسة تصور وورش عمل	٢٠١٤
التنسيق مع المؤسسات المعنية لتجنب التضارب والتكرار		ورش عمل	٢٠١٤
تصميم أنشطة بمشاركة جميع الأطراف وحشد الموارد		ورش عمل	٢٠١٤

ملحق (٢): الجهات التى تمت مقابلتها

المؤسسة	الشخص	المسمى	التاريخ
الإتحاد التعاوني الزراعي	السيد فياض فياض	مدير عام الإتحاد	٢٠١٢/٦/٥
اتحاد جمعيات عصر الزيتون	السيد فياض فياض	مدير عام الإتحاد	٢٠١٢/٦/٥
اتحاد جمعيات الوفير والتسليف	السيدة سهام عباسي	رئسية الإتحاد	٢٠١٢/٦/٦
اتحاد جمعيات الإسكان التعاونية	السيد تميم الرماوي	رئيس الإتحاد	٢٠١٢/٦/٦
اتحاد جمعيات الثروة الحيوانية	السيد وسام أبو زهرة	رئيس الإتحاد	٢٠١٢/٦/٦
الادارة العامة للتعاون / وزارة العمل	السيد يوسف العيسة	مدير عام الإدارة العامة للتعاون	٢٠١٢/٦/٧
الاتحاد التعاوني لتدقيق الحسابات	السيد يوسف العيسة	رئيس مجلس ادارة سابق وعضو هيئة عامة	٢٠١٢/٦/١١

Palestinian National Authority
Ministry of labor
General Directorate of Cooperatives

2012 International Year of Cooperatives

The Socio-economic Impact of Cooperatives in The West Bank

Analytical Study
For the benefit of the General Directorate of Cooperatives

December 2012

Strengthening the Institutional and Business Capacities of Cooperatives Project in Palestine

KOOPERATION UTAN GRÄNSER
SWEDISH COOPERATIVE CENTRE
المركز التعاوني السويدي

Sida

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
Economic & Social Development Center of Palestine

Ministry of labor

General Directorate of Cooperatives

The Socio-economic Impact of Cooperatives in the West Bank

Analytical Study

For the benefit of the General Directorate of Cooperatives/Ministry of Labor

Decemper 2012

Strengthening the Institutional and Business Capacities of Cooperatives Project in Palestine

Economic & Social Development Center of Palestine

Sida

KOOPERATION UTAN GRÄNSER
SWEDISH COOPERATIVE CENTRE

Table Of Contents

Executive Summary 4

Study Objectives 4

Methodology 4

Mapping of Cooperatives in the West Bank 5

Socio_Economic Role of Cooperatives 5

The Role of Cooperatives in Promoting the Role of Women and Youth 7

Areas in Expanding Collaborative Work in the West Bank 7

Recommendations : 9

Annex (2): Proposed Roadmap (to achieve perceived potential) 13

Executive Summary

Study Objectives

The study came after a series of studies including "The Strategic Plan of Cooperative Sector in Palestine 2011-2013" and two in depth descriptive studies of Horticultural and Livestock Cooperatives in Palestine (GDC, 2011a; GDC, 2011b). This study aims to identify the socio-economic and developmental role of cooperatives in the West Bank, particularly their contribution in job creation, income generation, poverty reduction and overall development. It aims also to develop recommendations and a roadmap to strengthen the cooperatives' role in the economy in line with the national strategy and prospects.

Methodology

Literature review showed the economic importance of cooperatives at three consecutive levels. In addition to the direct and indirect economic impacts on revenues, employment creation and income generation, cooperatives have a third induced (multiplier) effect basically at household level including also generating more revenues, jobs and income.

The study adopted a methodology based on holding meetings with top officials of the General Directorate of Cooperation GDC in the Ministry of labour. A special questionnaire is prepared and data collected from a sample of 100 cooperatives representing cooperatives

operating in different sectors the West Bank. Data were gathered in June 2012. All chair persons of the 6 cooperative unions CUs were interviewed.

Mapping of Cooperatives in the West Bank

According to the data available to the GDC, the number of cooperatives in the West Bank until the end of April 2012 was 1340 cooperatives, of which only 39% were operative. Agricultural cooperatives comprise 47%, followed by housing cooperatives (35%), service cooperatives (13%), 3% and 2% for Craft and Consumer cooperatives respectively.

The total number of cooperative members (general assemblies) reached 45,983, of which 25% females. The agricultural cooperatives have 45% of the members, followed by the service cooperatives 35%, and 15% in the housing cooperatives.

Managed financial assets and resources of cooperatives are estimated at about $ 137 million (not including members' individual properties). Housing cooperatives acquires about 68% of the cooperatives' property, followed by agricultural cooperatives property estimated at about 18%. Majority of cooperatives' property (57%) are concentrated in Ramallah.

Socio_Economic Role of Cooperatives

Cooperatives play a strong pivotal role in socio-economic development in the occupied territories. Cooperative members constitute 2% of the population

in the West Bank. The percentage rises to 10% when their family members are included. The holdings of members of agricultural cooperative are about 23% of the total agricultural holdings in the West bank. Value of agricultural production of members' agricultural holdings is estimated at 233 million US dollars, comprising 28% of the value of agricultural productions, accounting for roughly 1.4% of the Gross Domestic Product, since the agriculture sectors contributes 4.8% to GDP (2010).

It is also estimated that 15,218 workers or 23% of the total agricultural labour are engaged in the agricultural holdings of agricultural cooperative members, they comprise 2.7% of the total labour force in the West Bank.

As for the housing cooperatives, it is estimated that 3,351 housing units were built and completed by the housing cooperatives and 609 units under construction. The value of savings in the price of housing units provided by the cooperatives is estimated at 100 million dollars. The saving in the price of each unit is estimated to be 50% of the market value. Also, the housing units provided by the housing cooperatives saves around 7 million Jordan dinars annually. Housing cooperatives provide also 14,000 direct jobs since the time they were first established.

As for the consumption cooperatives, they save their members about 57 dollars per month or 684 dollars per year counting for 3.8% of the average family monthly expenditure, in addition what consumption induce in the

supporting industries such as food and detergents.

Credit and savings cooperatives share almost 3.7% of total small credits with outstanding loans given by the cooperatives make up 2%. This generates income of about 656,000 dollars in 2011 and provide for 666 jobs.

Cooperatives provide many other social and economic services for its members and the community such as improving quality of their life and strengthen the role of cooperatives in achieving national development goals, especially economic and social goals. One of their advantages is saving around 20% through collective procurement and selling, building members' capacities and distribution of profit.

The Role of Cooperatives in Promoting the Role of Women and Youth

The study showed an increased role of women in the cooperative movement. Still much more is to be done, since women share in cooperatives general assemblies is merely 15%, much less in the administrative committees, and only 16% of cooperatives are women cooperatives. Despite the fact that almost 60% of the productive and reproductive activities are carried out by women, especially in rural areas.

Areas in Expanding Collaborative Work in the West Bank

Experience showed the potential to extend cooperation work to covers various fields. Therefore, there are many

prospects for the expansion of cooperation in the West Bank. Important is to broaden the activities of agricultural cooperatives and involve more Palestinian farmers, since members of agricultural cooperatives are 20 thousand only, out of 90 thousand agriculture holders. The same also applies to the housing cooperatives, it was estimated that 72% of households in the West Bank need new housing units over the next decade.

There is also an urgent need to expand the activities of savings and credit cooperatives. Previous studies showed the magnitude of financing needs of small businesses. The same apply to consumer cooperatives due to the enormity of what the Palestinian household spends on consumption and the savings which can be achieved.

Recently, two types of cooperatives were established. One craftsmen cooperative is established in Hebron for repairing of house and office appliances including mobiles, computers, cameras, office equipments ... and washing machines. Another cooperative was established by graduates of vocational training centre for electrical wiring, refrigeration and air conditioning. Bothe cooperatives have a promising future.

Experience worldwide showed also good chances for cooperation in other fields such as water users associations, internet users, health services, transportation ... and others.

Recommendations :

Having seen the crucial socio-economic importance of cooperatives, their contribution to sustainable development especially at rural communities' level, integration and empowering women, a set of recommendations were drawn to expand their role.

The recommendations were presented as a road map to increase the socio_economic role of the cooperatives based on the accumulated experience and lessons learned in conducting this study. The road map consists of 7 development paths. To see the full roadmap with time frame, suggested operational tools and principale responsible parties see annex 3 (Proposed roadmap to achieve perceived potential)

1. Legal and economic environment supportive and incubate cooperative work

- Accelerate inauguration of the new cooperation law
- Design economic policies (macro & micro) conducive to cooperation work

2. Establish "Cooperation Organizing Corporation COC"

- Offices and equipments for the Corporation
- Staffing COC
- Prepare secondary legislations to establish COC
- Prepare legislations that COC starts operation
- Prepare legislations that COC will organize work

3. Develop institutional setup of coops and unions

- Assist coop unions to join international bodies
- Facilitate entrance and exit of members in coops
- Programmes to increase coops & coop union's engagement in local communities
- Develop and implement rules of good governance in coops and improve their image
- Empower women at all levels especially administration and leadership

4. Activate and organize cooperative marketing

- Assist in promoting cooperatives and their products including necessary infrastructure
- Support programmes to promo collective commercial activities (purchase & sell)
- Support coop unions effort in collective commercial activities (purchase and selling)

5. Support and institutionalize Cooperation Institute

- Accelerate establishment of cooperation institute to disseminate cooperation culture
- Develop and implement programmes of cooperation extension, education and training
- Establish a task force to assess needed data and information to support decisions
- Put a list of indicators covering the economic &

developmental role of cooperation

- Run a cooperation information system and support knowledge-based decision making
- Study developmental and capacity building priorities of various coops and unions
- Establish an interactive internet web-page to networking with/within members
- Design and implement information programmes covering coops role & importance
- Hold annual conference tackling cooperation movement and affairs
- Carry out diagnostic studies of non-agricultural coops and cooperative unions'

6. Support and Institutionalize Development Fund

- Develop a programme for insurance and compensation fund against disasters
- Establish Cooperative Development Fund and mobilize financial resources
- Programmes to build capacities of coops and members and their business orientation
- Create and foster mutual funds involving coops and mobilize resources
- Provide feasibility studies, capacity building training material and project evaluations

- Build capacities of farmers in bookkeeping as a primary source of data and info
- Support Integration and Understanding among stakeholders
- Strengthening coop unions by ensuring entrance of new coops in their membership
- A networking national strategy between coops and other economic entities
- A programme to provide legal, financial and administrative support to coops
- Establish MOU's with other stakeholders
- Develop access of cooperatives to financial houses
- Coordinate work with relevant organizations to minimize duplication of efforts
- Design realistic cooperative interventions with participation of all relevant parties

Annex (2): Proposed Roadmap (to achieve perceived potential)

	Principal Responsible	Operational tools	Time frame

1. Legal and economic environment supportive and incubate cooperative work

Accelerate inauguration of the new cooperation law	GDC, CU's	Lobbying & Advocacy	1st half of 2013
Design economic policies (macro & micro) conducive to cooperation work	GDC and Policy Study Centers	Participatory study, workshops and advocacy	2nd half of 2013

2. Establish "Cooperation Organizing Corporation COC"

Offices and equipments for the Corporation	GDC	Institution building	June 2013
Staffing COC	GDC	Institution building	2014-2013
Prepare secondary legislations to establish COC	GDC	Legal consultancy	Till June 2013
Prepare legislations that COC starts operation	GDC	Legal consultancy	Till End 2013
Prepare legislations that COC will organize work	GDC	Legal consultancy	Till June 2014

3. Develop institutional setup of coops and unions

Assist coop unions to join international bodies	GDC & CUs	Workshops	Continues
Facilitate entrance and exit of members in coops		Legal consultancy, Advocacy and monitoring	June 2013
Programmes to increase coops & coop unions engagement in local communities	GDC, CUs, NGOs and Donors	Workshops and Strengthening	2015-2014
Develop and implement rules of good governance in coops and improve their image		Workshops and media	2014-2013
Empower women at all levels especially administration and leadership		workshops, monitor and strengthening	4th quarter 2013 and continues

4. Activate and organize cooperative marketing

20132014-	Marketing exhibitions	GDC, CUs, NGOs and Donors	Assist in promoting cooperatives and their products including necessary infrastructure
June 2013	coordinate and strengthening		Support programmes to promo collective commercial activities (purchase & sell)
4th Quarter 2013	cooperative parallel markets		Support coop unions effort in collective commercial activities (purchase and selling)

5. Support and institutionalize Cooperation Institute

Accelerate establishment of cooperation institute to disseminate cooperation culture	GDC, CUs, NGOs and Donors	Lobbying & Advocacy	June 2013
Develop and implement programmes of cooperation extension, education and training		workshops	2014
Establish a task force to assess needed data and information to support decisions		Participatory study, workshops and advocacy	June 2013
Put a list of indicators covering the economic & developmental role of cooperation		Participatory study, workshops and advocacy	June 2013
Run a cooperation information system and support knowledge-based decision making		workshops& monitoring	Early 2014
Study developmental and capacity building priorities of various coops and unions		workshops	Early 2014
Establish an interactive internet web-page to networking with/ within members	GDC	Contract	Mid 2013
Design and implement information programmes covering coops role & importance	GDC, CUs, and NGOs	Contract	2014
Hold annual conference tackling cooperation movement and affairs		Contract	Annual starting 2013
Carry out diagnostic studies of non-agricultural coops and 'cooperative unions		Study & monitor	Mid 2013

6. Support and Institutionalize Development Fund

Develop a programme for insurance and compensation fund against disasters	GDC, CUs, NGOs and Donors	Institutional, technical and Economic feasibility	Mid 2014
Establish Cooperative Development Fund and mobilize financial resources		Institutional, technical and Economic feasibility	2015-2014
Programmes to build capacities of coops and members and their business orientation		Training and Strengthening programme	Early 2014
Create and foster mutual funds involving coops and mobilize resources		Source paper & workshops	2015
Provide feasibility studies, capacity building training material and project evaluations		Feasibility Study & Workshops	4th Quarter 2014
Build capacities of farmers in bookkeeping as a primary source of data and info		training Programme	2014

7. Support Integration and Understanding among stakeholders

Strengthening coop unions by ensuring entrance of new coops in their membership	GDC, CUs, NGOs and Donors	Source paper & workshops	2013
A networking national strategy between coops and other economic entities		Source paper & workshops	4 t h Quarter 2013
A programme to provide legal, financial and administrative support to coops		workshops	2014
Establish MOU's with other stakeholders		Source paper & workshops	2014
Develop access of cooperatives to financial houses	GDC, CUs, and NGOs	Source paper & workshops	2014
Coordinate work with relevant organizations to minimize duplication of efforts		workshops	2014
Design realistic cooperative interventions with participation of all relevant parties		workshops	2014